المدة النيابية الأولى 2023 . 2027
الدورة العادية الثالثة 2024-2025

الجلسة الواحدة والثلاثون | 31 | الجمعة 27 ديسمبر 2024

المحتوى

1- افتتاح الجلسة..... 2594
2- الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة..... 2594
3- الإعلان عن مسؤوليات الكتل صلب مكتب مجلس نواب الشعب..... 2594
4- عرض ومناقشة مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق التمويل المبرم بتاريخ 12 جويلية 2024 بين الجمهورية التونسية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمتعلق بالمساهمة في تمويل المشروع المندمج للفلاحة الجبلية الصغرى بالشمال الغربي "DINAMO"..... 2595
5- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع القانون 2610
6- استئناف الجلسة وعرض ومناقشة مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على الملحق التعديلي لعقد القرض المبرم بين البنك المركزي التونسي باسم ولفائدة الدولة التونسية والبنك الإفريقي للتوريد والتصدير لتمويل ميزانية الدولة..... 2613
7- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع القانون 2621
8- رفع الجلسة..... 2624

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة على الساعة العاشرة والربع من صباح يوم الجمعة 27 ديسمبر 2024 برئاسة السيد إبراهيم بودربالة، رئيس مجلس نواب الشعب وذلك للنظر في مشروعي القانونين آنفي الذكر.

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيدات والسادات النواب المحترمون،

أسعد الله صباحكم وبارك يومكم بكل خير،

يسعدني أن أتوجه في مستهل هذه الجلسة العامة إلى السيد سمير عبد الحفيظ، وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له بأحر عبارات الترحيب تحت قبة مجلس نواب الشعب، وقبل أن ننطلق في أشغالنا نتأكد من توفر النصاب عملا بأحكام الفصل 97 من النظام الداخلي وعليه أطلب منكم زميلاتي زملائي الأعزاء، التفضل بتسجيل الحضور.

تسجيل الحضور.

انتهاء التصويت.

الحضور 111 إذا النصاب متوفر.

الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الزميلات والزملاء الأعزاء،

يتضمن جدول أعمال هذه الجلسة العامة الذي تم إقراره في اجتماع مكتب المجلس بتاريخ 25 ديسمبر 2024النقاط التالية:

1) النظر في مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق التمويل المبرم بتاريخ 12 جويلية 2024 بين الجمهورية التونسية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمتعلق بالمساهمة في تمويل المشروع المندمج للفلاحة الجبلية الصغرى بالشمال الغربي "DINAMO" عدد 76 لسنة 2024.

2) النظر في مشروع قانون يتعلق بالموافقة على الملحق التعديلي لعقد القرض المبرم بين البنك المركزي التونسي باسم ولفائدة الدولة التونسية
والبنك الإفريقي للتوريد والتصدير لتمويل ميزانية الدولة عدد 83 لسنة 2024.

وتجدر الإشارة إلى أنه فيما يتعلق بنظرنا في مشروعي هذين القانونين فإنه يخضع إلى جميع الترتيبات الجاري بها العمل في جلساتنا العامة التشريعية والمضمنة بالدستور وبالنظام الداخلي للمجلس.

كما تجدر الإشارة إلى أنه قد تم طلب استعجال النظر في مشروعي هذين القانونين وفيما يتعلق بتصويت المجلس عليهما فإنه يقتصر على الموافقة عليهما حيث لا يمكن قبول التعديلات بشأن فصول كل من اتفاق التمويل المعني والملحق التعديلي لعقد القرض المعني وذلك وفقا لما نصت عليه الفقرة الأولى من الفصل 127 من النظام الداخلي.

الإعلان عن
مسؤوليات الكتل صلب مكتب مجلس نواب الشعب

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

قبل أن نمر الآن إلى النقطة الأولى في جدول أعمالنا، نعلن عن قائمة الأسماء التي وقع ترشيحها من الكتل من غير المنتمين لتحمل المسؤوليات صلب مكتب مجلس نواب الشعب وذلك على النحو التالي:

- كتلة الأمانة والعمل: حسام محجوب، رمزي شتوي.
- كتلة صوت الجمهورية: عبد العزيز شعباني، نزار الصديق
- كتلة الأحرار: عبد القادر بن زينب.
- الكتلة الوطنية المستقلة: نورة الشبراك.
- كتلة لينتصر الشعب: النوري جريدي.
- كتلة الخط الوطني السيادي: ضحى السالمي.
- غير المنتمين إلى كتل: ألفة المرواني وعمر البرهومي.

نتمنى لهم التوفيق والنجاح وبإذن الله إن شاء الله ندعو لهم بأن يكونوا أحسن خلف لخير سلف.

قبل أن نشرع في النظر في مشروع القانون، ورد علينا طلب إدراج نقطة نظام بجدول الأعمال وهذا الطلب فحواه كالآتي:

إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

الموضوع: طلب إضافة نقطة في جدول أعمال الجلسة العامة ليوم 2024/12/27.

تحية طيبة وبعد،

إني الممضية أسفله رئيس كتلة الخط الوطني السيادي، أتقدم إلى جنابكم المحترم بمطلبي هذا قصد إضافة نقطة في جدول الأعمال في موضوعنا للتداول بشأن مطلب إعادة عملية الفرز التي تقدم بها رؤساء الكتل البرلمانية: آمال المؤدب، فخري عبد الخالق، محمد ضو ويوسف طرشون.

المصاحيب: نسخة من المطلب المودع بمكتب الضبط بتاريخ 2024/12/26.

ينص النظام الداخلي في فصله 98 على أنه "لرئيس الجلسة أو رئيس الكتلة أو أكثر من عشرة نواب من غير المنتمين اقتراح تعديل جدول الأعمال وفي الصورة التي يكون فيها الطلب صادرا عن رئيس كتلة أو أكثر أو عشرة نواب من غير المنتمين يشترط أن يتم تقديمه قبل افتتاح الجلسة وفي صيغة كتابية.

تعطى الكلمة لمن رغب فيها من رؤساء الكتل أو من ممثل عن النواب غير المنتمين للتدخل حول مقترح التعديل المقدم قبل عرضه للمصادقة بأغلبية الأعضاء الحاضرين".

هذا حسب النظام الداخلي، إذا كان صاحب المطلب وهو السيد يوسف طرشون رئيس الكتلة يرغب في التدخل لمدة ثلاث دقائق فله ذلك وإلا نمر إلى التصويت مباشرة.

إذا نمر إلى التصويت مباشرة.

التصويت على الطلب،

إذن الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

57 موافقون، 61 معترضون. إذن لن يقع إدراج نقطة النظام هذه، تفضلوا سنمر مباشرة إلى تطبيق جدول الأعمال.

عرض ومناقشة مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق التمويل المبرم بتاريخ 12 جويلية 2024 بين الجمهورية التونسية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمتعلق بالمساهمة في تمويل المشروع المندمج للفلاحة الجبلية الصغرى بالشمال الغربي "DINAMO"

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

والآن نشرع في النظر في مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق التمويل المبرم بتاريخ 12 جويلية 2024 بين الجمهورية التونسية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمتعلق بالمساهمة في تمويل المشروع المندمج للفلاحة الجبلية الصغرى بالشمال الغربي "DINAMO" عدد 76 لسنة 2024 .هذا المشروع الذي طلب فيه استعجال النظر لكونه يكتسي أهمية تنموية بالغة، لا سيما في المناطق المعنية به وأجدد التحية والترحيب بالسيد سمير عبد الحفيظ، وزير الاقتصاد والتخطيط وكافة أعضاء الوفد المرافق له.

ولا يفوتني بهذه المناسبة، أن أتوجه أيضا إلى مكتب لجنة المالية والميزانية وكافة أعضائها وطاقمها الإداري بالشكر والتقدير على الجهد المبذول وعلى العمل المتواصل خلال الفترة المنقضية، فهم يستحقون فعلا التحية والاحترام.

والآن نحيل الكلمة إلى اللجنة لكي تستعرض تقريرها حول مشروع القانون عدد 76 لسنة 2024.

المصدح للجنة.

السيدة ريم الصغير، عضو لجنة المالية والميزانية

بسم الله الرحمان الرحيم،

تقرير لجنة المالية والميزانية يتعلّق بالموافقة على اتفاق التمويل المبرم بتاريخ 12 جويلية 2024 بين الجمهورية التونسية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمتعلق بالمساهمة في تمويل المشروع المندمج للفلاحة الجبلية الصغرى بالشمال الغربي "DINAMO" (عدد 2024/76)

I. التقديم:

يهدف مشروع القانون المعروض إلى المصادقة على اتفاق التمويل المبرم بتاريخ 12 جويلية 2024 بين الجمهورية التونسية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية بمبلغ جملي قدره 27.375 مليون أورو وذلك للمساهمة في تمويل المشروع المندمج للفلاحة الجبلية الصغرى بالشمال الغربي " DINAMO".

1) تقديم عام:

وافق مجلس إدارة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بتاريخ 06 جوان 2024 على منح تونس تمويلا بقيمة 27.375 مليون أورو أي ما يعادل 29.6 مليون دولار أمريكي لفائدة المشروع المندمج للفلاحة الجبلية الصغرى بالشمال الغربي "DINAMO" وذلك من خلال القرضين التاليين:

ـ قرض أول بقيمة 14.440 مليون أورو سيتم توفيره وفق نظام الحصص على أساس الأداء (SAFP)، وهي حصة تونس من التمويلات المقدمة من قبل الصندوق والتي يتم احتسابها بالاستناد إلى جملة من المعايير على غرار مساهمة تونس في رأس مال الصندوق.

ـ قرض ثاني بقيمة 12.935 مليون أورو سيتم توفيره حسب آلية تخصيص الموارد المقترضة (MARE)، وهي موارد يقوم الصندوق باقتراضها من السوق المالية الدولية ثم يقوم بتخصيصها للدول المنخرطة به وفقا لشروط تمويل الصندوق.

2) الإطار العام للمشروع:

شهدت بلادنا خلال الفترة الأخيرة على غرار العديد من بلدان العالم، صدمات خارجية متتالية مثل جائحة كوفيد 19. واندلاع الحرب في أوكرانيا مما أثر بصفة مباشرة على الاقتصاد الوطني، هذا إلى جانب تداعيات التغييرات المناخية كالجفاف وشح المياه على الأمن الغذائي الوطني.

كل هذه الأزمات ساهمت في تعميق خطر التهميش والفقر للفئات الأكثر هشاشة لاسيما في المجتمعات الريفية، والتي أصبحت تشكو من تهديد أكبر لموارد رزقها في ظل ارتفاع الأسعار وشح الموارد المائية وتراجع الإنتاج الفلاحي الذي يُعد موطن الرزق الأساسي لهذه الفئة الاجتماعية.

هذا، وتعتبر ولايات الشمال الغربي من بين أفقر الولايات على المستوى الوطني رغم تميزها بتضاريس جبلية تخول لها الانتفاع بالموارد الغابية الهامة الموجودة بها.

كما أن هذه الثروات الطبيعية على وفرتها، أصبحت تشكو من قلة العناية والحماية من تبعات التغييرات المناخية كالحرائق الكبرى في مواسم الحرارة والانجراف جراء الفيضانات.

وفي هذا الإطار، يندرج المشروع المندمج للفلاحة الجبلية الصغرى بالشمال الغربي "DINAMO" والذي يهدف إلى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة بالمناطق الجبلية بالشمال الغربي (باجة وجندوبة والكاف وسليانة والمنطقة الجبلية الشمالية الغربية لولاية بنزرت) وذلك من خلال دعم الاستغلال الأمثل للثروات الجبلية من قبل أبناء الجهة وأيضا إلى حماية هذه الموارد من مخاطر الكوارث الطبيعية.

3) أهداف المشروع:

يهدف المشروع المندمج للفلاحة الجبلة الصغرى بالشمال الغربي "DINAMO" بالأساس إلى المساهمة في تحسين مؤشر التنمية بالمناطق الجبلية بالشمال الغربي للبلاد (باجة وجندوبة والكاف وسليانة والمنطقة الجبلية الشمالية الغربية لولاية بنزرت) من خلال خلق ديناميكية اقتصادية واجتماعية مندمجة بالجهة إلى جانب تعزيز قدرات المتساكنين على مجابهة تأثيرات التغيرات المناخية بهذه المناطق.

ويستهدف المشروع بالأساس العائلات المعوزة ومحدودة الدخل لاسيما النساء والشباب إلى جانب صغار الفلاحين وصغار مربي الماشية بمنطقة تدخل المشروع، حيث من المتوقع أن ينتفع بهذا المشروع 19375 أسرة ريفية في 45 عمادة تنتمي إلى 15 معتمدية بالولايات المذكورة في أفق سنة 2032. وذلك من خلال مساعدتهم على اكتساب تقنيات ومهارات مستدامة بيئيا تتيح لهم خلق موارد رزق قادرة على إخراجهم من دائرة الفقر والاحتياج.

كما يسعى هذا المشروع أيضا إلى إدماج صغار الفلاحين والمربين في الاقتصاد المحلي من خلال دعم قدراتهم وتحسين التصرف في الموارد الطبيعية بالجهة.

4) كلفة المشروع وكيفية تمويله:

تقدّر كلفة هذا المشروع بحوالي 47.7 مليون دولار أمريكي وسيمول هذا المشروع كالآتي:

- 29.6 مليون دولار أمريكي ممولة من قبل القرض موضوع مشروع القانون المصاحب،
- 14.6 مليون دولار أمريكي ممولة من قبل ميزانية الدولة،
- 3.4 مليون دولار أمريكي ممولة من قبل المنتفعين بالمشروع.

وسيتم إنجازه على امتداد 8 سنوات من قبل ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي وهو أحد الهياكل التي تعمل تحت إشراف وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

ويبين الجدول التالي كيفية توزيع هذه التمويلات حسب مختلف عناصر المشروع:

التمويل / عناصر المشروع	مساهمة الصندوق (مليون دولار)	مساهمة ميزانية الدولة (مليون دولار)	مساهمة المنتفعين بالمشروع (مليون دولار)	المجموع (مليون دولار)
1 . تعزيز قدرة سكان الريف على الصمود أمام التغيرات المناخية:	**13,805**	**3,949**	**2,045**	**19,799**
1 . 1 . تحسين الربط بالماء والسكن	7,729	1,853	0	9,582
2 . 2 . المحافظة على المياه والتربة (CES)	3,443	0,896	0	4,339
2 . 3 . التشجيع على الزراعة الغابية وتربية الماشية	2,633	1,2	2,045	5,878
2 . الإدماج الاقتصادي والاجتماعي وتسويق المنتجات المحلية:	**13,846**	**3,625**	**1,41**	**18,881**
2 . 1 . التمكين الاجتماعي والاقتصادي للأسر	4,948	1,242	0,987	7,177
2 . 2 . دعم المنظمات المهنية وترويج وتسويق المنتجات المحلية	2,344	0,569	0,423	3,336
2 . 3 . تحسين البنية التحتية للإنتاج	6,554	1,814	0	8,368
3 . تسيير المشروع:	**1,984**	**7,036**	**0**	**9,02**
المجموع:	**29,635**	**14,61**	**3,455**	**47,7**

5) عناصر المشروع: يتكون هذا المشروع أساسا من العناصر الثلاثة التالية:

العنصر الأول: تعزيز قدرة سكان المناطق الريفية على الصمود أما التغيرات المناخية: ينقسم هذا العنصر بدوره إلى ثلاث مكونات وهي:

- **تحسين الربط بالماء والسكن:** وذلك من خلال مدّ 5 شبكات للماء الصالح للشراب، وتهيئة مناطق سقوية صغيرة، وتهيئة آبار سطحية وتجهيزها بالطاقة الشمسية، وبناء خزانات لمياه الأمطار تعمل أيضا بالطاقة الشمسية.

- **المحافظة على المياه والتربة:** يهدف هذا المكون إلى حماية الأراضي المهددة بالانجراف وذلك من خلال بناء السدود الترابية، الحواجز الحجرية، الأحواض الصغيرة للغراسات... هذا إلى جانب العمل على تحسين جودة التربة من خلال غراسة الأشجار (الزيتون، التين...) وبالتالي تنويع وتحسين إنتاجية هذه الأراضي وتحقيق إيرادات إضافية لمتساكني الجهة إلى جانب ضمان التعامل المرن مع التغييرات المناخية.

- **التشجيع على الزراعة الغابية وتربية الماشية:** يتمثل هذا المكون في توسيع الزراعة الغابية على مساحة قدرها 6000 هكتار. وسيمكن المشروع المستفيدين من احتياجاتهم من آلات خاصة بالزراعة إلى جانب تمكينهم من البذور (شتلات زيتون ولوز ...) ومن بذور النباتات المخصصة للزراعة البيئية « plantes de couvertures intercalaires" (بقوليات، نباتات علفية...) وذلك قصد مزيد التشجيع على القيام بهذا النوع من الزراعات التي تعزز التنوع البيولوجي.

هذا، وسيتم في إطار المشروع توفير التكوين الفني لهؤلاء المستفيدين مع ضمان المرافقة والمراقبة الدقيقة لإنجاز هذه الزراعات من قبل خبراء الديوان.

العنصر الثاني: الإدماج الاقتصادي والاجتماعي وتسويق المنتجات المحلية: ينقسم هذا العنصر بدوره إلى المكونات التالية:

- **التمكين الاجتماعي والاقتصادي للأسر:** يهدف هذا العنصر إلى دعم قدرات العائلات المعوزة ومحدودة الدخل (ما يقارب 2000 أسرة على امتداد 8 سنوات) في مجالي التكوين الفني والتصرف المالي حسب المشاريع التي سيقومون بإنشائها. وذلك مع التركيز خاصة على

تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية من خلال دعم إدماجها كعنصر فاعل لتحسين الدخل وتحقيق الأمن الغذائي للأسر الفقيرة.

وبالتالي، سيوفر هذا المكون التكوين والمرافقة اللازمين لأفراد العائلات المعوزة ومحدودة الدخل لاسيما النساء والشباب منهم على المهارات الحياتية وتكوينهم في إطار المجال المالي كما سيساعدهم على اكتساب تقنيات ومهارات مستدامة بيئيا تتيح لهم خلق موارد رزق تجعلهم مستقلين ماليا وقادرين على تجاوز عتبة الفقر.

ـ دعم المنظمات المهنية وترويج وتسويق المنتجات المحلية: يهدف هذا المكون إلى إدماج صغار الفلاحين والمربين في الاقتصاد المحلي من خلال تثمين المنتجات المحلية (مثل زيت الزيتون والأجبان والفواكه والبقوليات والعسل والنباتات العطرية والطبية...) وأيضا توفير الدعم اللازم للمنظمات المهنية المحلية ولصغار الفلاحين قصد القيام بالدراسات الفنية والاقتصادية لمشاريعهم وإعداد خطط العمل اللازمة لتحسين جودة إنتاجهم ودعم قدراتهم على ترويج المنتجات المحلية.

ـ تحسين البنية التحتية للإنتاج: وذلك من خلال تهيئة 150 كلم من المسالك الفلاحية لربط المناطق المعزولة بمناطق الإنتاج وتسهيل عمليات الترويج للمنتوجات الفلاحية المحلية.

وسيتم العمل على تعزيز حماية هذه المسالك من التغييرات المناخية وضمان استدامتها من خلال أشغال الصيانة الدورية.

العنصر الثالث: التصرف في المشروع: يتضمن هذا العنصر أنشطة التصرف ومتابعة التنفيذ والتقييم، إضافة إلى أنشطة اقتناء المعدات وتعزيز القدرات وخدمات المساندة الفنية خاصة تلك المتعلقة بالتأقلم مع التغيرات المناخية.

6) الشروط المالية للمشروع:

سيتم تمويل هذا المشروع حسب الشروط الاعتيادية للصندوق الدولي للتنمية الزراعية وهي كالآتي:

- نسبة الفائدة = (نسبة فائدة أساسية EURIBOR 6 mois + نسبة متغيرة) وتبلغ 4.315 % بتاريخ 15 جويلية 2024.
- مدّة السداد: 27.5 سنة منها 7.5 سنوات إمهال.

II. أعمال اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة يوم 11 ديسمبر 2024 للاستماع إلى ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط وعن وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري حول مشروع هذا القانون.

وقدّم ممثلو وزارة الفلاحة عرضا حول تدخل ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي لتبيان منهجية اختيار مناطق تدخّل المشروع المندمج للفلاحة الجبلية الصغرى بالشمال الغربي.

وأوضحوا أن مناطق تدخل المشروع تشمل 45 عمادة موزعة على 15 معتمدية بمساحة 213 ألف هكتار تم تحديدها من ضمن 82 عمادة الأقل نموا لكل ولاية (باجة وبنزرت وجندوبة والكاف وسليانة) وذلك بالاعتماد على المؤشرات الاجتماعية والنظام البيئي وتصنيف المناطق حسب مستوى التهيئة وتنظيم المتساكنين.

وبيّنوا أن المشروع يرمي إلى دعم تدخلات وتجارب الديوان في مجال التنمية المحلية والتشاركية والمساهمة في ضمان تنمية مستدامة بهذه المناطق الجبلية بالشمال الغربي وتعزيز قدرات المتساكنين على مجابهة التغيرات المناخية.

وتقدّر كلفة المشروع بحوالي 130.892م.د، سيتم تنفيذه من 2024 إلى 2032 ويستهدف بالأساس العائلات المعوزة ومحدودة الدّخل لاسيما النساء والشباب إلى جانب صغار الفلاحين وصغار مربي الماشية حيث ينتفع به 77 ألف ساكن و19 ألف عائلة.

وقدّموا توضيحات حول عناصر المشروع، حيث أنها تتعلق بتحسين التزوّد بالماء الصّالح للشراب وتحسين المسكن بإحداث 05 شبكات لتوزيع الماء الصّالح للشّراب وبتهيئة 250 هك مناطق سقوية جبلية صغرى وتهيئة 05 آبار سطحية وتجهيزها بالطاقة الشمسية، إضافة إلى بناء 250 خزانا لتجميع مياه الأمطار تعمل بالطاقة الشمسية مع تحسين 200 مسكن.

وبالنسبة إلى العنصر المتعلق بالمحافظة على المياه والتربة، فهو يهدف إلى حماية الأراضي المهددة بالانجراف ويعمل على تنويع وتحسين إنتاجيتها وتحقيق إيرادات إضافية لمتساكني الجهة إلى جانب ضمان التعامل المرن مع التغيرات المناخية عبر حماية 8000 هك من الانجراف باستعمال الأشغال اللّينة للمحافظة على المياه والتربة وتهيئة 5000 هك من الأراضي البعليّة وبناء 2000 م^3 حواجز حجريّة بالجلمون.

وفيما يتعلق بمكوّن" النهوض بالغراسات شبه الغابية وتربية الماشية"، سيتم دعم الغراسات الغابية شبه الرعوية بغراسة 6000 هك زياتين وأشجار مثمرة وإحداث 1000 هك مناطق غابية شبه رعوية وتهيئة 600 هك مراعي قارة، علاوة على توفير البذور والنباتات المخصصة للزراعات العلفية البينية على مساحة 1220 هك قصد تعزيز التنوع البيولوجي وذلك بالاعتماد على الشراكة مع مؤسسات البحث التنموي (05 اتفاقيات) لدعم القدرات الفنية للمنتفعين.

وفي مجال التمكين الاقتصادي والاجتماعي للأسر، سيتم العمل على دعم قدرات العائلات محدودة الدخل (ما يقارب 2000 أسرة) على امتداد 08 سنوات في مجالي التكوين الفني والتصرّف المالي مع التركيز خاصة على تعزيز التمكين الاقتصادي للنساء الريفيات لتكنّ عناصر فاعلة في تحسين الدخل وتحقيق الأمن الغذائي للأسر عبر تمويل أنشطة مدرّة للدخل في شكل دعم عيني لـ 1195 نشاط وتمويل مؤسسات صغرى للشباب (100 مؤسسة).

وبالنسبة إلى دعم الهياكل المنتجة وتثمين المنتوجات المحليّة فهو يتعلق بإدماج صغار الفلاحين ضمن الهياكل المنتجة في الاقتصاد المحلي من خلال تثمين المنتجات المحلية وتأطيرهم لإعداد دراسات فنية واقتصادية ومخططات أعمال لمشاريعهم قصد تثمين منتجاتهم والرفع من قدراهم على ترويجها عبر تهيئة وبناء محلّات متعدّدة الوظائف وتمويل تجهيزات فلاحيّة وتجهيزات تحويل منتوجات فلاحيّة والتشبيك بين هياكل الإنتاج.

وبخصوص مكوّن "تحسين البنية التحتية للإنتاج " فهو يرمي إلى تهيئة 150 كلم من المسالك الريفية لربط المناطق المعزولة بمناطق الإنتاج وتسهيل عمليات الترويج للمنتجات الفلاحية المحلية عبر فك عزلة التجمّعات السكنيّة والمنتجين (40 كلم) وتهيئة المسالك الريفيّة (60 كلم) وتعبيد المسالك الريفيّة (50 كلم).

وخلال النقاش، أكّد النواب على أهمية هذا المشروع ومميزاته خاصة من حيث تحسين البنية التحتية والتمكين الاقتصادي للأسر معتبرين أن هناك تضاربا في اختيار الجهات بحكم اختلاف نسب النمو ومؤشرات التطور. وأثاروا عدّة مسائل تعلقت بالخصوص بعدم التناغم بين عنوان مشروع القانون ومحتوى وثيقة شرح الأسباب خاصة فيما يتعلق بالأهداف المرجوّة من هذا المشروع المندمج والتي اقتصرت على دعم تدخلات ديوان تنمية المراعي بولايات الشمال الغربي للمساهمة في تحسين مستوى عيش متساكني هذه المناطق ومساعدتهم على تسويق منتوجاتهم المحلية ومجابهة التغيرات المناخية.

واستفسر عدد من النواب عن التعريف الدقيق للفلاحة الغابية الجبلية ومعايير الاقتصار على ولايات الشمال الغربي وبعض المناطق من ولاية بنزرت وعن المؤشرات التي تم اعتمادها في ضبط أهداف المشروع، وتساءلوا عن مدى التناسق بين هذه الأهداف وإجراءات قانون المالية لسنة 2025 المتعلقة خاصة بخطوط التمويل لإحداث مواجل ومساندة صغار الفلاحين ومربي الأبقار.

وأكد بعض النواب أنّ القرض موضوع مشروع القانون لن يمكّن من تغيير واقع هذه الجهات، واعتبروا أنه من الأجدر توجيه هذه الأموال لإنجاز مشاريع استثمارية أخرى على غرار صيانة الفسقيات القديمة وترميمها أو إحداث فسقيات جديدة.

وفي تفاعله، أكّد ممثل وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري أنّ الهدف من هذا المشروع هو تسهيل إدماج الفئات المعوزة ومحدودة الدخل بهذه المناطق وتمكينها من آليات النفاذ إلى مصادر التمويل باعتبار عدم استجابتها لشروط التمويل التي تفرضها بعض المؤسسات البنكية على غرار البنك التونسي للتضامن.

وبخصوص عدم التناسق بين عنوان هذا المشروع ووثيقة شرح الأسباب، اعتبر أنّ عبارة الفلاحة الجبلية تعني الزراعة التكثيفية في المستغلة الفلاحية ضمن رؤية شاملة للنهوض بالتنمية الفلاحية بهذه المناطق.

وعن التنسيق بين هذا المشروع وخطوط التمويل التي يوفرها قانون المالية لسنة 2025، أفاد أنه تم التنسيق مع وزارة المالية والاتفاق على أنّ هذا المشروع يتكامل مع خطوط التمويل لدعم الفلاح وتعزيز قدرته على مجابهة صعوبة المناخ.

وبخصوص شروط التمويل، أوضحت ممثلة وزارة الاقتصاد أنّه تم اعتماد نسبة فائدة متغيرة كل ستة أشهر بما يعني إمكانية ارتفاعها أو انخفاضها. وعن اعتماد قرضين رغم عدم اختلاف الممول، أكدت أنها إجراءات داخلية لن يكون لها تأثيرات على طريقة التمويل.

واعتبر النواب، رغم تثمينهم للقروض الموجهة للتنمية، أن هذا القرض لن يغيّر من واقع الجهات المعنية، ورأوا توجيهه لإنجاز مشاريع يكون لها مردود غير مباشر على هذه الفئات، وقررت اللجنة طلب الاستماع إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

وعقدت اللجنة جلسة يوم 23 ديسمبر 2024 استمعت خلالها إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري الذي كان مرفوقا بالسيد رئيس ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي وثلة من إطارات الوزارة.

وفي تدخله، ذكّر السيد الوزير بمكونات المشروع وكلفته وجدواه الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث أنه سيوفّر بنية تحتية ملائمة على غرار خزانات المياه وتعزيز الربط بين مناطق الإنتاج والأسواق ودعم المشاريع الصغرى والمتوسطة. كما أنه سيساهم في تثبيت السكان في المناطق الريفية الجبلية والمناطق الحدودية ويحسّن الظروف المعيشية للأسر الريفية ويعزّز دور المرأة الريفية لتمكينها اقتصاديا واجتماعيا ويعزز كذلك التعليم والصحة ويشرك المجتمع المحلي في التنمية على مستوى التخطيط والتنفيذ والمتابعة ويقلّص الفجوة بين المناطق الريفية والحضرية، كما سيكون له تأثير على البيئة بالتقليل من التغيرات المناخية على الزراعات.

وخلال النقاش، أكّد النواب دعمهم ومساندتهم للمشاريع ذات الطابع التنموي وخاصة في المناطق الريفية، ودعوا إلى الترفيع في حجم الاعتمادات المخصصة لمثل هذه المشاريع وإيلائها العناية والاهتمام اللازم علاوة على تعميم هذه المشاريع لتشمل كذلك المناطق الصحراوية. وبيّنوا في المقابل أن عديد المشاريع في المناطق الريفية لم تحقق الأهداف المرجوة وخاصة منها التنموية وهو ما لم يمكّن من تثبيت السكان في تلك المناطق.

واستفسروا عن وجود دراسة دقيقة تتعلق بالفئات والعائلات المستهدفة بالمشروع وهل تم القيام بمشاريع لفك عزلتهم. ودعوا في نفس الإطار إلى فتح ورشات حوار ونقاش مع متساكني المناطق المعنية لمعرفة حاجياتهم الفعلية ومشاغلهم وبلورة استراتيجية واضحة في الغرض قبل إقرار مشاريع في مجال التنمية الفلاحية المندمجة. وتعرّضوا لأهمية عنصر المتابعة والتقييم للمشاريع على غرار تلك المتعلقة بالبحيرات الجبلية لتجميع المياه.

وبخصوص الشروط المالية للقرض، اعتبر بعض النواب أنها مقبولة لكن مدّة السداد بـ 35 سنة سيضرّ بالأجيال القادمة وذكّروا أن المعدل العلمي لسنوات الخلاص لا يجب أن يتجاوز 25 سنة. وأكد البعض الآخر أن أجل إنجاز هذا المشروع على مدى 8 سنوات يعتبر طويلا وستتضاعف الكلفة ولن يمكّن من الحدّ من ظاهرة النزوح من المناطق الجبلية.

كما استوضحوا حول بعض المسائل الأخرى ذات العلاقة بالقطاع الفلاحي على غرار منظومات الإنتاج في عدد من المناطق وتأثير سنوات الإجاحة على المائدة المائية ونقص الماء الصالح للشرب في عديد المناطق الفلاحية وتهيئة المسالك الفلاحية وتأثير التغيرات المناخية على الخارطة الفلاحية وتسوية وضعية عملة الحضائر في الفلاحة قصد القضاء على التشغيل الهش وإنصاف هذه الفئات.

وفي تفاعله مع استفسارات النواب وبخصوص تشريك المتساكنين لتشخيص واقع هذه المناطق الجبلية وضبط أولوياتها، أكد السيد الوزير أنّ هذا المشروع هو حصيلة عمل تشاركي مع كافة الأطراف المتدخلة وخاصة الجهات المنتفعة حيث تمّ تنظيم أيام مفتوحة واستشارات مع المواطنين بعدة جهات على غرار منطقة نفزة.

وبالنسبة إلى الشروط المالية للقرض، بيّن أن مدة سداد القرض معقولة ولا تثقل كاهل الأجيال القادمة خاصة وأن مدة الإمهال 7 سنوات ونصف.

وأفاد السيد رئيس ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي أن المشاريع المندمجة تتطلب تفعيل دور المنتفعين بالمشروع عبر إحداث لجان تنموية لتسهيل عملية التخاطب مع المتساكنين

وتشريكهم في إعداد مخططات التنمية على مستوى كل عمادة وكذلك تمكينهم من متابعة الإنجاز والتقييم السنوي لهذه المشاريع. وبيّن أن هذا المشروع أخذ بعين الاعتبار الاستراتيجية المستقبلية للديوان في الجوانب الفنية والتصرف وغير ذلك، وأثنى بالمناسبة على المشاريع التنموية التشاركية للديوان.

وبيّن ممثل الوزارة أن امتداد المشروع على 8 سنوات مرتبط بإمكانيات الإدارة وطريقة تنفيذ المشروع. وبخصوص المواجل موضوع هذا المشروع، أفاد أنه يتم إنجازها وإحداثها بمساهمة عينية من المنتفع وهي توفر مياه للشرب وللري.

هذا وقدّم السيد الوزير في خاتمة الجلسة أجوبة وتوضيحات عن أسئلة واستفسارات تقدم بها بعض النواب تهم التنمية الفلاحية في بعض الجهات وخاصة مناطق التنمية الفلاحية المندمجة.

III. قرار اللجنة:

قررت اللجنة الموافقة على مشروع القانون بإجماع الحاضرين.

شكر، دام عزكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للجنة على العمل الذي قدمته، السادة أعضاء اللجنة والطاقم الإداري أجدد شكري للجنة لأنها تحملت أعباء كثيرة وكانت في مستوى المسؤولية، المسؤولية الوطنية، شكرا لكم.

يحل بيننا الدفعة الأولى من كتبة الشؤون الخارجية بالأكاديمية الدبلوماسية في زيارة لمجلس نواب الشعب، فباسمي وباسم زملائي السادة نواب مجلس الشعب وكافة الحضور، نرحب بكم أنتم الذين ستمثلون الصورة الناصعة لبلادنا في مختلف المحافل الدولية، لذلك أتمنى لكم النجاح والتوفيق في مهامكم وكلنا فداء لهذا الوطن، كلنا جنود هذا الوطن، لننقذ بلادنا ولنرق بها إلى مستوى الدول المتقدمة، فأرحب بكم مجددا (تصفيق).

الآن نمر إلى النقاش العام.

لدينا قائمة أولية للنواب المحترمين السيدات والسادة: الناصر الشنوفي، بسمة الهمامي، النوري جريدي، عماد السديري وعواطف الشنيتي.

المصدح للنائب المحترم السيد الناصر الشنوفي عن كتلة صوت الجمهورية، له ثماني دقائق.

السيد الناصر شنوفي

شكرا سيدي الرئيس،

تحية ترحيب بالسيد وزير التخطيط والاقتصاد والسيدات والسادة الإطارات المرافقة له،

تحية للضيوف الكرام الذين شرفونا اليوم في المجلس،

في نقاش هذا المشروع سيدي الرئيس، هو مشروع يهدف إلى التنمية في مجال معين ويهم كما تذكر التسمية المناطق الجبلية وإن كنت تمنيت أن تكون التسمية "المناطق الغابية أو القروية"، ربما تكون أكثر استهدافا للمعنى.

سيدي الوزير، التنمية في هاته الجهات أو تنمية المجال الوطني بصفة عامة أو تنمية التراب الوطني وأحرص على كلمة "التراب الوطني" لما له من بعد في علاقة بهوية ووجدان سكان هذه المناطق بالأساس، لأن الهدف من مثل هذه المشاريع هو تثبيت تواجد السكان في هذه المناطق مع المحافظة أو تطوير التنمية البشرية من خلال المرافق ومن خلال مصادر العيش الكريم بهاته الجهات.

ولكن السؤال الذي يطرح السيد الوزير، التجربة طويلة في هذا الميدان بالنسبة إلى تونس، عديد التجارب وعديد المشاريع صحيح أنها حققت نتائج لا ينكرها أحد ولكن عندما ننظر بصورة عامة، عندما ننظر من فوق، نرى أن هذه المشاريع لم تحد من نزوح المناطق الريفية، بل أكاد أجزم السيد الوزير، أن عديد المناطق الفلاحية خسرت زادها البشري الذين تحولوا إما إلى العاصمة وخاصة بالنسبة إلى الشمال الغربي أو إلى المدن التي توجد بها مناطق صناعية.

إذن السؤال الذي يطرح: ما جدوى هذه المشاريع؟ رغم أن الدولة حققت مشاريع تهم البنية الأساسية من طرقات، من بحيرات وسدود جبلية في السابق ونرى تراخي الدولة في السنوات الأخيرة عن مشروع تعبئة الموارد من خلال البحيرات والسدود الجبلية.

أين يكمن المشكل السيد الوزير؟ المشكل في بعث مشاريع تنموية تحقق الهدف الربحي والإمكانيات المادية للأسر التي تتواجد بهذه المناطق، أي أن العائلة التي لا تجد في الطريق أو في المستوصف أو في مثل هذه المشاريع الصغرى، جدوى من تربية وخاصة تدريس أبنائها هي لا تجادل هذا الموضوع ستغادر هذه الأماكن والنتيجة، كما قلت سيدي الوزير عديد المناطق الريفية خسرت أغلب قدراتها البشرية وعملية رجوعهم هي عملية أصعب وأصعب والحل سيدي الوزير في تغيير فلسفة مثل هذه المشاريع.

لابد أن تكون مشاريع ذات بعد ربحي تنموي، مشاريع تؤسس لتواجد هؤلاء السكان في مجامع، في أهداف ذات علاقة بنوعية وخصوصية المجال المستهدف لذلك أن نبعث مثل هذه المشاريع بنفس الطريقة، بنفس المنوال، سنذهب إلى نفس النتيجة مع العلم سيدي الوزير، أن إغراء المناطق الصناعية والعولمة التي يشهدها العالم في نوعية المشاريع التي تستقطب الشغالين ونحن نعلم أن موقع تونس وأن مكانة التعليم في تونس جعل أن هاته المناطق الصناعية تستقطب أكثر وأكبر عدد من أبناء الجهات في الجمهورية ومن أبناء هاته الجهات التي يتواصل تراجعها في من ناحية الكثافة السكانية على مستوى المجال الوطني.

سأمدكم سيدي الوزير، بنقطة أخرى من بين الغرائب في علاقة بسكان الغابات: بالنسبة إلى عمال الحضائر في الغابات ومقاومة الانجراف هم أساسا سكان هاته المناطق وأغلب عمال الحظائر الذين عملوا عشرات السنين منهم من قضى حتى عشرين سنة أين هم موجودين؟ موجودين في حضائر الغابات والانجراف وليسوا في الغابات الموجودة في المؤسسات التربوية أو في مؤسسات أخرى في المدن ولكن في تفعيل تسوية انتداب العمال من الخاسر سيدي الوزير؟ هم عمال الغابات والحظائر.

سنة 2020 هي المرجع، هناك أشخاص يعملون حاليا بالغابات سنهم بين 57 و58 ولم يدرجوا في التسوية أي وكأننا نتجاهلهم، نغيبهم رغم حضورهم، رغم المردود على مدى سنوات وهم متمسكين بهذه المناطق. من تمت تسوية وضعيتهم؟ الذين يعملون 30 يوم في الشهر سأمدك بقائمات أولية للسنة الماضية بالنسبة إلى الغابات 45-55 تم المناداة عليهم في السنة الفارطة ضمن القائمة،

تم حذف أسمائهم هذه السنة، لماذا؟ الإجابة لم تحققوا مدة إنجاز عمل 240 يوم، أعرف من حقق مدة إنجاز 239 يوم نالتيجة نقص يوم وحيد تم حذف اسمه فما بالك من تحصل على 200 و150 هؤلاء لم يتم احتسابهم، تعمل عشر سنوات، عشرين سنة في الغابات وفي مقاومة الانجراف لا يتم احتسابك وبالحساب لا يمكن أن يتحصل على 240 يوم.

مقاومة الانجراف في فصل الصيف يتم إجبارهم على الخروج في بطالة ولا يعملون لمدة شهرين ويقولون لهم سيتم تسوية وضعية 45-55، لما لا تصارحوهم؟ يجب أن تقولوا لهم لن تعملوا ولن يتم تسوية وضعيتكم بصريح العبارة، لا يجب أن تشعروا هؤلاء الناس ببعض الغبن، يجب أن يتحصلوا على حقهم، يجب احتساب السنوات التي عملوا فيها في الغابات، هناك من عمل 10 و20 سنة ثم يتم إعلامه بعدم تسوية وضعيته، بمجرد جرة قلم راسلتهم الحكومة تعلمهم بعدم وجودهم في القائمة، ما مصير هؤلاء؟ بالطبع هؤلاء سينزلون إلى المدينة، أنتم لم تمنحوه حتى حقه في التسوية.

السيد الرئيس، إلى غاية الأمس في اجتماع مع الحكومة يتحدث عن العمل الهش، أتوجه إلى السيد الرئيس، لابد من النظر بواقعية لمبدأ الحق في وضعية عمال الحضائر الغابية ومقاومة الانجراف، فهذه تمثل مأساة بالنسبة إلى بعض العائلات، بعد عشرين سنة ستقول له ستكمل الخمس سنوات، ثم تخرج، ثم بعد ذلك يتحصل على منحة العائلات المعوزة إن تحصل عليها، شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الآن الكلمة للنائبة المحترمة السيدة بسمة الهمامي، غير منتمية لها خمس دقائق.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا، صباح الخير جميعا،

نرحب بالسيد وزير التخطيط والاقتصاد والوفد المرافق،

نرحب بكل إطارات وزارة الفلاحة في رحاب مجلس نواب الشعب،

نحن اليوم نلتقي من أجل المشروع المندمج للفلاحة الجبلية الصغرى للشمال الغربي.

في التعمق في أهداف هذا المشروع، نلاحظ أن هناك إحاطة بالمواطنين، أي متساكني الغابات:

في العنصر الأول تحدثتم سيادتكم عن تعزيز قدرة سكان المناطق الريفية على الصمود أمام التغيرات المناخية، وهذا في حد ذاته يمثل مكسبا كبيرا إن تمكنا من تحقيق هذا الهدف الذي في حد ذاته يحتوي على ثلاث مكاسب: تحسين الربط بالماء والسكن وإن تمكنا من تحقيق هذا الهدف، هذا مهم جدا، المحافظة على المياه والتربة والتشجيع على الزراعات الغابية وتربية الماشية، كلها أهداف وغايات مطلوبة من أجل سكان الغابات ومن أجل الغابات وهذا في حد ذاته يحيلنا إلى تشخيص حقيقة الغابات وسكانها والحالة التي وصلت إليها ونقف على الأزمة الكبيرة التي تعيشها الغابات.

مشكل الغابات ومشكل متساكني الفجوات الغابية وهناك أزمة كبرى وهي سكوت النص التشريعي لأنه إن أردنا أن نغير حقيقة يجب أن نرى تشريعيا ما الذي ينقصنا حتى نتمكن من تدارك هذا، نريد أن نتحدث عن ضمان عيش كريم للمتساكنين وأن نضمن استمرارهم واستمراريتهم واستقرارهم، هناك بدل أن تتم ملاحقتهم في كل حين والتعلة هو سكوت النص.

وهذه دعوة صريحة للإدارة العامة للغابات للتسريع في مجلة الغابات إلى التسريع في إعادة هيكلة إدارة الغابات، إلى التسريع في إيجاد الحلول اللازمة لأعوان الغابات وإن تمكنا من القيام بكل هذا فإننا سنسهل على سكان الغابات استقرارهم واستمرارهم.

المشروع يحتوي على العنصر الثاني وهو الإدماج الاقتصادي والاجتماعي وتسويق المنتجات المحلية، أريد الحديث هنا عن ربط الإنتاج بالاقتصاد المحلي في حين أنه عندما نشخص هنا حقيقة نوعية الاقتصاد هذا، نجد أنه اقتصاد هش وغير دائم وقد طرحنا على أنفسنا القضاء على الفقر والقضاء على الفقر يقتضي بالضرورة التخطيط بشكل أعمق وهو ربط هذا الإنتاج البسيط بالاقتصاد الوطني وادماجه والرفع من مستواه، لأن الإنتاج المحلي الهش لا يمكنه أن يصمد أمام المتغيرات الاقتصادية الكبرى، يعني وجوبا علينا أن نمر من هذا الإنتاج البسيط وإدماجه في صيرورة الإنتاج الوطني وتحويل هذه المشاريع الصغرى إلى مشاريع مندمجة، أي نمر أساسا إلى التصنيع لنتمكن من خلق اقتصاد صامد في هذه المناطق وتحقيق تغيير حقيقي على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، لا يمكننا فصل لاجتماعي عن الاقتصادي.

مهام التخطيط والاقتصاد هو الخروج من هذا الاقتصاد الهش والمتواضع الذي قد ينهار في أي لحظة والخروج به من الحالة التي هو عليها وربطه بالاقتصاد المتكامل الشامل لنتمكن من تحقيق الفارق على مستوى الاقتصاد ونحقق الثروة لهؤلاء الناس وإلا فإننا سنبقى دائما ندور في حلقة الفقر ونقترض بدعوى أننا نصنع الفارق بينما لا يوجد فارق.

النقطة المهمة وهي مفتاح هذا المشروع هي وجوبا التنفيذ، الإدارة، ووزارة التخطيط والاقتصاد لا يمكنها متابعة وتنفيذ هذه المشاريع والحصول على نتائج، هذا ما سيضمن لنا أنه عندما اقترضنا تم صرف القروض في محلها وأننا قد حققنا الاستثمار الحقيقي.

إن تحقيق المطلوب بنسبة 100% مطلوب ونسبة 98 % بالنسبة لي يعتبر فشلا للجميع وكفانا من سياسة "خير من بلاش"، لأن هذا لن يحقق الخير للناس بقدر ما يخلق أزمات وبقيت الدولة تعاني من الفقر لماذا؟ لأنه كلما اقترضنا وتحصلنا على هبات ونجد أنفسنا أمام العديد من المهام ولكن على مستوى الإنجاز والتنفيذ لا نصل إلى ما نصبو إليه.

لذلك ما هو مطلوب من الوزارتين: وزارة التخطيط والاقتصاد، أن تعمل على إدماج هذه الولايات في اقتصادها الوطني والارتقاء بهذا الاقتصاد المحلي وعلى وزارة الفلاحة تنفيذ هذه المشاريع والحرص على إعطاء الكفاءات الحقيقية دورها في تنفيذ هذه المشاريع ومحاسبتهم ومتابعتهم.

التخطيط والاقتصاد هي رؤية شاملة للتخطيط المتكامل عوض عن طرح الكثير وفي الأخير...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عماد الدين السديري عن كتلة صوت الجمهورية، له ثماني دقائق.

السيد عماد الدين السديري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير،

وشكرا للجنة المالية على ما قامت به من مجهود جهودها من أجل دراسة هذا المشروع المهم، باعتبار وأنه يأتي في إطار إعادة الاعتبار لديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي بعد غياب طويل وبغياب الشمال الغربي غابت التنمية بالمناطق الريفية أو في مناطق التدخل التي تعنيه.

أنا سيدي الوزير، تمنيت وأنه بتدعيم مشروع الشمال الغربي أن يتم أيضا إيجاد مشروع جنوب الولاية، جنوب ولاية الكاف لأن ديوان تنمية الغابات والمراعي في الشمال الغربي بعد التجربة التي قام بها على مرحلتين نلمس النجاحات التي حققها كما نلمس أيضا مكامن الضعف وبالإمكان طبعا الاستفادة من التجارب التي قام بها ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي في المناطق التي تدخل فيها، في مناطق شمال ولاية الكاف وليس في كل المناطق وليس في معتمديات كافة ولاية الكاف وليس في مناطق كامل المعتمدية، فنحن نشعر وأنه في بعض المناطق تحصل مشاكل في مناطق الجوار على أساس أنه قد تم إقصاؤهم وأنه تم التركيز على المناطق التي انتفعت في بداية تنفيذ هذا المشروع.

ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي من عنوانه هو تنمية الغابات وتنمية المراعي وبهذين العنصرين نلاحظ من خلال التقرير الموجود أنه سيتم العناية بالمراعي باعتبار حاجة الفلاحين لتوفير التغذية للحيوانات ولكن الغابات، الشمال الغربي قد تدخل بقوة في بداية تأسيسه وقد كان مثالا للمشروع الذي نشط الريف، في المسالك الريفية، في تحسين سلالة الأبقار وفي تحسين سلالة الماشية بصفة عامة وأيضا في تحسين البنية التحتية ولكن لم تكن هناك مقاربة في هذه البداية، كان عمل مباشر من الإدارة ولكن بالتجربة وفي سنة 1990 ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي قام بمقاربة جديدة هي التجربة الشرائكية وأريد أن أتمسك بهذا التعبير لاحترام اللغة العربية ما هو معمول به حاليا هو المقاربة التشاركية أي مشاركة المواطن ومشاركة المستهدف في المحافظة على كل تدخل يعني المجموعة الوطنية في تلك المناطق أو يعني الأفراد بصفة خاصة.

ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي قد اعتمد على مقاربة تكوين لجان تنمية وهذه اللجان تنطلق منها الأفكار وبهذه الأفكار يخرج الشمال الغربي عن الاجتهاد في بعض الأحيان غير المصيب وبالتالي فإن هذه المقاربة نجحت نجاحا كبيرا حاليا وإن شاء الله بإعادة الروح لديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي سيتم تدعيم هذه المشاريع، ولكن دائما أقول بأن هذه الأرقام غير كافية للريف باعتبار 45 عمادة معنية بالتدخل وعندما نرى رقم فقط عن فك العزلة أو بخصوص تهيئة المسالك أو في تعبيد الطرقات فإنني أكاد أجد كلم لكل عمادة وهذا بصراحة قليل ولا يفي بالحاجة، لذلك أتمنى أن يكون السعي أكثر لفك العزلة لأننا لا نطالب في الريف بطرقات معبدة وفق مواصفات وزارة التجهيز، بل نريد فك العزلة عن سكان الريف ليقرب منتوج الفلاح من مصادر التوزيع.

الماء في الريف، وجدت العديد من العناوين للمحافظة على المياه وهذا مهم جدا باعتبار أن هذا سيخفف العبء على متساكني الريف وسيخفف العبء حتى على الدولة من خلال إقامة المواجل، من خلال ربط الشبكات ومن خلال طبعا إيصال الماء الصالح للشرب لبعض التجمعات.

أنا دائما أقول بأن توسعة المناطق بالأرقام الموجودة لا يكفي، ولكنني أقول أن كل المناطق في انتظار ديوان الشمال الغربي، على اعتبار أنه كان علامة مضيئة وعلامة مهمة في مناطقنا خاصة في مناطق الشمال باعتبار وأن ولاية الكاف يمكننا تقسيمها إلى جهتين: جنوب الولاية وشمال الولاية وأتمسك السيد الوزير بمشروع لجنوب الولاية ليقع أيضا تثمين ما هو موجود حسب خصوصية كل المنطقة.

أقول وأن ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي كان له أيضا مقاربات أخرى في الإرشاد الفلاحي وكان المساهم مع خلايا الإرشاد بجهتنا التي غاب دورها الآن تماما في تثقيف الفلاحين وفي المحافظة خاصة على قطاع الماشية الكبرى والماشية الصغرى.

هناك منطقتين من معتمدية نبر، هذه المناطق تابعة لمناطق التدخل وهما القصر الأحمر وسيدي خيار، هذه المناطق هي مناطق معزولة، مناطق البنية التحتية فيها مهترئة وخاصة عمادة القصر من حيث الطرقات والماء الصالح للشراب وهذه المنطقة بحكم أنها تجاور منطقة تل الغزلان وتجاور منطقة بهرة بصراحة هناك بعض الغبن، تمنينا أنه في مشاريع التوسعة يتم النظر لهذه المناطق وأن تشملهم البرامج الجديدة وأن تمسهم في العمق وبقوة.

أيضا على مستوى المعتمديات: معتمدية ساقية سيدي يوسف منطقة حدودية وفيها من المكونات الغابية والرعوية التي يمكن للشمال الغربي أن يتدخل فيها.

أقول هذا الكلام وأنا أدعم هذا المشروع وأدعم إطارات الشمال الغربي، الذين هم أكثر التصاقا بالمواطنين وقد أعطوا ثقافة جديدة في التسيير بحكم معرفتهم بخبايا تلك المناطق وبحكم المقاربات التي اعتمدوها وأنا أثمنها وأطالب كل الهياكل بالعمل على منوالها وإن شاء الله هذا المشروع يكون نقلة نوعية في التسيير وفي الإنجاز وفي النجاح أيضا وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة عواطف الشنيتي غير منتمية، لها ست دقائق.

السيدة عواطف الشنيتي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط،

ومرحبا بإطارات وزارة الفلاحة والغابات، الشمال الغربي. مرحبا بكم.

أمامنا اليوم قرض تنموي وهذا سيدي الرئيس ما تحدثنا فيه كثيرا، نريد قروض تنموية لتحريك عجلة الاقتصاد بعض الشيء خاصة بمناطق الشمال الغربي، هذه المناطق المنسية باجة، جندوبة، الكاف وسليانة، نتمنى أن يتم صرف هذا القرض في مكانه وأطلب من السادة الزملاء النواب متابعة هذا المشروع.

السيد الوزير، هذا القرض سيخصص لمعتمديات باجة وأنا من باجة ودائرتي الانتخابية هي تبرسق، تبار، باجة الجنوبية، صحيح هناك تبار وهناك عمادتين وهي عمادة عين الدفالي ودجبة التي أريد أن أبارك لهما على هذا المشروع ولكن هناك أيضا في باجة الجنوبية هناك زواغة وفي تبرسق هناك القراعة وفي خلاد، فدان السوق، ريحان لدينا العديد من المناطق الجبلية وسكان هذه المناطق الجبلية تعاني لذلك نرجو أن نشمل هؤلاء السكان بمثل هذه المشاريع وكنت قد تحدثت مع السيد المدير العام للشمال الغربي وقال لي أن هناك مناطق غير مشمولة بتدخلات ديوان الشمال الغربي، لذلك يجب التفكير في كيفية إدخال هذه المناطق، كما تعلم لدينا تغييرات مناخية وكثر الفقر بعد الثورة وكان الناس يعملون سابقا، الآن مستوى العيش انهار وقبلاط معتمدية فقيرة وفقيرة جدا لذلك أتساءل كيف يمكن إضافة هذه المعتمديات لهذه المشاريع.

سأخرج بعض الشيء عن الموضوع بما أن وزير الاقتصاد والتخطيط موجود بيننا، الهدف من هذا المشروع هو أن يبقى متساكني الريف في الريف وقد تحدثت عديد المرات عن المنطقة الصناعية تبرسق-دقة متى سيتم تهيئة هذه المنطقة سيدي الوزير؟ وقد كنت في زيارة لبعض الولايات وطرحت هذا السؤال ولكن لم أتلق إجابة والمنطقة الصناعية بتبار كذلك لأن هذه المعتمديات هي معتمديات منسية، فعندما يتم بعث منطقة صناعية هناك مع بعض الفلاحة وبعض المشاريع التنموية هذا سيجعل السكان يتمسكون بتلك المناطق وعندها ستكون لدينا إستراتيجية فعلية تجمع بين الصناعي والفلاحي.

سيدي الوزير، سأتوجه إلى إطارات وزارة الفلاحة بالنسبة إلى مجلة الغابات ومجلة المياه هي هامة ويجب القيام بها اليوم قبل الغد لأنها هامة جدا ليمكننا حماية غاباتنا وحماية مياهنا لأنه كما جاء في هذا المشروع هناك مثلا المحافظة على المياه والتربة، غراسة الأشجار مثلا أشجار الزياتين والتين مثلا في تبار وفي دجبة، هذه المناطق تعرف بإنتاج التين لكن المشكل الموجود اليوم نتيجة التغييرات المناخية هو عدم وجود الماء، هل توجد سدود ترابية لهذه المناطق؟ وسيتم تمتيعهم بالماء أو سيتم تهيئة تلك البحيرات الجبلية لأن هناك العديد من المواضيع يتم الحديث فيها ولكن حقيقة وعلى أرض الواقع لا يقع تطبيقها، فعندما سنقترح عليهم القيام بالزراعة علينا أن نعطيهم الماء ليتمكنوا من سقي أشجارهم.

كما جاء في المشروع التشجيع على الزراعة الغابية وعلى تربية الماشية، مثلا مساحة 6 آلاف هكتار دائما أقول أن هذه المساحة تعتبر صغيرة وقد ارتفعت أسعار الماشية فتجد في السوق بقرة تباع بـ 12 ألف دينار وقد ارتفعت الأسعار، لذلك نرجو عند التفاوض في هذه القروض الترفيع فيها والترفيع أكثر في المنح المسندة لتربية الماشية والمشاريع اليدوية التي تقوم بها النسوة هناك وكما ذكرت في المرة الفارطة وبما أن السيد المدير العام للغابات موجود بيننا بخصوص التكوين، هؤلاء أهلنا وعائلتنا فهم لا يريدون لا تكوين ولا أي شيء ولا يريدون لا "business plan"، هؤلاء أشخاص يفهمون ويعرفون ما يقومون به، فهو يحسن تربية الحيوانات، ففي كل منطقة تجد اختصاص معين لذلك بخصوص هذا التكوين أعلم أن " les bailleurs de fonds " يطلبون هذا لكن عليك أن توضح لهم هذا وتقول لهم بأن هؤلاء الناس لا يريدون أن يتلقوا تكوينا، فنحن كنواب شعب نطلب أن يتم استدعاؤنا لنفسر لهم هذا فنحن أبناء هذا الشعب لنقول لهم بأن هؤلاء الناس يريدون أموالا ليشتروا بها مواشي وليشتروا بها مثلا آلة "للتفقيص" ليعملوا بها.

العنصر الثاني أيضا وكما ذكرت التمكين الاجتماعي والاقتصادي للأسر، 2000 أسرة، هذا العدد لا تجده حتى في عمادة، في 45 عمادة 2000 أسرة هذا قليل كان من المفروض أن أجد 20 ألف أسرة أو 100 ألف لذلك فإن عدد الأشخاص الذين سيشملهم هذا المشروع هو عدد ضعيف وضعيف جدا لأننا نريد أن نغير وعندما تريد أن تغير على الأقل عندما تقول على مدى ثماني سنوات أجد 2000 أسرة هذا العدد ضئيل وضئيل جدا.

بخصوص المسالك الريفية أيضا 150 كلم هذا المشروع هو مشروع جيد ولكن حبذا لو كان هذا المشروع ضارب 10 أو ضارب 20...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد حسن جربوعي عن كتلة الأحرار، له خمس دقائق.

السيد حسن جربوعي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

انتظارات المواطن التونسي كبيرة جدا من وزارة الاقتصاد والتخطيط لكن ما نلاحظه على أرض الواقع لا يرتقي لتطلعات المواطن التونسي، لماذا؟ أنا في حد ذاتي أي مشروع قانون يدعم الفلاح التونسي أدعمه لأنه قد ظهر بالمكشوف أن الحرب الحقيقية هي من الدول القادرة على توفير الأمن الغذائي لشعبه، أحسن دليل أننا أخذنا في تونس الكوفيد كذريعة للفشل، ثم جاءت الحرب الأوكرانية لتكون ذريعة أخرى للفشل لكن الفلاح التونسي في الكوفيد كان هو الدواء للشعب التونسي من خلال توفير كل الاحتياجات في الأسواق.

كذلك في سنة 2024 وهذا غير بعيد، عندما كانت تونس تعاني من أزمة مالية، منظومة زيت الزيتون أدخلت 5000 مليار دينار أكثر من قطاع السياحة كله، أسأل السيد وزير التخطيط والاستراتيجية، ما رؤيتك بخصوص الفلاحة التونسية؟ لأنه قد اتضح بالكاشف أن هذا البلد لن تقوم له قائمة إلا بفلاحتها ولم نر أي إستراتيجية ممنهجة لا من السيد رئيس الحكومة عندما جاء لمجلس نواب الشعب ولم نر الخطوط العريضة بخصوص الفلاحة والسياحة والنقل والاقتصاد إلى حد اليوم، نحن في بلد نشكو مشكلا وقت الندرة ووقت الوفرة، عندما نرى زيت الزيتون السيد وزير التخطيط ننتظر إجابة وحيدة لسؤالي، ما هي استراتيجيتكم للفلاح التونسي؟ تونس تملك وفرة من زيت الزيتون لا أتحدث عن هذه السنة، 2025 تونس تقريبا ما يقدر بـ 500 ألف طن من زيت الزيتون ما هي رؤيتكم؟ متى سنخلق مؤسسات تتولى تعليب زيت الزيتون لأنه حاليا لا يوجد مكان للتعليب، لا يوجد لدينا مكان للتخزين؟ الموجود هو التصدير للخارج بأي ثمن كان ونحن نرى العالم ونرى الوضعيات الموجودة. لذلك سؤالنا ما الرؤية الموجودة للفلاح التونسي؟

ثانيا بخصوص الصيد البحري، الصيد البحري يعاني من مشاكل كثيرة عند القيام بزيارات ميدانية ونرى الموانئ التونسية نجد أن الوضع يبعث على الخجل، أحيانا لا تجد رافعات لإخراج

سفينة، صحيح سؤال موجه إلى وزارة الفلاحة لكن يتوجه أيضا إلى وزارة التخطيط ما رؤيتكم في هذا؟ لأن أنتم من تخططون وأنتم من تتولون القيام بالاستراتيجيات للبلاد التونسية.

منظومة المياه، نحن نعلم ومقتنعين أنه في أشهر جوان، جويلية وأوت سنعود لنفس الإشكاليات، لا يوجد ماء صالح للشرب ونحن اليوم في نهاية السنة وفي شهر أوت سنتحدث في نفس الموضوع لن نجد لا ماء ولا أي شيء حتى في صفاقس، في الزارات وصلنا إلى مرحلة تحلية المياه نجد تساقطات الأمطار ولكن السدود فارغة لماذا؟ لأنه عندما نرى البرازيل مثلا في خمس سنوات حفرت 5 آلاف حوض مائي، قطرة الماء التي تنزل لا تضيع ونحن اليوم عندما تنزل الأمطار نخاف وندعو الله.

ما رؤية وزارة التخطيط؟ متى سيتم حفر أحواض مائية؟ متى سيتم القطع مع السدود الكلاسيكية ونقوم بحفر سدود جوفية؟ نحن نعلم بأن الإمكانيات المالية غير متوفرة ولكننا نتحدث عن مخططات على الأقل كما كان سابقا، مخطط قريب المدى، متوسط المدى، بعيد المدى حتى يمكننا على الأقل النهوض ببلادنا ويمكننا النهوض بالفلاح التونسي.

أيضا ديوان الأراضي الدولية، السيد رئيس الجمهورية قام بزيارات وفعل ما يجب القيام به لذلك لن ننتظر السيد رئيس الجمهورية يتدخل في "الزبيرة" وفي الجمع وفي كل شيء، على المسؤولين الموجودين في وزارة الفلاحة أن يقوموا بعملهم، اليوم الوضع كارثي لا يجب أن نحل المشكل اليوم وننتظر أن يعود السيد رئيس الجمهورية ليطلع على ما حصل بخصوصه، فقد رأينا الشعال ورأينا النفيضة.

اليوم هناك مشكل آخر، اليوم ديوان الأراضي الدولية لو لم تقف وزارة الفلاحة وعلى رأسها ديوان الأراضي الدولية سنجد مشكلا كبيرا ينتظرنا في السنة القادمة، المشكل ليس تشريعي، المشكل في القرارات، المشكل في من يمكنه أن يتخذ القرار المناسب في الوقت المناسب.

الفلاحة لم تعد فلاحة بعلية، اليوم نتحدث في الفلاحة وعن "timing" لأنه بصراحة لو نواصل العمل بنفس هذه الطريقة فإن السنة القادمة ستكون كارثة على جميع القطاعات من منظومة الألبان والأمراض التي أصبحت موجودة في البلاد التونسية ووزارة الفلاحة غير موجودة.

نرى البذر اليوم في الشمال الغربي وصل إلى 30% بعد أن كان في 15 ديسمبر عندما لا يصل البذر 90% يتم معاقبتهم، اليوم لا توجد بذور، منظومة الألبان تعاني، قطاع الزيتون يعاني، الصيد البحري حدث ولا حرج، "الدقلة" اليوم غير موجودة، أيعقل اليوم أن البلاد التونسية لديها موسم برتقال ويتم استيراد الموز من الخارج ليتم ضرب القطاع الذي يعمل فيه الفلاح التونسي منذ سنوات؟ ما هذا التخطيط وما هذه الإستراتيجية التي نعمل بها؟ سؤال مطروح ما هي أولويات هذه الحكومة؟ والسلام.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته.

النائب المحترم السيد عبد الرزاق عويدات عن كتلة الخط الوطني السيادي، له عشر دقائق.

السيد عبد الرزاق عويدات

بسم الله الرحمان الرحيم،

صباح الخير جميعا،

مرحبا بالسيد الوزير والسادة والسيدات المرافقين له،

أولا، سأتحدث عن القاعدة العامة التي تقودنا في كتلة الخط الوطني السيادي وكذلك نحن في حركة الشعب هو أن القروض التي تستعمل في التنمية هي قروض محمودة ولكن القروض المتجهة إلى الاستهلاك هي قروض مذمومة وهذا قرض نعتقد أنه متجه إلى الاستثمار وإلى التنمية.

اسمح لي السيد الوزير باعتبارك وزير الاقتصاد والتخطيط أن أتحدث عن التخطيط لتونس، التخطيط من أجل السيادة الغذائية وأهمية السيادة الغذائية لا ندركها إلا في أوقات الجفاف وفي أوقات الشدة، نعرف ماذا عانينا في فترة الكورونا نتيجة إيقاف التجارة العالمية ونتيجة غلق الحدود، كيف أنه لم تنقذنا سوى فلاحتنا كذلك في الحرب الأوكرانية الروسية وندرة الحبوب في العالم، لا يمكن أن تنقذنا إلا فلاحتنا والآن الواقع الإقليمي والدولي ينذر بمخاطر كبيرة يمكن أن تحول دون توفر الغذاء عن طريق التوريد أو عن طريق التجارة العالمية، لذلك تظهر هنا أهمية فلاحتنا وأهمية أن ننتج ما نأكل، الشعب الذي يريد سيادة يجب أن يوفر أولا السيادة الغذائية وأن يوفر ما يأكله شعبه.

عندما نقول هذا نرى واقع فلاحتنا، ننطلق من الغابات، ننطلق إلى الفلاحة السقوية وإلى الزراعات الكبرى، في غاباتنا هناك توجه نحو التشجير الغابي والتشجير الغابي يكون حسب تضاريس الغابة، تضاريس الجبال ولا نتدخل في تهيئة هذه التضاريس، في الستينات كان هناك برنامج في تونس يتجه إلى الغراسة المتدرجة، ما يسمى "terrasse" وهذه الغراسة المتدرجة تساعد على مقاومة الحرائق لأنه بين الدرجة والدرجة هناك فضاء غير نابت يمكن أن يقلل من سرعة انتشار الحريق، هذا تخلينا عنه رغم أننا قد أقبلنا على تشجير العديد من الغابات التونسية.

كذلك في تشجيرنا للغابات التونسية أهملنا النباتات الغابية الأصيلة لذلك العديد من الغابات لم يعد يوجد بها "الذرو" ولم يعد هناك الاكليل ولم يعد فيها الزعتر ولم يعد فيها الملية، كان من المفروض تجديدها لأنها مهمة أولا للتوازن البيئي الطبيعي في تونس وثانيا لأنها مهمة إما للنباتات التي نستخرج منها الأدوية والعطور وما إلى ذلك والتي يمكن أن تفيدنا.

كذلك هناك جانب آخر في الغابات يتعلق بالكراء الغابي، هناك من يأخذ أرض غابية ويكتري 50 هكتار ولكنه يتحكم في 500 وهذا يحول دون استفادة الآخرين من أكثر من 500 هكتار وهذا يعود إلى عدم المراقبة، أرض فيها 50 هكتار يجب أن يتمتع بـ 50 هكتار ولا أن يكتري 500 هكتار ويستفيد من 50 هكتار لوجود علاقة ربما مع حارس الغابة أو شيء من هذا القبيل، هذا في جانب الغابات.

الجانب الثاني هو جانب الفلاحة وخاصة صغار الفلاحين الذي لديه 5 هكتارات نجد الكثير منهم أهملوا أراضيهم واتجهوا إلى المدن للعمل لماذا؟ لأن 5 هكتارات عندما يزرعها قمح فإن تكلفة الهكتار حوالي 1300 دينار عندما يعطيه الهكتار 20 قنطار قمح، يصبح المجموع الموجود لديه 100 قنطار يقوم ببيعها بـ 135 دينار يتحصل

على 13.500 ألف دينار، ماذا صرف؟ صرف حوالي 1300 دينار على الهكتار، ما صرفه 6500 دينار ماذا بقي لديه؟ بقي لديه 7 آلاف دينار على موسم كامل، على سنة كاملة، 7 آلاف دينار أي الشهر يكون 583 دينار وهو مرتبط بالأرض وزوجته وربما ابنه وابنته، إذا الأربعة أشخاص يعيشون بـ 583 دينار وهو فلاح، هذا الشخص كيف يمكنه مواصلة عمله الفلاحي، لماذا لا أمكّن هذا الفلاح من أرض دولية عن طريق الكراء فيصبح لديه 25 هكتار أو 30 هكتار، 5 هكتارات على ملكه و25 هكتار يقوم بكرائها من الدولة ويصبح لديه 30 هكتار بدل من 5 هكتارات ونقوم بضرب 583 دينار في 6 يصبح هذا دخله الشهري وفي هذا الوقت يمكنه التمسك بأرضه، هذا جانب.

الجانب الثاني، الفلاح الآن سيقبل على زراعة أرضه أين البذور؟ الفلاحين هذه السنة التجؤوا إلى البذور العادية وليس إلى البذور الممتازة وعندما يلتجؤون للبذور العادية فإن المردود سيكون أقل عليه وعلى تونس لأننا في حاجة إلى إنتاجه الفلاحي.

لدينا مشكل آخر، مشكل الأراضي الدولية، لدينا 500 ألف هكتار أراضي دولية أين هي؟ هي موجودة لدى شركات إحياء في كراس شروطهم على 100 هكتار يشغل عشرة عملة وتقني لنذهب لهؤلاء الناس ولنراقبهم حسب كراس الشروط، هل هم ملتزمون بهذا الشرط أم لا؟ لديهم في كراس الشروط ما يجب أن ينتجوه في تلك الأرض، ما هي الزراعات الكبرى، ما هي الأشجار المثمرة، مما يتكون القطيع، من أبقار أو من أغنام أو من ماعز؟ هل هو يلم بهذا أم لا ننتزع منه الأرض ونعطيها لمن سيخدمها حقيقة ولدينا أمثال كثيرة من هذا.

هناك أراضي استرجعناها وتم إسنادها لـ "OTD"، لديوان الأراضي الدولية، فهل لديهم الإمكانيات لخدمة 1200 هكتار و1000 هكتار و700 هكتار و600 هكتار؟ هل لديهم الإمكانيات البشرية واللوجستية؟ لا توجد لديهم. لماذا لا يتم توزيعها على صغار الفلاحين وعلى المختصين في الفلاحة تعليما أو تكوينا وعن طريق كراء لثلاث سنوات؟ فإن أنتج في هذه الأرض وكان له مردود أجدد له العقد ولا أجدد له العقد إن لم يكن له مردود.

لدينا الأراضي الاشتراكية في الجنوب، هذه الأراضي مشاكلها العقارية لا تترك أي شخص يستفيد منها لماذا لا يتم حل هذا المشكل؟

ولدينا كذلك مشكل المياه، في التغييرات المناخية قلة المياه وندرة المياه جعلت المنتوج الفلاحي حسب السنة ممطرة أو غير ممطرة، لماذا لا يتم تحلية مياه البحر ويتم إملاء سدودنا به عن طريق الطاقة الشمسية أو عن طريق الطاقة الكهربائية العادية ونوفر المياه للفلاحين؟ ففي حوض وادي مجردة الأشجار المثمرة ماتت لأنه في فصل الصيف لا يعطوهم الماء وإن أعطوهم الماء فإنهم يعطونهم دورة كل عشرة أيام ابتداء من 10 جويلية وهذا ما جعل العديد من الأشجار تموت وهذه ثروة تونسية قد خسرناها.

عندما نتحدث عن الفلاحة فإننا نتحدث عن البذور الأصيلة، البذور الأصيلة التي يمكنها أن تقاوم الجفاف ويمكن أن تتماشى مع المناخ التونسي، أين البذور الأصيلة؟ عديد الفلاحين الصغار، المغرمين بالبذور الأصيلة. لدينا مثال في منوبة حسن الشتيوي، لديه أنواعا كثيرة من البذور الأصيلة غير المسجلة، لماذا لا يتم تسجيل هذه البذور وتداولها زراعة وحتى تجارة وبهذا الشكل يصبح بإمكاننا تطوير إنتاجنا الفلاحي؟

إذن لابد من التخطيط الاستراتيجي الذي يتجه إلى هذه الغايات وإلى هذه الأهداف من أجل أن نستفيد من إنتاجنا ونوفر لأنفسنا غذاءنا ونحقق بذلك السيادة الغذائية، شكرا لكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد يوسف التومي عن كتلة الأحرار، له ثلاث دقائق.

السيد يوسف التومي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

نحن اليوم نناقش مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق التمويل المبرم بتاريخ 12 جويلية 2024 بين الجمهورية التونسية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمتعلق بالمساهمة في تمويل المشروع المندمج للفلاحة الجبلية الصغرى في الشمال الغربي "DINAMO".

نثمن سيدي الوزير، هذا المشروع الذي يتجه إلى تدعيم الفلاحة الجبلية بمناطق الشمال الغربي وكذلك حسب ما نرى في التقرير، دعم للمياه التي ستوفر المراعي في القطاع الفلاحي لكن سيدي الوزير، أردت أن أشير إلى الفلاحة في بعض المناطق في الولايات خاصة في ظل الشح المائي وأقصد هنا ولاية سوسة حيث يتم الاتجاه إلى تثمين المياه المعالجة بالطريقة الثلاثية وهي مياه "ONAS" موجودة من قبل لكن الدولة أنفقت عليها خاصة بإحداث محطة حمدون للمياه السقوية بالمياه المعالجة وهي تتجه نحو ري الزياتين وإلى ري الزراعات العلفية، مما يقلل الكلفة على الفلاح كما أنها تساهم في تخفيض أسعار اللحوم والأبقار على المواطن التونسي.

اليوم هناك مشروع لتوسعة المنطقة القوية بمعتمدية الزاوية، القصيبة والثريات التي امتدت على 500 هكتار حسب الرائد الرسمي الأخير سيدي الوزير، على الأقل لنبدأ في المشروع أظن أنه قد تم القيام بالدراسات، أردنا أن نعرف إلى أين وصلنا؟ هل أن التمويلات وضعت في المشروع لتوسعة معتمدية الزاوية، القصيبة، الثريات؟ لأن هناك مناطق سقوية بزاوية سوسة وستضاف لها المنطقة السقوية بالقصيبة والثريات، نتساءل هنا متى سينطلق هذا المشروع؟ لأن اليوم كما تعلمون الشح المائي الموجود والحمد لله لدينا صابة من الزيتون في مناطق الساحل، لذلك نحن نريد أن نحافظ على هذه الصابة من خلال الحفاظ على هذه المياه السقوية والمعالجة بالطريقة الثلاثية وكذلك اعتماد الطاقة الكهربائية عوض اعتماد الطاقة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد حاتم لباوي عن كتلة صوت الجمهورية، له خمس دقائق.

السيد حاتم لباوي

السيد الرئيس،

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بكم،

مللنا القروض وما زلنا فعلا ننتظر خلق الثروة والمرور الفعلي للتعويل على الذات.

فيما يخص القرض وكأن القصرين لم تتعرض إلى صدمات خارجية مثل كوفيد وحرب أوكرانيا، بل أن القصرين من صدمة إلى صدمة وإلى صدمات متتالية.

وكأن القصرين لا تعاني من ارتفاع الأسعار ومن شح المواد المائية ومن تراجع الإنتاج وكأن القصرين لا تعد من أفقر الولايات وطنيا وكأن القصرين لا يوجد فيها عائلات معوزة ومحدودة الدخل، لا سيما الشباب والنساء وكأن القصرين ومتساكني جبالها تم ربطهم بالماء الصالح للشراب، بل بالعكس الشعب في أرياف القصرين، المنطقة الحدودية، المنطقة الجبلية عطشى وفي كل مرة تستثنى القصرين ولا داعي أن أذكركم من هي القصرين.

أدعو زملائي فيما يخص هذا القرض إلى التصويت على هذا المشروع خاصة أنه موجه إلى تونس الدواخل وكم من قصرين في الشمال الغربي وكم من حاسي الفريد في الشمال الغربي وكم من العيون وكم من صحراوي ولماذا ذكرت هذه المعتمديات؟ لأنها مصنفة تنمويا ضمن آخر المعتمديات وآخر "الدشر".

بما أن شعار المرحلة "الدولة المجتمعية"، ما زالت القصرين تنتظر المرور إلى تفعيل الشعارات في الفلاحة والصحة العمومية والمدرسة العمومية والبنية التحتية كلها مهترئة وإن تم تقييمها لا تتجاوز عام 1960.

وفيما يخص الغابات ومتساكني الغابات، ما زلنا لم نيأس وما زلنا ننتظر نصيب القصرين، نصيبنا في تنمية هذه المناطق الجبلية خاصة وأننا نعد من أفقر الولايات وأكثرها تهميشا وأكثرها التي "عقدت النوارة" في مسار 25 جويلية وأكثرها التي تفاءلت خيرا في 25 جويلية وفي السيد الرئيس قيس سعيّد، أجدد ترحابي بكم تحت قبة البرلمان.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد عصام شوشان عن كتلة الأحرار، له سبع دقائق.

السيد عصام شوشان

شكرا سيدي الرئيس،

أجدد الترحيب بالسيد الوزير وكافة الإطارات المرافقة له،

في الحقيقة لن أناقش كثيرا مشروع هذا القرض لأنه كانت لدينا جلستي عمل في لجنة المالية وقد تم الاستماع فيها إلى السيد وزير الفلاحة وإلى ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط وسأصوت بنعم لفائدة هذا المشروع.

سيدي الوزير،

السادة النواب،

نحن عندما جئنا لهذا البرلمان فإننا جئنا لنمثل صوت الشعب ولقد جئنا ونحن حاملين لأمانة وأقسمنا على القرآن بأن نوصل صوتنا أو صوتهم بحذافيره. هذه الأمانة التي انتخبنا من أجلها والأمانة التي يوصلها لنا المواطنون يوميا هي مشكل زيت الزيتون، في الحقيقة هذا المشكل لم نجد له ليس حلا بل لم نجد له معلومة، فعندما أطلع على الميزان الاقتصادي وفي مداخلتي في مناقشة الميزان الاقتصادي كنت قد ثمنت هذا العمل وهذا التثمين ليس رمي للورود بل هو تثمين فعلي لأننا في الميزان الاقتصادي وضعنا النقائص التي تمر بها البلاد ووضعنا ما يمكن إصلاحه وما هي مؤهلاتنا وما الذي يمكننا تحسينه والنقائص التي رأيناها نحن بصدد إصلاحها تدريجيا ويمكن أن تكون من أولى الأهداف الكبرى في الميزان الاقتصادي هو تحقيق نسبة 3.2% نمو ومن خلال النقاش ليست نسبة مستحيلة وبعد تحقيق 3.2% في النمو هو تحقيق إنتاج زيت الزيتون لهذه السنة 2025 مقارنة بـ 2024 هو انتاج 1.6 مليون طن.

سيدي الوزير، سأتحدث معك كرجل اقتصاد، إذا حددنا هدف 3.2 نسبة نمو وإذا صادقنا في قانون المالية على 7000 مليار من البنك المركزي وإذا كنا نعتمد على المداخيل بالعملة الصعبة من زيت الزيتون في 2025 فكيف ستكون المعادلة هنا؟ والسؤال المطروح هنا كيف سنوفق؟ فسنحصل على 7000 مليار في جانفي وموسم الزيتون في جانفي والعملة الصعبة إذا لم توجد في جانفي وفيفري فإننا هنا حقيقة أمام أكثر من خطر وهنا أتوجه إلى سيادتكم كطرف حكومي لأنك لست الوحيد المسؤول على هذه الوضعية التي نمر بها في قطاع زيت الزيتون.

الفلاح لم يعد يعرف ما يفعله، هل يقوم بجني الزيتون أم لا وبعد نهاية العام هل سيرتفع سعر الزيتون؟ كل يوم معلومة وحين شاهدت البرلمان الأوروبي مؤخرا وجدت أنهم يشجعون على شراء زيت الزيتون من إيطاليا واسبانيا، فعلى الأقل نحن في تونس نسعى إلى معرفة المشكل الحقيقي الذي يمر به هذا القطاع ولم نفهم ما المشكل فنحن نعرف منذ سنين وحتى حين يرتفع السعر أن المصدرين الخواص هم الذين يساهمون في ارتفاع السعر، فهل أنهم كانوا موجودين في العام الفارط وفي هذا العام هم غير موجودين؟ أتساءل لأن بلادي تهمني كما يهمني اقتصادها وأكبر مشكلة هم المصدرين الذين هم بالعدد قرابة 200 لكن الفاعلين حقيقة قرابة 35.

كذلك مشكلة التمويل فيقول لك أنا كمصدر ليست لدي موارد مالية للشراء والتصدير ولكن لدي حرفاء كمصدر في جميع أنحاء العام وزيت الزيتون التونسي يسوق لنفسه ولكن إذا وقعت مشكلة التمويل هنا ففي الحقيقة هذا غير مفهوم فكل مصدر لديه "portefeuilles clients" ولديه حرفاؤه في الخارج وقادر على أن يصدر الزيت من الغد ولكن حين نبيع للجانب الإيطالي والجانب الاسباني بـ 2.8 أورو فهذا إجرام في حق الفلاحة التونسية.

البنوك والمصدرين والبرلمان كل يعمل على حدة في ظل هذا الظرف الصعب ألا يمكن أن نجتمع خلال الثلاثة أشهر ونعمل سويا لإيجاد الحلول؟ ألا يمكن أن نجمع المصدرين الذين سيجلبون لنا المال ونطلع على الاشكال الحقيقي الذي يواجههم؟ سألتهم فقالوا بأنه ليست لديهم الموارد المالية للشراء وأن البنوك ترفض اقراضهم لأن "hypothèque" التي يقدمونها ليست على نفس قيمة التمويل الذي يحتاجونه.

يجب علينا إيجاد حل، فالحرفاء موجودين والإنتاج متوفر وتتوقف العملية على إشكال بسيط، ألا يمكننا كدولة التدخل في هذا الظرف الحساس؟ الفلاح ينتظر يوميا وليست له أية معلومة ونحن نعرف 2024 وما كان لقطاع الزيت من دور في تمويل ميزانية 2024، لأول مرة سيدي الرئيس لا نلجأ إلى قانون المالية التكميلي والأموال التي درها في حدود 6.8 مليار دينار.

سيدي الوزير، في الحقيقة لو لم نجد حلا في هذه الأيام فقد انقضى موسم جني الزيتون وأؤكد هنا أن الحرفاء موجودين وزيتنا من أحسن انتاج ومن أجود الأنواع الموجودة في العالم ويسوق نفسه بنفسه، فلتجتمع البنوك ونستمع للسادة المصدرين ولنترك الديوان للمواطن البسيط حق فلم نفهم تدخل الدولة اقتصاديا وحتى في التدريس تحولنا من "état- gendarme à l'état- providence" فلم نعرف توجه الدولة حقيقة.

سيدي الوزير، أول حل على الأقل حتى أبلغ صوت الناس، إذا لم يجتمع المصدرون مع مؤسسات التمويل فلن نتقدم.

الإشكال الثاني سيدي الوزير، القاطرة الوحيدة للتصدير بميناء رادس التي تجلب العملة، اذهبوا الى ميناء رادس وعاينوا الإشكاليات الموجودة فيه فالإيطاليون في كل صباح يتصفحون مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بنا للاطلاع على تسعيرة الزيت، كل الدول الأوروبية كذلك، ألا يمكننا على الأقل خلال هذا الشهر أن نعمل ونخرج الصورة الجيدة لتونس حتى على مواقع التواصل الاجتماعي؟ ألا نحس بالخطر؟ السيد الوزير أعتمد على إيصال هذا الصوت على الأقل...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم السيد حاتم الهواوي عن كتلة صوت الجمهورية، له خمس دقائق.

السيد حاتم الهواوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بضيوفنا الكرام من الوزارة،

مرحبا بالزملاء،

بسم الله الرحمن الرحيم،

"يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ ۚ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ". من سورة ص.(26)

وأذكر نفسي وكل القائمين على تسيير هذه الدولة الكريمة أنها لو دامت لغيرنا لما آلت إلينا.

سيدي الوزير، في المرة الفارطة تحدثنا وقلنا أن هناك جهويات ومزايدات وشعبوية و"buzz" ولا مشكلة في ذلك لكن ما نريده أن تعمل الحكومة ولن نجد كل هذه الأسباب ولنا الحق في ذلك لأن الموجود وكما كان صديقي وزميلي يتكلم هو تعب المواطنين الذين انتخبونا وكانوا سببا في قدومنا لهذا المكان.

سيدي رئيس المجلس،

وسيدي الوزير وباقي المسؤولين في هذه الدولة،

أعيدها مرة أخرى، الماء الصالح للشراب والكهرباء مكفولين بالدستور وجندوبة وأهالينا في جندوبة محرومين من هذه الخدمات المكفولة بالدستور ومن هذا الباب تأتي الشعبوية والمزايدات و"buzz" فاعملوا ولن نجدها مجددا.

ثم سيدي رئيس المجلس، في المرة الفارطة تحدث كل النواب وكانوا في فوهة المدفع وأثيرت عليهم ما أثيرت من حملات تشويهية وأريد أن أقول للشعب ككل أن كل مشاريع الإصلاح أتى بها النواب لكن صدمنا بموازنة حتى تسقط في الميزانية وأقول لزملائي الذين صوتوا على عدم مرور هذه الإجراءات لصالح الشعب "يرحم والديكم" وأيضا الذين لم يصوتوا أقول لهم "يرحم والديكم" ونحن أمسكنا بالعصى من الوسط لكن نكل بنا.

نعود إلى الجانب الفلاحي وعندما نتحدث عن الفلاحة نذكر الأمن القومي الفلاحي والغذائي والذي هو في خطر ومن ذلك التنكيل بالفلاح الذي أصبح موصوفا وموجودا، لنتحدث سيدي الوزير عن 20 مليون متر مكعب التي انطلقت من جندوبة وشربتها الأرض لأن الوقت كان فارقا ولم يكن مختارا كما يجب، حرمت منه جندوبة وأهدرت كمية كبيرة ولو زرعنا الدلاع والطماطم لتحسن الوضع في كل الولايات ولكن إذا وجد تقصير في هذا الباب وعدم اتزان أرجو أن نصلح من أنفسنا.

ثم سيدي الوزير، "البيتراف" ومعمل السكر والعلف والعطب الموجود ما بين سد بربرة وبوهرتمة نعاني منه إلى الآن وفي مارس قبل الفارط حرم أهالينا من الماء السقوي وكان المحصول في حدود الثلث، نريد أن نحس بالعدالة الجهوية في هذه البلاد والشمال الغربي معروف وأعتقد أنه في الحرب العالمية الثانية الشمال الغربي لتونس حقق الاكتفاء الذاتي لفرنسا فما يمنعنا نحن؟ غادر أبناؤنا وخسرنا القطيع ونكل بالفلاح كما يجب وماذا نريد من هذه البلاد؟ قيمتنا وسمعتنا في أمننا الغذائي وإذا تم المس منه فذلك سيحدث إشكالات.

سيدي الوزير، أريد أن أسأل وأنهي سيدي رئيس المجلس، مشاريع الدولة التنموية، أريد أن أفهم هذه المعادلة التي لم أجد لها تفسيرا إلى هذه اللحظة، سعر الأبقار بـ 12 ألف دينار ستعطى للمشاريع التنموية؟ ضعها في السوق ولن تجد سعرها أكثر من 3 آلاف دينار، نتمنى أن يبعث الله الفرج وأعيدها مرة أخرى لو دامت لغيرنا لما آلت الينا. شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيد النائب المحترم، كل شبر من أرض الوطن هو عزيز علينا ونتمنى أن كل المواطنين في كل جهات الوطن يكون عندهم نفس الطموحات ويصلون إلى المستوى المنشود ولذلك بإذن الله نعتقد وأن تطور الوضع الحالي في تونس يخدم الوطن من شماله إلى جنوبه بنفس المستوى وبإذن الله في المستقبل ستتحقق إنجازات كفيلة بتحقيق هذه الأماني. شكرا على تدخلك.

الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد اليحياوي عن كتلة الأمانة والعمل، له ست دقائق.

السيد محمد اليحياوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة إطارات الوزارة،

في الحقيقة نحن ككتلة الأمانة والعمل ندفع في اتجاه الموافقة على هذا القرض التنموي خاصة في مناطق ريفية معدمة ومنعزلة وهو ضرورة قصوى، كما أريد أيضا أن أحيي جميع العاملين في ديوان المراعي بالشمال الغربي لما يقومون به من عمل جبار في هذا الشريط الحدودي من فك العزلة ومحاولة إحداث نسق تنموي في هذه المناطق.

سيدي الوزير، عندما نتحدث عن برنامج تنموي في مناطق حدودية وجبلية، نتحدث أيضا عن مجلة الغابات ومجلة المياه والعلاقة بين أملاك الدولة ووزارة الفلاحة فبدون الحديث عن هذه المواضيع لا يمكن إحداث نسق تنموي في هذه المناطق باعتبارها معطلة للنمو في تلك الربوع.

بالنسبة إلى مشروع القرض صحيح أنه استفادت منه بعض الجهات وبعض العمادات في حين أن هذا الشريط الحدودي به عمادات كثيرة مثلا في منطقة عين دراهم وهي من أكبر المعتمديات تخلفا على المستوى الوطني باعتبار انعدام أي نسق للنمو والاستثمار في هذه المعتمدية التي تعاني على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

استفادت أربع عمادات تقريبا وهي تاقمة والرويعي والخمايرية وسلول ونحن ندعم ذلك ولكن هذه المعتمدية تتكون من 13 عمادة كلها مفقرة وتحتاج إلى التدخل حتى أن مدينة طبرقة باعتبارها ربما البعض يقول أنها مدينة سياحية تقريبا من ثماني عمادات ست عمادات هي مناطق جبلية أيضا تعاني مشاكل كبيرة جدا.

ولهذا لا بد من التفكير في هذه القروض لدعم هذه المناطق وهذه العمادات.

سأتحدث أولا عن مشكل الماء الصالح للشراب سيدي الوزير فهذه المناطق يقع تزويدها عن طريق مجامع مائية كلها تعاني من مديونية كبيرة جدا ولهذا يضطر السكان في الفجوات الجبلية إلى اعتماد مياه العيون وفي غالبها ملوثة وغير مثمنة.

على مستوى السكن الريفي أيضا فاعتماد مبلغ مالي تقريبا زهيد في هذا القرض للسكن الريفي فيه إشكالية باعتبار لا زلنا إلى يومنا هذا نجد السكن البدائي في مناطقنا وفي الشريط الحدودي.

أيضا على مستوى المسالك وفك العزلة فلا بد من تكثيف المسالك الريفية على طول الشريط الحدودي لدمجها في المناطق الحضرية حتى يتمكن الفلاح من ترويج الإنتاج في الأسواق الأسبوعية.

أيضا لا بد أن نتحدث عن الغابات، التشجير، سيدي الوزير في مناطق تشهد حرائق كل سنة فما هي مجهوداتكم لتشجير هذه المناطق؟

أيضا لا بد أن نتحدث عن أعوان الحراسة في هذه الغابات حيث يقوم كلهم تقريبا بأيام عمل قليلة تكون ما بين سبعة إلى عشرة أيام فهل يمكن اليوم لمواطن في تونس أن تكفيه سبعة أيام عمل؟

أيضا هناك تأخر على مستوى الأجور بالنسبة إلى هذه الفئات الهشة ولهذا لا بد من النظر في هذه المنطقة.

سيدي الوزير، على مستوى المناطق السقوية توجد منطقة سقوية تقريبا في حدود 868 هكتار بمنطقة حمام بورقيبة الزويتينة والرويعي كانت يمكن أن تكون منطقة لتنمية هذه المنطقة إلا أنها مهملة منذ عدة سنوات نتيجة انسداد القنوات في سد وادي بربرة وإلى يومنا هذا لم يقع التفكير في حل هذه المشكلة لتزويد المنطقة السقوية.

أيضا على مستوى المنطقة السقوية طبرقة ماكنة فهي تعاني من عديد المشاكل، أولها غياب البعد القانوني لهذه المناطق باعتبارها هي ملك دولة ويتصرف فيها الفلاحون بدون عقود، لا بد من معالجة هذه الوضعية وأيضا لا بد من تخصيص اعتماد لصيانة هذه الشبكات.

بالنسبة إلى صغار الفلاحين، هناك مشكل كبير سيدي الوزير يؤرق هؤلاء الفلاحين، أولا عدم تمتعهم بأراض رغم وجود عديد المساحات التي هي ملك الدولة ومهملة ولكن عند الكراء لا نجد عناوين أو قانون أو أمر أو منشور ينظم هذه العملية ولا بد من التفكير في هذا بسرعة.

أيضا هناك مشكلة على مستوى نقل الأبقار، اليوم ليس هناك ترخيص في هذا الشريط الحدودي لحماية القطيع، لا يسمح بنقل الأبقار مسافة حتى عشرة أمتار وعندنا وضعيات الآن الأبقار محجوزة والسيارات التي استعملت محجوزة وامرأة عمرها 80 سنة حجزوا لها بقرة تقدر بـ 12 ألف دينار إلى يومنا هذا ما زالت فيها إشكالية.

أيضا أتساءل عن الصيد البحري ميناء طبرقة فالجهر ما زال معطلا تقريبا منذ سنة في خلاف بين وزارة الفلاحة ووزارة البيئة، متى سيقع حل هذا الخلاف البسيط جدا حتى يجهر هذا الميناء وعلى الأقل يجد هؤلاء الصيادون ميناء جاهزا للاستعمال.

سيدي الوزير، لا بد من التفكير في رؤية تنموية حقيقية في هذه المناطق لإخراجها من حالة الفقر ودمجها في الاقتصاد الحضري وكل الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد القادر بن زينب عن كتلة الاحرار، له خمس دقائق.

السيد عبد القادر بن زينب

شكرا سيدي الرئيس،

أرحب قبل كل شيء بالسيد الوزير والوفد المرافق وتعرفون أنه لا بد من هذه الديباجة حتى لا يبدو أننا متزعجون وبالعكس كلنا على متن نفس السفينة.

أعتقد أننا كمجلس نواب الشعب نخلق الأزمات اليوم ومساهمين فيها ونحن من يفتعل كل هذه الأشياء وبقية الوزارات والإدارات لا تشوبهم شائبة فلو كان لدينا محصول وفير فذلك يمثل أزمة ولو لم يتوفر محصول جيد ففي ذلك أيضا أزمة فمن المتسبب فيها؟ فهل نحن عاجزين وغير قادرين على التفكير أو أننا حين نفضي إليكم بكلام القصد منه مهاجمتكم وأنتم نوابغ أما نحن فتفكيرنا بسيط.

نقول لكم بأننا خارجون من المنبع ونعرف المشاكل، في المرة السابقة سيدي الرئيس، جاء وزير الشباب والرياضة إلى سليمان فسأله شاب حول الشباب في حكومة سيدي الرئيس فهاجموه كلهم كيف تقول هذا الكلام وحين حاولت مخاطبته قال لي هذا منطق عدمي معناه بلغة أخرى "منطقك عادم" لو كان لها تفسير، ثم رفض التواصل معنا وأنهى الزيارة فهل تعتقد أنك في كل زيارة ستحصل على باقة من الورد والأكل ثم تغادر؟ فيجب أن تقدم لنا قرارات ويكفي من "show" الذي نقوم به.

السيد الرئيس، زيت الزيتون اليوم هناك لوبي البنوك وتم الاتفاق بعد القوانين الأخيرة على فوائض الأرباح، فاليوم تكتلت البنوك على الفلاحين ولم تعط للمصدرين المال فهل هذه البنوك فوق الجميع؟ المصدرين الذين صدروا البارحة زيت الزيتون والأمور جيدة وتم تقديمه للناس فلماذا لم يتم ذلك في هذا العام؟ ونفس العملية حتى في الدقلة فأين وزارة التخطيط من هذا كله؟ وفي كل

مرة نصادق على القروض فبذلك نجر البلاد نحو الهاوية، قدموا لنا استراتيجية واضحة، اليوم لو أضعنا المحصول الوفير في هذا العام وأتفلت الصابة وأكلها "الزرزور" والزيتون ملقى على الأرض والأمور سيئة ولم يجد الفلاح اليد العاملة وجمع الكيلوغرام من صندوق الزيتون بستة وسبعة دنانير أجرة المرأة العاملة ولم نجد اليد العاملة وحتى لو تم الجمع فأين سيبيعها؟ أين هي الدولة؟

صدقوني أشفق على السيد رئيس الجمهورية فهو في واد والبقية في واد والله عيب ما يحدث، فهذه الطريقة نجر الدولة نحو الهاوية فاليوم حين يتوفر المحصول نلقيه ولا نستغله.

سيدي الرئيس، مسألة أخرى ما فاتك أغرب، فالمطر يهطل بغزارة ويستبشر الناس بامتلاء السدود فيخرج علينا شخص "مربع الرأس" يقول بأن السدود نقصت ويبعث لك موجات سلبية جدا عبارة عن أننا سنعيدكم إلى الوراء أحببتم أم كرهتم ونترك كل هذه الأمور ونهتم بالنواب: فالنائب قد عطس ولم يقل الحق والحمد لله فهو "ابن حرام"، النائب يريد الزيادة في الراتب فهو "ابن حرام" ولا يعلم بحالنا إلا الله سبحانه وتعالى، فنحن معكم على نفس السفينة ونمرر لكم القروض كلها وفي الأخير نكافئ هكذا؟ لم لا تسمعوننا وتكون أيدينا بأيديكم؟ فنحن نمثل الشعب هنا، فلتستمعوا إلينا فالمدير العام أو الوزير لا ينزل للسوق ولا تسمع ونحن يوميا نقابل المواطنين البسطاء ونتعرض للسب والشتم وقالوا بأننا متسببون في كل ما يحصل وها قد انتهى اليوم موسم الزيتون ولم نصدر شيئا؟ فلنترك ديوان الزيت يبيع للمواطن البسيط هنا ونشجع المصدرين للخارج وحددوا قانونا للبنوك واعرضوه علينا.

اليوم توقفت الأمور على قانون الشيكات والمواطنين لم يعودوا قادرين على فهم أي شيء وتعددت الإصابات بالجلطات، فليس الحل في تغيير الوزراء والولاة ونحن ما زلنا قابعين في تلك الدار، لابد من التشجيع حتى نجلب العملة الصعبة للبلاد، فاليوم الفسفاط والتصدير متوقفان والأمور كلها سيئة والقوانين تعيسة، ألم يعد بمقدور أحد أن يأخذ المبادرة لإنقاذ البلاد؟

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم السيد وليد حاجي عن كتلة الأحرار، له خمس دقائق.

السيد وليد حاجي

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير والطاقم المرافق له،

أنا مضطر لإعادة الحديث حول مشكلة الماء الصالح للشراب في حاجب العيون، أتصور أن كل الحكومة مطالبة بإيجاد حل للماء في حاجب العيون لأن هذا المشكل مطروح منذ 2019 وأثرنا هذا الإشكال من موقعنا ومن خلال أسئلة كتابية ومن خلال الاتصال المباشر بالهاتف مع المسؤولين ولا من محرك لساكن تجاه جزء من الشعب، 36 ألف ساكن أو 40 ألف ساكن في حاجب العيون يشربون ماء يغمره الصدأ إلى درجة أننا لم نعد نطالب بالتنمية في حاجب العيون فقط نطالب بالماء الصالح للشراب حتى نعيش حياة عادية.

نحن الآن نعيش في جحيم بسبب ماء فيه نسبة عالية من الحديد ومن الصدأ حول حياة مواطني حاجب العيون إلى جحيم، أنا أقول جحيم وأضع عشرة أسطر على هذه الكلمة لأننا مللنا السيد الوزير والسادة الحضور والسيد الرئيس لأننا منذ سنة 2019 ونحن نعاني من هذ الموضوع، فقط نطالب بماء نراه بالعين المجردة لا لون ولا رائحة ولا طعم له.

ولكن للأسف، عندما تتصل بالمسؤولين يتعللون بالآجال القانونية وأن المقاول حذفوا له مشروع محطة المعالجة ونحن بصدد محاكمته ولديه عدة قضايا. أنا مع التمشي القانوني ولكن هذا لن يفيدني ولن أبقى أنتظر في حاجب العيون نهاية المحاكمات لحل مشكل محطة معالجة المياه التي وصلت إلى مستوى 70 أو 80 بالمائة لكي تتم تصفية المياه ويصبح على الأقل صالحا للاستعمال المنزلي لا للشرب.

ثم في خصوص مشاريع القروض، طرحتها المرة الفارطة وسأعيد طرحها مجددا، ولاية القيروان منذ بدأنا في هذا المجلس لم يرد علينا مشروع قرض أو مشروع تنموي خاص بولاية القيروان، هذه الولاية المهمشة الموجودة تقريبا في آخر الترتيب أو في الترتيب قبل الأخير من حيث التنمية، السيد الوزير ما هي البرامج المرصودة في وزارتكم لولاية القيروان خاصة عندما نراعي خصوصياتها، كونها منطقة فلاحية بامتياز وفيها بعض المناطق الصناعية مثل في القيروان الولاية، في المتبسطة، في السبيخة وفي حاجب العيون.

أليس للقيروان الحق في أن يشملها قانون إعادة هيكلة محطات الصرف الصحي بحيث يتم استعمالها في الري الفلاحي وفي السقوي ما دمنا نعاني من أزمة مياه ولا يمكننا إحداث مناطق سقوية جديدة فلا بد كذلك من مشروع لإعادة هيكلة أو تهيئة أو إعادة استغلال مياه محطات التطهير.

اليوم السيد الوزير، عندما نفكر في الذهاب إلى ولاية القيروان، معتمدية العلا هي معتمدية مهمشة، ما هو الطرح الذي طرحتموه كمخطط تنمية لفائدة معتمدية العلا؟

اليوم يمكننا طرح مشروع حماية معتمدية العلا من الفيضانات فيه ثلاثة أقساط، انتهى القسط الأول وما زال القسط الثاني والثالث واليوم ننتظر إكمال هذا المشروع، فهل ننتظر إلى أن تغرق معتمدية العلا في الفيضانات لا قدر الله، ثم نقول صحيح العلا لديها الجزء الثاني والثالث في هذا المشروع لم يستكمل؟

ثم على المستوى الفلاحي السيد الوزير، إذا وصلت القيروان في سنتين الأولى في إنتاج الزراعات السقوية الكبرى، هل فكرنا في دعم هذا القطاع بمزيد إحداث مناطق سقوية في حاجب العيون، في العلا، وفي بقية المعتمديات؟

هذا غائب تماما صراحة ولا بد من العدالة في توزيع الثروة، اليوم مطروح لدينا السيد الوزير إعادة هيكلة وتهيئة السكة الحديدية التي تنطلق من النفيضة وتصل إلى القصرين أو إلى سيدي بوزيد مرورا بحاجب العيون، هذه السكة سيكون لها دور كبير إذا فكرنا بمنطق البناء والتشييد فلا بد أن لا نستثني المعتمديات المهمشة، بل يجب في طرح مشاريعكم وبرامجكم أن تعطى الأولوية للمعتمديات المهمشة وعلى رأسها حاجب العيون والعلا مع الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أخيرا الكلمة للنائب المحترم السيد رضا دلاعي عن كتلة الخط الوطني السيادي، له عشر دقائق.

السيد رضا دلاعي

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

أكيد أن مثل هذا النوع من القروض الذي يوجه للاستثمار دوما مرحب به وخاصة عندما يمس الجهات الداخلية.

طبعا هذا المشروع موجه إلى ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي ومن خلال هذا الديوان نحيي كل العاملين في ديوان الشمال الغربي من بنزرت إلى باجة، جندوبة وسليانة.

طبعا نعتقد أن عودة الديوان بعد توقف دام تقريبا ثماني سنوات رغم أن العاملين في الديوان ورغم الإمكانيات الموجهة من ميزانية الدولة المحدودة، إلا أنهم لم يتوانوا عن مصاحبة هذه الجهات الداخلية وسعوا بما أمكن إلى التدخل رغم محدودية الإمكانيات الموجهة من ميزانية الدولة.

مثل هذا المشروع يمكن أن يساهم في تحسين مؤشر التنمية بالمناطق الجبلية الصغرى بالشمال الغربي، من خلال خلق ديناميكية اقتصادية واجتماعية وهو غاية المشروع، لكن هذه الغاية التي تمس قرابة 45 عمادة من بين 82 عمادة، لا يمكن أن تحقق الغاية المرجوة لأن هذه الاعتمادات لا تفي بالحاجة ونحن نحتاج إلى التسريع في خط القرض أو التمويل من البنك الإفريقي للتنمية حتى يشمل بقية العمادات.

نرجو من الشمال الغربي وكذلك من وزارة الفلاحة أن تدمج بقية العمادات التي لم يتدخل فيها الشمال الغربي ضمن هذا القرض الذي سيقع تمويله من البنك الإفريقي للتنمية.

النقطة الثانية وهي ربما من أهم النقاط وهي تعزيز قدرة المناطق الريفية على الصمود أمام المتغيرات المناخية وهذا أمر مهم في ظل الشح المائي وفي ظل المتغير المناخي، المحافظة على المياه والتربة والتشجيع على الزراعة الغابية وتربية الماشية.

العنصر الثاني هو الإدماج الاقتصادي والاجتماعي إلى غير ذل. لكن ما نعتبره الأهم هو رفع العزلة عن متساكني هذه المناطق ونعتبر أن التهيئة الموجهة لرفع العزلة غير كافية، تقريبا في حدود 50 كم وهذا يتطلب تدخلا من الدولة عن طريق التجهيز عن طريق المجلس الجهوي وعن طريق الوزارات المختلفة لأن هذه الجهات تعيش عزلة حقيقية وتحتاج إلى تدخلات إلى جانب التدخل الذي سيقوم به ديوان المراعي للشمال الغربي.

نقطة ثانية تتعلق بالمجلس الوزاري الذي أشرف عليه السيد رئيس الجمهورية يوم الخميس 26 ديسمبر 2024 ونخص بالذكر منه نقطة محددة وهي مشروع قانون يتعلق بأحكام مجلة الشغل المتعلقة بالقضاء على مظاهر التشغيل الهش.

إن شاء الله يكون هذا القانون جاهزا وأنا نهت الوزارة إلى ضرورة أن تنصف عمال الانجراف الذين يعملون 14 يوما و11 يوما وسبعة أيام وهناك من يبلغ 45 أو 55 سنة تنقصهم أيام عمل ولم يتم إدماجهم وكذلك في سن الـ 45 و55 لديهم نقص في أيام العمل ولم يتم إدماجهم، نرجو أن يقع التدخل وأوجه الكلام إلى السيد رئيس الجمهورية، هؤلاء السيد رئيس الجمهورية يحتاجون إلى لفتة منك، لأنه يجب أن يشملهم هذا القانون للقضاء على ظاهرة التشغيل الهش لأنهم لم يختاروا العمل 18 أو 14 يوما أو 11 يوما. أرجو السيد رئيس الجمهورية أن يتم تمكينهم وإنصافهم ضمن هذا القانون الذي سيتم تمريره على مجلس نواب الشعب في أقرب الآجال الممكنة.

نقطة ثانية السيد الوزير، نحن جميعا تونسيون والدولة معنية بكل الجهات والفئات. بقي هناك فرق بين النوايا وبين هذه الغاية المطلوبة وسأعطيك أمثلة على ذلك السيد الوزير، أولا هناك إشكال في المخطط الثلاثي 23-25، هل ينفذ أم لا؟ وكل وزارة تنفذ على هواها ما تريد.

لدينا مثلا إشكال يتعلق بالقاعدة الاقتصادية اللوجستية بقبلاط مجاز الباب، كان هناك نوايا بترسيمه ضمن مخطط 23-25 ولم يحصل هذا وهذه المنطقة هي بوابة تونس الكبرى وبوابة الشمال الغربي ونحن نحتاج إلى مشاريع مهيكلة حتى ندفع بالتنمية إلى الأمام.

نقطة ثانية هي استعادة خط رقم 2 للسكك الحديدية الواصلة بين بنزرت عبر باجة، نفزة، وشتاتة وجندوبة عبر طبرقة والدراسة متوفرة ونحن السيد الوزير نطلب منك أن تبحث عن خط تمويل من أجل استعادة هذا الخط، الخط رقم 2 الذي توقف بسبب إقامة سد سيدي البراق والمفروض أن نكافئ هذه المناطق لا أن نحرمها من هذا الخط.

نقطة أخرى العمل على إتمام وإنجاز معضلة المستشفى متعدد الاختصاصات في باجة وأريد أن أتحدث وأوجه كلامي إلى السيد رئيس الجمهورية، هناك أمر في سنة 2015 لصالح هذا المستشفى، مستشفى باجة متعدد الاختصاصات وعرض في مؤتمر الاستثمار 2016-2020 وإلى الآن رغم توفر العقار، 15 هكتار لم يدخل حيز الاستغلال ولم تتوفر التمويلات اللازمة وهناك إشكال في علاقة بالجهة التي تولت هذا المشروع، نرجو من السيد رئيس الجمهورية أن يتدخل رأسا باتجاه حل هذا الإشكال حتى يتم تغيير المشهد الصحي في ولاية باجة.

نقطة ثانية تتعلق بميناء الصيد البحري بجهة نفزة وقد أقر ضمن مجلس وزاري ممتاز في جوان 2017، نحن نطالب أن تبدأ الدراسة على الأقل وفي ظل استمرارية الدولة ولا أحد يقول لنا "حكومات سابقة" و"عشرية سوداء" وغير ذلك، فإن 25 جويلية بالذات جاءت حتى تنصف الجهات الداخلية وبالتالي بمنطق استمرارية الدولة وبصرف النظر عمن كان يحكم آنذاك فهذا استحقاق لصالح الجهة يجب أن يفعل ونحن انطلقنا وقلنا دعونا نبدأ وهناك تقريبا شريط ساحلي بطول 28 كيلومتر في ولاية باجة ونحن نطالب بانطلاق الدراسات وبعد ذلك لكل حادث حديث، فمن حق الجهة التي قدمت الكثير للبلاد أن تنال هذا الحق وبالتالي نحتاج إلى أن تبدأ الدراسة وأتوجه بالكلام إلى وزارة الفلاحة التي تعدنا في كل مرة بانطلاق الدراسة ونتمنى أن تنطلق في 2025 الدراسات وبعد ذلك نتحدث في الجدوى أو عدم الجدوى ولكن الجهة تطلب بشكل ملح حقها في ميناء اقتصادي.

وهناك من يقول أنهم قاموا بإنشاء عدة موانئ ولكن تبين أن ذلك غير ذي جدوى ولكن حتى لو أنشأت موانئ في أماكن أخرى، فهل يكون ذلك على حساب جهة باجة؟ إن كانت هناك أخطاء في الماضي فلا يجب أن تحسب على الجهة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الآن نرفع الجلسة لمدة عشرين دقيقة إثرها نحيل الكلمة إلى السيد سمير عبد الحفيظ، وزير الاقتصاد والتخطيط ليتولى الرد على استفسارات السيدات والسادة النواب.

(كانت الساعة منتصف النهار وخمس وعشرون دقيقة)

استئناف الجلسة
ومواصلة النظر في مشروع القانون

(كانت الساعة الواحدة بعد الظهر)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

إذا نستأنف الجلسة وأحيل الكلمة الى السيد سمير عبد الحفيظ، وزير الاقتصاد والتخطيط للرد على استفسارات السيدات والسادة النواب فليتفضل.

السيد سمير عبد الحفيظ، وزير الاقتصاد والتخطيط

شكرا السيد رئيس المجلس للاستجابة لاستعجال النظر في مشروع القانون المعروض اليوم أمام السيدات والسادة النواب.

شكرا أيضا للسيد رئيس لجنة المالية والميزانية ولجميع أعضائها على قيمة التقرير المنجز كما جرت العادة حول مشروع القانون وعلى قيمة التساؤلات التي تم طرحها خلال جلستي مناقشته أمامهم.

شكرا أيضا للسيدات والسادة النواب على التفاعل الإيجابي مع المشروع وأيضا على الاهتمام بعمل الوزارة وكذلك على المقترحات الواردة لمزيد إضفاء النجاعة على العمل الحكومي خاصة في ما يهم الاستجابة لتطلعات التونسيين والتونسيات في كل مناطق الجمهورية.

أيضا أرحب من جانبي ترحيبا كبيرا بإطارات المستقبل لوزارة الشؤون الخارجية والتونسيين بالخارج مرحبا وأتمنى أن تفيدكم الجلسة في رؤيتكم للعلاقة بين الوظيفة التشريعية والوظيفة التنفيذية.

أبدأ بالتذكير بالمشروع حيث أنه مشروع يندرج ضمن المشروع المندمج للفلاحة الجبلية الصغرى بالشمال الغربي وهو مشروع يبرز حرص الدولة على دفع التنمية في كامل مناطق الجمهورية ومن بينها اليوم المناطق الجبلية بالشمال الغربي وذلك من خلال الاستغلال الأمثل للثروات الطبيعية من قبل أبناء الجهة وحماية هذه الموارد من مخاطر الكوارث الطبيعية.

أهداف المشروع هي المساهمة في تحسين مؤشر التنمية بالمناطق الجبلية بالشمال الغربي للبلاد (باجة، جندوبة، الكاف، سليانة والمنطقة الجبلية الشمالية الغربية لولاية بنزرت).

أيضا خلق ديناميكية اقتصادية اجتماعية مندمجة بالجهة إلى جانب تعزيز قدرات المتساكنين على مجابهة التغيرات المناخية بهذه المناطق.

أيضا، مساعدة العائلات المعوزة ومحدودة الدخل لا سيما النساء والشباب على اكتساب تقنيات ومهارات مستدامة بيئيا تتيح لهم خلق موارد رزق قادرة على إخراجهم من دائرة الفقر والاحتياج وعلى إدماجهم في الدورة الاقتصادية.

وهو مشروع قدرت كلفته بحوالي 47.7 مليون دولار أمريكي أي ما يقابل اعتمادا على سعر الصرف ليوم 25 ديسمبر 2024 تقريبا 151.8 مليون دينار وهذه الكلفة تم تمويلها من قبل القرض موضوع مشروع القانون بما قيمته 29.6 مليون دولار أي 94.18 مليون دينار تونسي، أيضا ستساهم ميزانية الدولة فيه بما قيمته 46.45 مليون دينار وسيساهم المنتفعون بالمشروع بما قيمته 10.82 مليون دينار.

بالنسبة إلى مكونات المشروع هو مشروع يستهدف في أفق سنة 2032 حوالي 19375 أسرة ريفية في 45 عمادة تنتمي إلى 15 معتمدية بولايات الشمال الغربي ويتكون المشروع أساسا من ثلاثة عناصر:

العنصر الأول هو تعزيز قدرة سكان المناطق الريفية للصمود أمام التغيرات المناخية من خلال تحسين الربط بالماء والسكن ومن خلال المحافظة على المياه والتربة ومن خلال التشجيع على الزراعة الغابية وتربية الماشية.

العنصر الثاني هو الإدماج الاقتصادي والاجتماعي وتسويق المنتجات المحلية من خلال التمكين الاجتماعي والاقتصادي للأسر ودعم المنظمات المهنية وترويج وتسويق المنتجات المحلية وكذلك من خلال تحسين البنية التحتية للإنتاج.

العنصر الثالث يهتم بدعم التصرف في المشروع من خلال دعم أنشطة التصرف ومتابعة التنفيذ والتقييم، إضافة إلى أنشطة اقتناء المعدات وتعزيز القدرات وخدمات المساندة الفنية خاصة تلك المتعلقة بالتغيرات المناخية.

الشروط المالية لهذا المشروع: نسبة الفائدة هي نسبة متغيرة تعتمد على نسبة الفائدة الأساسية "Euribor" في سوق اليورو مع نسبة هامش متغير.

يوم 15 جويلية 2024 والتاريخ الذي يصادف التوقيع على الاتفاقية، في ذاك اليوم كانت النسبة فيما يقارب 4.315% مع مدة سداد طويلة 27.5 سنة وسطها 7.5 سنوات امهال يعني الشروط تعتبر شروطا ميسرة.

بالنسبة إلى تساؤلات السادة النواب، وقع التطرق إلى أن هذه المشاريع ليس لها جدوى كبيرة خاصة إذا نظرنا إلى تأثيرها على النزوح من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية باعتبار أنه في العديد من المناطق الريفية وقع ملاحظة أن عدد السكان تقلص ونسبة النزوح كانت نسبة معتبرة في السنوات الأخيرة لكن ربما أنا أنظر إلى الموضوع من جانب آخر، ففي غياب مثل هذه المشاريع كيف ستكون نسبة النزوح؟ ربما نسبة النزوح ستكون أكبر في غياب مثل هذه المشاريع إذن هي مشاريع ندعمها لأنها تساهم في تثبيت سكان المناطق من خلال توفير موارد الرزق.

سؤال حول نصيب باقي العمادات المعنية بتدخلات ديوان تنمية الغابات والمراعي للشمال الغربي وهي غير مدرجة ضمن هذا المشروع، أذكر أن تدخلات الديوان حسب قانون إحداثه تشمل 113 عمادة وما وفر من تمويل هذا المشروع تمكنا به من التدخل في 45 عمادة وهي ستنتفع بتدخلات هذا المشروع وما نصيب 68 عمادة المتبقية؟ أكيد بنجاح مثل هذا المشروع ستكون لنا قدرة أكبر على المضي قدما في مشاريع مشابهة وستكون أيضا لنا قدرة أكبر على الحصول على تمويلات لدعم مثل هذه المشاريع.

إذن لو انتفعت اليوم 45 عمادة بالمشروع هذا لا يعني أنه تم اقصاء 68 عمادة نهائيا بل أكيد سيكون لها الأولوية في الانتفاع بمشاريع تشبه هذا المشروع أو بمشاريع ربما عندها خصوصيات أخرى.

وقع أيضا الحديث حول توسيع مجال تدخل الديوان إلى مناطق أخرى وخاصة جنوب ولاية الكاف. مهم التذكير أن قانون إحداث ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي هو الذي حدد مناطق

التدخل التابعة للديوان وربما سنطرح مع وزارة الفلاحة جدوى أن يقع توسيع مشمولات الديوان لتشمل مناطق أخرى من الشمال الغربي بما فيها منطقة جنوب الكاف.

وقع التطرق إلى دور وزارة الاقتصاد والتخطيط في مجال التنفيذ ومتابعة القروض والهبات التي يتم تعبئتها لفائدة المشاريع التنموية.

تحرص الوزارة باعتبار دورها المحوري في مجالات التخطيط والبرمجة وتعبئة الموارد الخارجية على إقرار المتابعة الدورية للتمويلات الخارجية التي يتم التعاقد بشأنها، يعني على مستوى الوزارة لدينا اجتماعات دورية مع كافة الوزارات الأخرى التي تمتعت هياكلها بقروض خارجية والهدف من هذه الاجتماعات هو متابعة الإنجاز وإيجاد حلول لو لاحظنا وجود إشكاليات تعوق الإنجاز.

للتذكير أيضا بأن عديد الآليات وقع وضعها على مستوى الوزارة لتحسين البرمجة ولضمان حسن استغلال التمويلات الخارجية، من ضمنها إحداث اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية بما يمكن من تطوير الأساليب المتعلقة بإعداد المشاريع العمومية وترشيد اختيارها سواء ببرمجة ترسيمها على ميزانية الدولة أو عرضها على التمويل الخارجي وذلك لتلافي التأخير في الإنجاز ولضمان نسق أرفع للاستهلاك.

أيضا تم إقرار جملة من التشريعات الجديدة لاستحثاث نسق المشاريع خاصة الممولة بموارد خارجية وهي تشريعات ذكرتها في مداخلات سابقة أمام حضراتكم وأذكر فقط بالمرسوم عدد 68 لسنة 2022 حول تحسين نجاعة إنجاز المشاريع العمومية والذي ضبط جملة من الإجراءات على غرار إحداث اللجان القطاعية والجهوية واللجنة الوزارية.

وقع أيضا التطرق إلى رؤية وزارة الفلاحة للقطاع الفلاحي وهل أن وزارة الفلاحة لديها استراتيجية أم لا؟ هو ربما نفس التساؤل وقع طرحه في الجلسة السابقة يوم الجمعة الفارط وخصص التساؤل حينها لوزارة التجهيز.

وكما أجبت بالنسبة إلى وزارة التجهيز وقلت هي وزارة لها تقاليد كبيرة أيضا على مستوى وزارة الفلاحة، وزارة لها تقاليد كبيرة وكوزارة تحترم نفسها هي وزارة لها استراتيجية وهذه الاستراتيجية تمتد إلى أفق سنة 2035، تهدف إلى فلاحة مستدامة ودامجة ومساندة للتنمية ومعززة للأمن المائي والغذائي والأمن الغذائي وقع ذكره من قبل أحد السادة النواب وأؤكد على أهمية الأمن الغذائي خاصة في ظل ما تشهده الساحة العالمية من توترات جيواستراتيجية، فمن المهم جدا أن نعمل في تونس على تحقيق الأمن الغذائي وهي استراتيجية ترتكز على ثلاثة محاور:

أولا استخدام مستدام للموارد الطبيعية مع قدرة التكيف مع التغييرات المناخية.

ثانيا، النهوض بالإنتاج والإنتاجية مع ضمان الجودة.

وثالثا، إرساء محيط فلاحي شامل يضمن الإدماج مع إطار مؤسساتي ملائم.

وقع التطرق إلى سؤال حول عمال حضائر الغابات، نذكر هنا أنه تم اعتماد منهجية واضحة لتسوية وضعية عمال الحضائر الجهوية وحضائر الغابات تأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاجتماعية والاقتصادية وتم تبويب الآليات حسب الفئات العمرية وهي آليات يقع تنفيذها حاليا.

وقع التطرق إلى مجلة المياه ومراجعة مجلة المياه هي من أبرز مكونات الثورة التشريعية لبلادنا حيث تهدف إلى إحكام إدارة مواردنا المائية وتعبئتها وتنويع المصادر غير التقليدية وتشديد الرقابة على الحفر العشوائي وحوكمة قطاع المياه وقد تم إحالة مشروع المجلة إلى مصالح رئاسة الحكومة بعد أن شهدت تشريك المهنة والخبراء والجهات وبلغت مرحلة نهائية للدرس في بعض المسائل على غرار النظر في الهيئة التعديلية وأكيد سيكون نقاش قادم لوزارة الفلاحة مع السادة النواب حول ما سيرد في مجلة المياه.

وقع التطرق أيضا إلى مجلة الغابات وهنا تجدر الإشارة إلى أنه تم إعداد مشروع تنقيح لمجلة الغابات يرتكز على:

-تمكين متساكني الغابات من تثمين مستدام لمواردها ومنتجاتها الغابية،

-الترفيع في العقوبات الخاصة بالاعتداء على المجال الغابي،

ويتم أيضا إعداد برنامج لتسوية الوضعية العقارية للأراضي الغابية تدريجيا في إطار شراكة مع مركز الدراسات والبحوث القضائية.

أما بخصوص هيكلة الإدارة فيتم حاليا إعداد مقترح إعادة هيكلة نحو إضفاء مرونة في تعامل الإدارة مع المجال الغابي إلى جانب إدراج سلك الغابات وأعوانه كسلك نشيط اعتبارا لخصوصية تدخلاته وأيضا تحدثت حول هذه النقطة يوم الجمعة الفارط.

أحد النواب ركز على نصيب ولاية القيروان من التنمية وهنا أؤكد على ما تفضل به السيد رئيس المجلس بأن الهدف هو التنمية الشاملة، الهدف هو تنمية جميع مناطق الجمهورية، طبيعي أن الموارد لا تسمح بتوفير كل ما يلزم لكامل الجهات في نفس الوقت وهذا الهدف الذي نعمل عليه دائما، فعندما يكون هناك موارد محدودة تقابلها احتياجات كبيرة " il faut faire un arbitrage suivant l'indice de développement régional" الذي نعتمد عليه لتخصيص موارد لجهة أكبر من جهة أخرى.

وبالنسبة إلى ولاية القيروان، القناعة هي أن هذه الجهة بإمكانها تحقيق مستويات أفضل من التنمية باعتبار تنوع مواردها ورصيدها التاريخي وموقعها الجغرافي وأولتها الدولة أهمية بالغة على مستوى البرامج الجهوية الخصوصية ورتبتها ضمن كوكبة الولايات حسب مؤشر التنمية من ناحية الاستحقاق.

ومن المهم التأكيد على أن 13 معتمدية حاليا مدرجة ضمن برنامج التنمية المندمجة وبلغت قيمة الاعتمادات 130 مليون دينار، أيضا 13.7 مليون دينار وقع تخصيصها سنويا خلال الخمس سنوات الأخيرة في إطار البرنامج الجهوي للتنمية لولاية القيروان.

أيضا 2 مناطق مدرجة في برنامج الأحياء الشعبية بالمناطق الريفية بكلفة 5 مليون دينار وهي منطقة الباطن ومنطقة العلم إلى جانب العديد من المشاريع المهيكلة الكبرى على غرار الطريق السيارة ومشروع بناء مستشفى الملك سلمان والمدينة الطبية وأكيد أنكم تتابعون أن هذا الملف بعد العديد من التعطيلات لعديد السنوات يتقدم خلال السنة الأخيرة.

برمجة مشاريع خاصة في القطاع الفلاحي كذلك في ولاية القيروان، مهم هنا التذكير أنه بالنسبة إلى المجال الفلاحي تشرف وزارة الفلاحة على العديد من المشاريع التنموية بولاية القيروان ويمكن في هذا الإطار ذكر مشاريع مشابهة لمشروع اليوم وهو مشروع الإدماج الاقتصادي والاجتماعي والتضامني بالقيروان وهو مشروع ممول من طرف "FIDA".

برنامج التأقلم مع التغيرات المناخية بالمناطق الهشة ممول من طرف البنك الإفريقي للتنمية بمعتمدية العلا بالقيروان.

أيضا مشروع التنمية الفلاحية والريفية حول البحيرات الجبلية وهو ممول من طرف بنك التمويل الألماني "KFW" وهو يهم معتمدية حاجب العيون ومعتمدية الوسلاتية.

ربما التدخل الأخير حول ما ورد بالنسبة إلى إشكاليات صابة الزيتون، هنا أذكر بما قلته الأسبوع الفارط وهو أن الوفرة محمودة، نحمد الله على وفرة إنتاج زيت الزيتون مثلما ذكرنا الأسبوع الفارط مهم في مثل هذه الفترات، فترات الوفرة أن نجابه الأمور بهدوء ونحاول طمأنة الفلاحين.

الخطاب المخيف يزيد في توتر العملية وربما هذا ما يبحث عنه الكثير من المضاربين، مهم جدا اليوم من جانب الحكومة ونفس الشيء من جانب السادة النواب أن نقوم بخطاب طمأنة ونكون موضوعيين في هذا الجانب، عديد الإجراءات وقع اتخاذها في الفترة الأخيرة من أجل الخروج من الأزمة وهذا هدف الحكومة.

السيد رئيس اللجنة المالية ذكر بهدف نسبة النمو لسنة 2025 وذكر أنه في الميزان الاقتصادي قلنا إن شاء الله سنحقق هذا الهدف خاصة بفضل القطاع الفلاحي وبفضل قطاع الفسفاط وإن شاء الله نحقق في قطاع الفسفاط ما نصبو إليه وخاصة بالتحكم فيما نلاحظه هذه الأيام من تحركات احتجاجية، إن شاء الله نحتويها ونحل الإشكال مع بعضنا للتقدم بقطاع الفسفاط لأنه قطاع شهد عديد التأخر خلال عديد السنوات منذ 2011 وحان الوقت لتونس لتجد مكانتها على مستوى السوق الدولية للفسفاط.

بالنسبة إلى زيت الزيتون مهم ما قيل، أكيد عديد المتدخلين استمعوا لتدخلاتكم اليوم حول إشكالية التمويل، الملاحظات وصلت وسنعمل بالاشتراك مع باقي الوزارات، بالاشتراك مع مركز النهوض بالصادرات، بالاشتراك مع القطاع البنكي على إيجاد كامل الحلول الممكنة لإنجاح الصابة لأنه بنجاح الصابة نتمكن من تحقيق الأهداف التي رسمناها بناء على فرضيات تهم القطاع الفلاحي، في الفرضيات التي تهم القطاع الفلاحي هناك فرضيات تهم قطاع الزيتون ومن دورنا أن نحرص على تحقيق هذه الفرضيات وتأكدوا أنه لن ندخر أي جهد لتحقيق ما عملنا عليه من فرضيات لأجل تحقيق نسبة النمو المستهدفة.

شكرا جزيلا لكم على تدخلاتكم وأستغل هذه الفرصة لأتمنى لك السيد الرئيس، للسادة نواب الرئيس، لكافة أعضاء المجلس، لكافة الحضور إن شاء الله سنة إدارية موفقة، إن شاء الله سنة تعم بالخير على الاقتصاد التونسي وعلى الشعب التونسي وشكرا جزيلا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للسيد الوزير على كل هذه البيانات والإفادات القيمة.

والآن نمر إلى التصويت على الانتقال إلى مناقشة المشروع، عملا بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت بـ 90 موافقون، 4 محتفظون، دون رفض. هذا التصويت الإلكتروني هل هناك تصويت بالأيدي؟

التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الزملاء الموافقين: 7 موافقون. التصويت النهائي موافقون 97.

بالنسبة إلى الزملاء المحتفظين يبقى نفس العدد 4 محتفظون.

بالنسبة إلى الزملاء الرافضين، كذلك لا يوجد رافض.

إذا تبعا لنتيجة التصويت ننتقل إلى مناقشة المشروع ونحيل الكلمة إلى اللجنة لتلاوة مشروع القانون قبل تمريره على التصويت وذلك بالأغلبية المستوجبة 54 عضوا.

الكلمة للسيد مقرر اللجنة.

السيد المقرر

مشروع قانون يتعلق

بالموافقة على اتفاق التمويل المبرم بتاريخ 12 جويلية2024

الجمهورية التونسية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمتعلق بالمساهمة في تمويل المشروع المندمج للفلاحة الجبلية الصغرى بالشمال الغربي "DINAMO"

عدد 76 - 2024

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا. الرجاء الاستعداد للتصويت على العنوان.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

موافقون 103، 3 محتفظون، رافضان اثنان. هل يوجد تصويت بالأيدي بالنسبة للزملاء الموافقين؟ بالنسبة للزملاء المحتفظين؟ بالنسبة للزملاء الرافضين؟

إذن تبقى النتيجة نفسها 103 موافقون، 3 محتفظون، رافضان اثنان. تمت المصادقة على العنوان.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الوحيد بنفس الأغلبية المطلوبة، الكلمة للجنة تفضل السيد المقرر.

السيد المقرر

فصل وحيد:

تتم الموافقة على اتفاق التمويل الملحق بهذا القانون والمبرم بتونس بتاريخ 12 جويلية 2024 بين الجمهورية التونسية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية بمبلغ جملي قدره 27 مليون و375 ألف أورو للمساهمة في تمويل المشروع المندمج للفلاحة الجبلية الصغرى بالشمال الغربي "DINAMO".

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الوحيد.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

101 موافقون، محتفظ وحيد، 4 رافضون.

التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الزملاء الموافقين، بالنسبة إلى الزملاء المحتفظين، بالنسبة إلى الزملاء الرافضين.

إذن تبقى النتيجة هي نفسها، 101 موافقون، محتفظ وحيد، 4 رافضون. تمت المصادقة على الفصل الوحيد.

وفي الختام، الاستعداد للتصويت على مشروع القانون برمته.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

103 موافقون، محتفظ وحيد، 4 رافضون.

التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الزملاء الموافقين، بالنسبة إلى الزملاء المحتفظين، بالنسبة إلى الزملاء الرافضين.

إذن تبقى نفس النتيجة، 103 موافقون، محتفظ وحيد، 4 رافضون وبذلك تمت الموافقة على مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق التمويل المبرم بتاريخ 12 جويلية 2024 بين الجمهورية التونسية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمتعلق بالمساهمة في تمويل المشروع المندمج للفلاحة الجبلية الصغرى بالشمال الغربي "DINAMO" عدد 76 لسنة 2024.

شكرا لجميع الزميلات والزملاء، شكرا جزيلا للجنة المالية والميزانية.

الشكر وبالغ التقدير للسيد سمير عبد الحفيظ، وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له متمنيا لهم جميع التوفيق والسداد في مهامهم.

وكذلك باسمي وباسم جميع زملائي نتمنى لكم نهاية سنة إدارية موفقة وبداية سنة 2025 بدرجة أحسن لفائدة البلاد ككل، إن شاء الله في المستقبل ووزارتكم كما لاحظ الزملاء لها دور كبير في الإنتعاشة الاقتصادية والتنمية بالنسبة إلى بلادنا ولذلك نتمنى لكم التوفيق والسداد ونعدكم أننا سنتواصل معكم في خصوص المشاريع الاستراتيجية بالنسبة إلى وزاراتكم في إطار الأكاديمية البرلمانية فأهلا ومرحبا بكم لمواصلة الحوار والنقاش حول ما يهم مستقبل بلدنا وشكرا لكم.

وبذلك نرفع الجلسة على أن نستأنفها على الساعة الثالثة.

(كانت الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر)

استئناف الجلسة

وعرض ومناقشة مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على الملحق التعديلي لعقد القرض المبرم بين البنك المركزي التونسي باسم ولفائدة الدولة التونسية والبنك الإفريقي للتوريد والتصدير لتمويل ميزانية الدولة

(كانت الساعة الثالثة وعشرين دقيقة والنصف بعد الظهر)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

أسعد الله أوقاتكم بكل خير،

قبل أن ننتقل الى النقطة الثانية في جدول أعمالنا وهي النظر في مشروع قانون يتعلق بالموافقة على الملحق التعديلي لعقد القرض المبرم بين البنك المركزي التونسي باسم ولفائدة الدولة التونسية والبنك الأفريقي للتوريد والتصدير لتمويل ميزانية الدولة عدد 83 لسنة 2024 الذي طلب فيه استعجال النظر، يسعدني أن أرحب بالسيدة سهام البوغديري نمصية، وزيرة المالية وكافة أعضاء الوفد المرافق لها.

وفي البداية وتبعا للإجراءات والتراتيب المعمول بها في جلساتنا العامة التشريعية أحيل الكلمة إلى اللجنة لكي تستعرض تقريرها حول مشروع القانون عدد 83 لسنة 2024 المصدح للجنة.

السيد المقرر

شكرا،

تقرير لجنة المالية والميزانية يتعلّق بالموافقة على الملحق التعديلي لعقد القرض المبرم بين البنك المركزي التونسي باسم ولفائدة الدولة التونسية والبنك الإفريقي للتوريد والتصدير لتمويل ميزانية الدولة (عدد 2024/83)

I. التقديم:

في إطار الحرص على تعبئة موارد الاقتراض الخارجي لتمويل حاجيات ميزانية الدولة لسنة 2024، تم بتاريخ 25 نوفمبر 2024 إبرام ملحق تعديلي لعقد قرض بين البنك المركزي التونسي باسم ولفائدة الدولة التونسية والبنك الافريقي للتصدير والتوريد وذلك بمبلغ 500 م.دولار أمريكي أي ما يعادل 1581 م.د.ت كتمويل إضافي للقرض المبرم بتاريخ 13 أفريل 2022 بين البنك المركزي التونسي والبنك الافريقي للتصدير والتوريد بمبلغ 700 م.دولار.

يخضع التمويل الإضافي للشروط المالية التالية:

نسبة الفائدة	**قارة: 5,51 % سنويا**
مدة التسديد	**5 سنوات منها سنة إمهال**
رسوم إدارية	**0,25 % من المبلغ الجملي للقرض**

مصاريف أخرى	**رسوم مكاتب المحاماة المكلفة بإعداد الوثائق التعاقدية والآراء القانونية المتعلقة بالقرض والبالغة 82 ألف دولار**
أحكام أخرى	**وديعة من البنك المركزي التونسي بـ 350 م.دولار لدى البنك الافريقي للتصدير والتوريد، زيادة على المبلغ المودع سابقا والمقدر بـ 400 م.دولار على 5 سنوات وتوظف على الوديعة فوائض بنسبة 1,65 % سنويا.**
آخر أجل لسحب موارد القرض	**9 أشهر من تاريخ إبرام الاتفاقية**
عملية السحب	**دفعة واحدة**

مع الإشارة أن الشروط المالية للقرض المبرم بتاريخ 13 أفريل 2022 بمبلغ 700 م.دولار تتمثل فيما يلي:

- نسبة الفائدة : 5,76 % سنويا،
- مدة التسديد : 7 سنوات منها سنتان إمهال،
- رسوم إدارية : 0,25 % من مبلغ القرض.

تكليف البنك المركزي التونسي:

قامت وزارة المالية بمراسلتها بتاريخ 26 جوان 2024، بتكليف البنك المركزي التونسي بإبرام، باسم الدولة ولفائدتها، هذا التمويل.

يندرج هذا التكليف في إطار تفعيل مقتضيات الفقرة الثالثة من الفصل 32 من القانون عدد 35 لسنة 2016 المتعلق بالنظام الأساسي للبنك المركزي التونسي التي تنص على أنه للوزير المكلف بالمالية أن يفوض للبنك المركزي، في حدود ما تمّ إقراره بقانون المالية، إبرام عقود قرض مع المؤسسات المالية الأجنبية باسم الدولة ولحسابها.

وقد وافق مجلس إدارة البنك المركزي التونسي في اجتماعه بتاريخ 31 جويلية 2024 على إبرام القرض باسم الدولة ولفائدتها. وتم بمقتضى الأمر عدد 496 لسنة 2024 مؤرخ في 14 أكتوبر 2024 المصادقة على مداولة مجلس إدارة البنك المركزي التونسي.

II. أعمال اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة يوم الأربعاء 25 ديسمبر 2024 للاستماع إلى ممثلين عن وزارة المالية وممثلين عن البنك المركزي التونسي حول مشروع هذا القانون.

ودار نقاش، استفسر من خلاله النواب عن مبررات استعجال النظر في مشروع هذا القانون والتأكيد على الموافقة عليه قبل 31 ديسمبر 2024، وتساءلوا عن مبرّرات إحالته في هذا التوقيت في حين أنه تمّ إبرام الملحق التعديلي لعقد القرض بتاريخ 25 نوفمبر 2024.

واعتبروا أن وثيقة شرح الأسباب غير واضحة ولا تتضمن البيانات والمعطيات الكافية حول القرض وكيفية صرفه.

وتساءلوا عن كيفية اعتبار هذا القرض ملحق تعديلي للقرض الذي تمّ إبرامه بتاريخ 13 أفريل 2022 بمبلغ 700 مليون دولار وبشروط مالية مغايرة خاصة فيما يتعلق بمدة السداد وفترة الإمهال.

وأشار النواب إلى أنه تمّت المصادقة في قانون المالية لسنة 2024 على قروض لدعم الميزانية من البنك الإفريقي للتوريد والتصدير بمبلغ 1264م.د في حين أن هذا القرض ينصّ على تمويل يعادل مبلغ 1581 م.د.

واعتبر بعض النواب أن هذا القرض لا يجسم توجه الدولة نحو التعويل على الذات ودعم السيادة الوطنية، مؤكدين على ضرورة التوجّه نحو حلول جذرية للحدّ من الاقتراض، هذا بالإضافة إلى ضرورة الاعتماد على منوال تنمية جديد مرتكز على خيارات وأساليب متطورة من شأنها النهوض بالاقتصاد الوطني بغاية عدم التعرّض لنفس الإشكاليات المتعلقة بالسيولة وضعف الاستثمار ومحدودية الموارد بالمقارنة مع ارتفاع النفقات.

من جهة أخرى، أكّد أحد النواب على ضرورة مدّ مجلس نواب الشعب بتقرير دوري حول تنفيذ الميزانية لكل ثلاثية وتقرير مفصّل حول تسديد الدين الخارجي لسنة 2024، لكي يتسنى للنواب الاطلاع عن كثب على الوضعية المالية قبل المصادقة على القروض.

وبيّن أن الدولة ليست بحاجة إلى هذا القرض في الوقت الراهن لعدّة اعتبارات من أهمها أنه لم يتمّ صرف إلاّ 40 % من المبلغ المخصص لدعم المحروقات خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2024.

وفي ذات السياق، أكّد النواب أن مواصلة سياسة التداين القائمة على الاقتراض لتسديد القروض السابقة وتوجيهها للاستهلاك عوضا عن الاستثمار سيتسبب في تعميق المديونية ورهن الأجيال القادمة. واعتبروا أنه يجب التوجّه نحو نظرة استراتيجية جديدة لعملية الاقتراض تقوم على دراسة المؤثرات وتصور واضح لكيفية استهلاك القروض.

وفي ردّهم، بيّن ممثلو وزارة المالية أن أسباب التأخير في إحالة مشروع هذا القانون بالرغم من أنه تمّ إبرام العقد منذ تاريخ 25 نوفمبر 2024، يُعزى أساسا إلى أنه لم يتم انعقاد مجلس وزاري في شأنه إلا في هذه الفترة، مذكرين إلى أن موافقة المجلس الوزاري ضرورية قبل عرض أي مشروع على مجلس نواب الشعب.

وفيما يتعلق بضرورة الموافقة على مشروع القانون قبل 31 ديسمبر 2024، أكّد ممثلو الوزارة أن هذا الشرط راجع أساسا لأن وضعية السيولة تشهد ضغوطات كبيرة نتيجة ارتفاع النفقات ومحدودية الموارد وخاصة موارد الاقتراض، ومن بين هذه النفقات خلاص أجور شهر ديسمبر 2024 ومنحة الإنتاج وتوفير مبالغ دعم وتحويلات لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية إلى جانب تسديدات الدين العمومي.

وأضافوا أن هذا القرض يتنزل في إطار تعبئة الموارد المتعلقة بالاقتراض الخارجي المنصوص عليها في قانون المالية لسنة 2024 في

حين أن القرض الذي تمّت الموافقة عليه بمناسبة المصادقة على قانون المالية لسنة 2025 والذي يبلغ 7000 م.د سيتم تخصيصه لتمويل ميزانية 2025. وأوضحوا أن موارد الاقتراض يتم استعمالها لتمويل العجز والدين وأن حاجيات التمويل لسنة 2024 أكبر من حاجيات التمويل لسنة 2025.

وبخصوص الرّفع في مبلغ التمويل من 1264 م.د المقدّرة في قانون المالية لسنة 2024 إلى 1500 م.د، أفادوا أنه تم الترفيع في المبلغ المخصص للقرض من 400 م.دولار إلى 500 م.دولار باعتبار وأن الشروط مقبولة مقارنة بالترقيم السيادي.

وفيما يتعلق بالشروط المالية للقرض، أوضحوا أنه لا يمكن اعتماد نفس شروط التمويل الأصلي باعتبار ارتباطها بوضعية الأسواق المالية العالمية، مشيرين إلى أن نسبة الفائدة لهذا التمويل الإضافي أقل من نسبة الفائدة للتمويل السابق.

وبخصوص أسباب اللجوء إلى إبرام ملحق تعديلي لعقد القرض، أفادوا أن البنك الافريقي للتصدير والتوريد اقترح إبرام ملحق للاتفاقية الأصلية لتيسير عملية الاقتراض من الناحية الإجرائية، مشيرين إلى أنه تم سحب المبلغ الأصلي المقدّر بـ 700م.دولار واستعماله كليا.

كما بيّنوا أن الوزارة تتبنى سياسة التعويل على الذات لكن السوق الداخلية لا تسمح بتعبئة موارد التمويل الكافية وبيّنوا أن قسط القرض الذي سيتم تسديده في جانفي 2025 سيتسبب في خسارة الدولة لـ 14 يوم توريد لكنه سيخفف العبء على احتياطي العملة وبالتالي المحافظة على قيمة الدينار، معتبرين في ذات السياق أن الالتجاء للاقتراض من أجل تعزيز الاحتياطي من العملة. وبيّنوا أن التداين الخارجي إلى غاية موفى نوفمبر 2024 بلغ 2.8 مليار دينار وأفادت أن القرض سيساهم في تمويل جزء من الحاجيات. وأوضحوا أن تنفيذ الميزانية بكل التفاصيل يتم تضمينه بقانون غلق الميزانية للسنة المعنية.

من جهته، قدّم ممثل البنك المركزي التونسي توضيحات حول هذا القرض وبيّن أنه يكرّس الاستقرار السياسي للدولة التونسية ومبدأ التعويل على الذات بحكم صعوبة النفاذ إلى الأسواق المالية العالمية إضافة إلى أنه يجسم إيفاء الدولة بتعهداتها ويعتبر بمثابة رسالة طمأنة للممولين والمستثمرين، كما أنه يندرج ضمن القروض التفاضلية وغير المرتبطة بشروط والتي توجه للاستثمار والادخار وتمكّن من ترفيع مخزون العملة.

وأفاد أن دور البنك المركزي يندرج في إطار تفعيل مقتضيات الفقرة الثالثة من الفصل 32 من القانون عدد 35 لسنة 2016 المتعلق بالنظام الأساسي للبنك المركزي التونسي الذي ينصّ على تفويض البنك إبرام عقود قروض مع المؤسسات المالية الأجنبية. وأكّد أن المفاوضات على الصيغة النهائية لاتفاق القرض مرتبطة بإجراءات مرافقة على غرار مصادقة مجلس إدارة البنك وصدور الأمر الذي يخوّل للبنك المركزي إبرام هذا العقد.

III. قرار اللجنة:

قررت اللجنة الموافقة على مشروع هذا القانون بإجماع الحاضرين. شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نشكر اللجنة على عملها القيم والان ننتقل إلى النقاش العام وقائمة أولية السادة النواب: بوبكر بن يحيى ومحمد شعباني وأحمد بنور ومحمد أمين مباركي وماهر الكتاري وعادل ضياف.

المصدح للنائب المحترم السيد بوبكر بن يحيى عن كتلة الخط الوطني السيادي، له اثنا عشرة دقيقة.

السيد بوبكر بن يحيى

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بوزارة المالية،

ونحن نناقش مشروع قانون يتعلق بالموافقة على الملحق التعديلي لعقد القرض المبرم بين البنك المركزي التونسي باسم ولفائدة الدولة التونسية والبنك الأفريقي للتوريد والتصدير لتمويل الميزانية، نريد أن نذكر أن مجلس النواب صادق على أكثر من 22 أو 23 قرض بداية من أداء اليمين وهذه القروض أعتقد أنها بطبيعة الحالة تمس دعم الميزانية وقروض استثمار وهي قليلة جدا وقروض استهلاك، يعني كلها مرتبطة بميزانية الدولة تدعيما واستهلاكا وهذه أهم القروض التي استلمناها.

وهذا السؤال المطروح السيدة الوزيرة تونس إلى أين بعد كل هذه القروض؟ إلى أين سنصل؟ ما هو المنتهي؟ اليوم مجموعة كبيرة من القروض ومبالغ مهمة وكبيرة لا تتحملها ميزانية الدولة، اليوم نسبة التداين تقريبا 80.5%، المبالغ أكثر من 130 مليار فأين نذهب بالبلاد ونحن مؤمنين على مجتمع كامل، على المجتمع التونسي ومؤمنين على أبنائنا ومستقبلنا المتمثل في أبنائنا وفي إطاراتنا وكوادرنا وكل الأجيال القادمة؟ أين نريد أن نصل بهذه القروض؟

أعتقد أن هذا القرض هو لدعم الميزانية ولكن هناك مسألة أخرى فنحن سددنا خلال سنة 2024 مبالغ كبيرة بالعملة الصعبة للخارج وأعتقد أن أيام التوريد إذا كنا سنواصل بهذه الطريقة ستكون أقل مما هي عليه اليوم، إذن فإننا أخذنا هذا القرض لتغطية النقص في أيام التوريد وهذا أيضا أعتقد أنه يمثل خطرا آخر ومن نوع آخر.

لذا اذا استمررتم في سياسة الاقتراض فهذا سيخلق اشكالا كبيرا وعدم توازن داخل الدولة وأعيد القول أن مسؤوليتنا كبيرة وما أريد إبلاغه أن هذه القروض ستكون متراكمة كل سنة، نسدد قروضا بقروض أخرى وكل عام نزيد قروضا على التي أخذناها وبالتالي سيصبح المبلغ كبيرا وسيتراكم فنحن نحصل على قروض بثلاث وأربع وخمس سنوات امهال والتسديد على عشر سنوات أو 15 سنة أو 20 سنة وفي فترة من الفترات تقريبا كل الالتزامات مع المانحين ستسدد في وقت واحد واذا كنا سنسدد اليوم 28 مليار تقريبا فخلال سنة أو إثنين أو ثلاثة سنصبح مطالبين بـ 34 و35 مليار ثم 40 ثم في يوم ما سنصل إلى العجز التام مما يعني أن نسبة التضخم ارتفعت كثيرا وسعر الدينار مقابل الدولار ومقابل اليورو سيكون منهارا تماما ويصل إلى مبالغ خيالية ونسبة التضخم كما قلنا كبيرة والمستوى المعيشي للفرد سيصبح مستوى ضحلا جدا صراحة إن لم نقل منعدما وسيصبح لدينا طبقة كبيرة من المواطنين في الفقر وعددا قليلا من الأغنياء الذين يقومون بالاستثمار.

السيدة الوزيرة، نفهم جيدا التغيرات الجيوسياسية في العالم اليوم أصبحت هناك أقطاب جديدة في العالم، أقطاب سياسية وأقطاب مسيطرة على العالم بشكل أو بآخر ومسيطرة على البنوك الدولية وصلت اليوم لتطبيق مشروعهم في الشرق الأوسط وبناء شرق أوسط جديد دمرت غزة وفلسطين ودمرت لبنان وسوريا وستدمر قريبا اليمن والعراق وغيرها وهذا نعرفه جميعا.

وكما نعرف أنه من خلال التغيرات الجيوسياسية، هناك تغيرات أو تكتلات جديدة للعمل الاقتصادي، هناك "BRICS" وهناك مجموعات أخرى من دول أخرى تبني اقتصاديات جديدة، هذا كله نفهمه.

لكن ما نريد الحديث عنه حقيقة اليوم، أننا مسؤولون على بناء تونس الغد في إطار مبدأ التعويل على الذات الذي لم نجده في هذه القروض التي نأخذها، انعدم مبدأ التعويل على الذات تماما ويمكن أن يصل حتى إلى المس من السيادة الوطنية باعتبار أن هذه التمويلات ستكون موجهة لقطاعات دون غيرها، إذن هناك إشكال كبير.

نحن مع الإصلاح ومع بناء تونس جديدة لكن هذا يتطلب قرارات سياسية جريئة وكبرى وتوجهات مهمة للدولة تبنى على عدة أشياء يمكن أن تكون في بناء استراتيجي ويمكن أن نبدأ بالمدى القصير ثم المدى البعيد وتحدثنا في هذا الموضوع من قبل وقلنا بأنه يمكن أن ننجز على الأقل بعض الإصلاحات الحينية وأولها حتى وإن كان فيها تكلفة ومثلما يقول الخبراء وعندنا بعض التقارير تقول أن مبالغ كبيرة ومهمة موجودة في الاقتصاد الموازي وموجودة خارج "circuit légal" فيمكن ضمها من جديد ويمكن أن يكون قرارا قويا من الدولة ونحدث تغييرا وتتحمل المصاريف البنوك باعتبارها هي المستفيدة الأولى أو حتى المواطن الذي سيجلب العملة نأخذ عنه نسبة حتى نغطي تكلفة الطباعة الجديدة وهذا إجراء معمول به في عدة دول ويمكن أن نعمل به في تونس باعتبار أن لدينا أموالا موجودة خارج البنوك ونحن اليوم يجب أن نعرف أننا نعاني العجز في السيولة ولدينا نقصا كبيرا اليوم والتعهدات لا تصل في وقتها لذلك بقيت عدة مشاريع معطلة وهذا إجراء أولي يمكن أن نقوم به ولا يتطلب الكثير من الوقت ويتطلب جرأة ودقة وأيضا موقفا سياسيا مهما.

الإجراء الثاني، عندنا شركة فسفاط قفصة وهذه من أهم الشركات الكبرى الموجودة في تونس ولا بد من إعادة هيكلتها وهي أيضا لا تتطلب وقتا إنما تتطلب أيضا إجراءات وقوة إرادة من الوظيفة التنفيذية والوظيفة التشريعية تمد يديها لأي إصلاح في هذا الاتجاه ويمكن لشركة فسفاط قفصة أن تكون رافدا مهما وكبيرا للميزانية التونسية كما كانت من قبل ونصل من خلال شركة فسفاط قفصة إلى الإنتاج الذي كانت تحققه على الأقل أو أكثر من 8 و9 و10 مليون طن ونحافظ على العملة الصعبة ونحافظ على شركائنا الأجانب الذين نصدر لهم هذه المادة وهذا مهم أيضا.

الجانب الثالث نتحدث فيه باستمرار يتطلب أيضا الجرأة التي تنقصنا والموقف السياسي ناقص أو منعدم تماما لأننا نعمل كأننا نصرف على عائلة، نأخذ هذا القرض ونسدد به ما سبقه وهكذا دواليك ولكن هناك إجراءات تتطلب مواقف سياسية كبيرة.

الجانب الآخر الذي أتحدث فيه هو الشركات المنتصبة في تونس فهي تتقاسم معنا وهذا أيضا لا يستجيب لابد من مراجعات الاتفاقيات الموجودة.

الإصلاحات الهيكلية الكبرى ونبدأ بالإصلاحات الإدارية فالمعطل الحقيقي اليوم للاستثمار وللمشاريع هي الإدارة وهي ليست مرتبطة بموظفيها ولا بالرقمنة انما مرتبطة بالإجراءات الموجودة والصفقات العمومية حيث أردنا احداث "TUNEPS" ربحا للوقت وهي منظومة خاصة بالصفقات العمومية فخسرنا ضعف هذا الوقت ثلاث وأربع مرات مع وجود الفصل 90 ومع وجود التهم الموجهة لكل المسؤولين بطريقة أو بأخرى جزافا في بعض الأحيان وانقطع الاجتهاد واليوم عندما نبرم الصفقة العمومية نقوم بذلك مرتين أو ثلاث مرات ولم نعد قادرين على القيام بصفقات "de gré à gré" لأننا نخاف أن نعطيها لفلان فنتهم بالمحاباة.

الإصلاحات الأخرى المهمة تقريبا قلناها من قبل ونعيدها هي إصلاح التعليم واصلاح النقل وهو بالنسبة لي مهم جدا لأنه تقريبا من المؤشرات الهامة لبناء التنمية في البلدان وهو مؤشر جيد ونتحدث عن النقل داخل تونس ولكن كذلك النقل الخارجي، النقل الجوي والنقل البحري، ففي النقل الجوي حين نرى مطارات كبرى ومطارات فيها شركات عظيمة في العالم وتقوم بتواصل بين البلدان وعندما أحل بمطار تونس قرطاج الدولي أجد نفسي وكأنني حللت في باب عليوة وأجد الحافلة رقم 3014 التي ستنقلنا من باب عليوة إلى الجنوب التونسي وحالتها كارثية وكراسيها مكسرة ولونها يبعث على الحزن ومكتوب عليها النقل المريح وستستقلها سبع أو ثماني ساعات وحين يصل الراكب ينتقل إلى القسم الاستعجالي مباشرة.

الجانب الثاني حين أدخل إلى مطار تونس قرطاج أجد الحزام الدائر يتعطل ثلاث وأربع وخمس مرات حتى يتسلم السائح حقيبته فهذا منظر غير لائق بتونس وبتونس الأخرى التي نطمح إليها.

النقل البحري أيضا فالسفن ترسي على أربعة وخمسة كيلو متر على الميناء وهناك سفن أخرى صغيرة تجلب الشحنات لأننا لا نملك موانئ فيجب أن نحدث موانئ جيدة ونفكر في الاستثمار في هذا الجانب وبذلك سنصل إلى تحسين كل الاقتصاد الوطني وهذا لا يكون إلا بالعمل التشاركي والعمل التضامني الحقيقي فالعمل الفردي أو العمل للمجموعات الصغيرة لا يمكن أن يؤدي إلى هذا المعنى ولا يمكن أن يجلب الاستثمار ولا يمكن أن نتقدم بالدولة، فلا بد من العمل التشاركي مع كل مكونات تونس على مستوى المجتمع المدني، المجتمع السياسي والعلماء والخبراء ولدينا من الخبراء والعلماء والناس القادرين على إعطاء صورة أخرى لتونس وتعطي برامج عمل أخرى موجودة في تونس وكوادرنا موجودة يمكنهم أن يستشرفوا أنشطة اقتصادية مهمة.

في الأخير أقول أنه لا بد من تفعيل الدبلوماسية التونسية في الخارج، عندنا دبلوماسية تونسية ولكنها لا تقوم بشيء، هناك اهتمام بالجالية التونسية مشكورين ولكن لا تفعل غير ذلك ومنذ عامين لم نر منهم مشروعا مهما يمكن أن نرتكز عليه ونعتبره مشروعا اقتصاديا مهما يمكنه أن يخرج البلاد من الوضع الذي وجدت فيه، مهمتهم اليوم ليست السياحة ولا استطلاع بقية الدول بل أن يجلبوا الاستثمار للدولة مع الدول ومع الشركات الكبرى التي يمكن أن تكون موجودة في تونس لأن في النهاية العمل اليوم هو عمل مصلحي ومصلحة تونس تقتضي أن تتعامل مع كل الدول تقريبا في نفس المستوى باعتبار أهمية بقية الدول وباعتبار الأنشطة الموجودة.

نحن نريد مطارا يربط كل دول إفريقيا بالعالم، ينطلق من تونس ويعود إلى بلدان افريقيا، مطارا يربط تونس بالشرق والغرب

وتكون الموانئ التونسية قادرة على تحمل كل السفن الموجودة في البحر ونريد تونس التاريخ، تونس قرطاج وحين نقول مطار تونس قرطاج الدولي، فخامة الاسم يكفي، لا بد من الوصول إلى هذه الفخامة في تونس ولدينا من الإمكانيات البشرية التي يمكن أن تستنبط وتستنتج المشاريع الكبرى ونتقدم بالدولة التونسية إلى الأمام وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم محمد شعباني عن كتلة لينتصر الشعب، له تسع دقائق.

السيد محمد شعباني

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا السيدة الوزيرة والوفد المرافق لك،

في النقطة الأولى سأتكلم باسمي وباسم زميلي المحترم السيد النائب عمار عيدودي وباسم أهالي ولاية القصرين بمطلب موجه الى السيد رئيس الحكومة والسيدة الرئيسة المديرة العامة لمؤسسة الإذاعة التونسية بخصوص الإذاعة المحلية بالقصرين، فمنذ احداث هذه الإذاعة كمؤسسة إعلامية تابعة لباقة الإذاعة التونسية استبشر أهالي ولاية القصرين بهذا المكسب الذي يعزز دور الإعلام في خدمة التنمية بالجهة وتبليغ صوت المواطن وتربيته على وسائل الإعلام غير أن هذا المشروع ظل على حال إحداثه منذ أكثر من خمس سنوات مفتقدا للإمكانيات التقنية والبشرية والقرارات الترتيبية التي حالت دون تقدمه كوسيلة إعلامية عمومية قادرة على الريادة والإفادة وعلى الوصول إلى أكثر عدد ممكن من المستمعين دافعي الضرائب رغم الوعود الكثيرة والزيارات الرسمية المتتالية.

فمتى يتم تعزيز الفريق العامل بالإذاعة والمتكون من ثلاثة صحفيين فقط وغياب تام للتقنيين والإداريين؟

متى يتم القطع مع أشكال التشغيل الهش تنفيذا لقرارات رئيس الجمهورية وتسوية وضعية الصحفيين المتعاونين مع الإذاعة منذ أربع سنوات؟

ما هو برنامج الإذاعة التونسية لدعم إذاعة القصرين تقنيا؟ ومتى يتم توسيع مجال بثها ليشمل كل معتمديات الولاية عوضا عن القصرين المدينة فقط؟

هل فكرت الإدارة في نقل الإذاعة لمقر جديد يستجيب لخصوصيات ذوي الاحتياجات الخاصة المحرومين من الحضور في الأستوديو المتواجد بالطابق الثالث دون مصعد كهربائي؟

يعني هو مطلب نعول على جدية التفاعل من السيد رئيس الحكومة ومن السيدة الرئيسة المديرة العامة لمؤسسة الإذاعة التونسية حتى تكون لنا كباقي الجهات إذاعة جهوية بالقصرين.

في النقطة الثانية وحول مشروع القانون الذي يتعلق بالموافقة على الملحق التعديلي لعقد القرض المبرم بين المركز التونسي باسم ولفائدة الدولة التونسية والبنك الإفريقي للتوريد والتصدير لتمويل ميزانية الدولة، سأكتفي بما قاله الأستاذ عز الدين القوطالي القروض قد تفيد في تحقيق الانتعاش الاقتصادي والإيهام بوجود حالة من التطور والنهوض وقد تسمح بتجاوز الأزمات في الزمن الآني الملحوظ ولكنها على المدى البعيد سوف تكون سببا في تكبيل إرادتنا وامتصاص دمائنا وجعلنا في مهب الريح تتقاذفنا من الغموض إلى الغموض.

وأكتفي بهذا القول ولكم سديد النظر. شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم السيد أحمد بنور عن كتلة الأحرار، له خمس دقائق.

السيد أحمد بنور

شكرا السيد الرئيس،

ليست لدينا إضافات فالكلام الذي قلناه من قبل هو محل تساؤل وفي ظل غياب إصلاحات استراتيجية وهذا لا يشمل فقط وزارة المالية، في ظل غياب التعويل على الذات وفي ظل غياب التفريط في عديد الموارد الجبائية للدولة وأنا شخصيا لن أصادق على قرض اليوم مبدئيا حتى لا نعود الوزارات على التواكل ونحن لدينا عديد الموارد التي يمكن أن نجلب بها المال.

أولا، كنا نتلقى إجابات خشبية على بعض الأسئلة الكتابية وحتى الإجابات لا ترد علينا من السادة الوزراء، منها مراسلة كنت وافيت السيدة وزيرة المالية بها وطلبت تدخلها للدفع نحو تفعيل مقتضيات الفصل 412 الجديد من أحكام المجلة التجارية المتعلق بمطالب التخفيض في نسبة الفائدة المنطبقة على القروض الجاري خلاصها أو القروض الجديدة، فقد استبشر الناس السيدة الوزيرة وشكرت مجلس النواب وشكرتكم إلا أننا لا نعرف إن كانت المشكلة في الأوامر ترتيبية أو أن المشكلة في التطبيق، فهل أن البنوك أقوى من وزارة المالية ومن القانون؟

نود أن يتم تغريم كل بنك لا يطبق القانون بـ 500 ألف دينار على كل ملف إن لزم الأمر لا بأس في جلب المال من الجباية من البنوك فهي تكسب المليارات ولكن أن نفرح الشعب ويتم إيداع المطالب ونبقى ننتظر، فكان من الأجدى ألا يقدم المطلب بما أنه تم إقراره من مجلس النواب وآليا كل من لديه قرض أكثر من 15 عام يقع التخفيض ولكن السيدة الوزيرة، ضرب البنوك بقرارك عرض الحائط.

كذلك أطلب منك أمرا يتعلق بالمناخ الاجتماعي وحتى الأمن المالي القومي وأطلب منك ارجاء العمل بالقانون الجديد للشيكات السيدة الوزيرة فنحن نحتك بالناس ونسمعهم ويتكلمون معنا " à cœur ouvert "، فإلغاء العمل بالشيكات والصك في فيفري سيعتبر وثيقة غير معترف بها فهو سيضر باقتصاد البلاد، نصحتكم ولكم سديد النظر.

كذلك نذكر بالسيارات التي طالبنا بها لفائدة المعاقين ونترجى من سيادتكم مراجعة هذا الفصل ثم إعادة النظر في القانون المتعلق بالسيارة لكل عائلة لأنه في الحقيقة لم نفرح الشعب إلى الآن وأقولها بصراحة لو تم سن قانون يصدر أمرا ترتيبيا يعكس القانون والسيد الرئيس يطالب بالتعويل على الذات فنجد القانون عكس ذلك.

أين تغيير الرخص بكراسات الشروط؟ وما زال لوبي الملابس المستعملة والخمور يستكرش على حساب عامة الشعب.

كذلك السوق الموازية حيث لم يدمج قانون المالية السوق الموازية في ميزانية الدولة.

كذلك نريد أن نفعل دور المجلس الوطني للجباية برغم أنه فاقد للاستقلالية.

كذلك هناك اقتراح حمل جواز جبائي يثبت أن المقيم بتونس أودع كل التصاريح الجبائية كي ينتفع بالخدمات العامة وهو إجراء غير مكلف يجنب الدولة قدرا هاما من المديونية.

كذلك أين الثورة التشريعية في تنقيح المجلات وخاصة القوانين المتعلقة بالحوكمة؟

كذلك لماذا الإصرار على عدم نشر التقارير الرقابية وعدم إحالتها إلى النيابة العمومية؟

أردت الاطلاع على بعض تقارير محكمة المحاسبات فوجدت قرابة 2000 مليار منهوبة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة للنائب المحترم محمد أمين مباركي عن كتلة صوت الجمهورية، له عشر دقائق.

السيد محمد أمين مباركي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وكل إطارات الوزارة،

شعار المرحلة هو التعويل على الذات والدولة المجتمعية ونحن أمام قرض لفائدة خزينة الدولة فهذا لا يبشر بالخير، لم نشرع فعلا في التعويل على الزيت وخلق الثروة، بل نتورط في كل مرة أكثر في المديونية الاستهلاكية، شعارات جميلة لكن إلى حد الساعة لم تظهر علامات التعويل على الذات.

سيدتي الوزيرة، هل لديكم مخطط أو إستراتيجية للسنوات القادمة حتى تكون 2025 سنة لرفع التحديات؟

ما زالت نسبة البطالة مرتفعة جدا وطالت مدة الانتظار، هل لديكم برنامجا واضحا في التشغيل أو كل التعويل على الشركات الأهلية؟

لا أظن أن هذا المشروع سيقضي على البطالة كليا خاصة في ظل شح المواد الأولية بسبب سياسة التقشف.

السيدة الوزيرة، يوجد عديد المعطلين عن العمل في تونس ونحنا جئنا إلى هنا ولم يخل البرنامج الانتخابي لأي عضو بمجلس النواب من نقطة القضاء على البطالة، فلهذا أقول لكم من هذا المنبر وبصفتي ممثلا عن كتلة صوت الجمهورية، أننا في ميزانية 2026 سنعمل على حل مشكل البطالة ويجب أن نراك في هذه الميزانية السيدة الوزيرة مبكرا ولا أن نأتي بالبرنامج جاهزا والميزانية مدروسة ثم نأتي إلى هنا وكأننا نحن موجودين هنا فقط لنوافق ونضغط على الزر نعم، لا، فنحن موجودون كممثلين للشعب ومن حقنا أن نشارك في الميزانيات وأن نبدي رأينا وعندنا برنامج جئنا هنا لأجله.

ففي كل دائرة من دوائر الجمهورية التونسية هناك من طالت بطالتهم أكثر من عشر سنوات وإلى حد الآن لا توجد حلول جذرية ويمكن أن أعطيكم الحلول مثلا في الفلاحة، لو نجد الشباب أو المتخرجين في اختصاص الفلاحة وتوفر لهم الدولة الأراضي الدولية غير المستغلة ونعطي 50% من تمويل المشروع وأيضا نعطيهم جزء من عمال الحضائر الذين مستواهم العلمي أقل من البكالوريا، كما ترين السيدة الوزيرة الآن عمال الحضائر يملؤون جميع المؤسسات، نحن مع عمال الحضائر ومع تسوية الوضعية ولكن نحن مع المتخرجين والكفاءات أيضا فلدينا دكاترة يعتصمون الآن في الخارج.

فلا يعقل أن نجد في تونس بلاد العلم دكتورا معطلا عن العمل وقد درس عشر سنوات بعد البكالوريا وآخر لم يزاول دراسته جاء بعد الثورة ويعمل، نحن مع عمال الحضائر وندافع عنهم ومواصلون في هذا ولكن الآن يجب علينا الاصلاح والمشكل يعود إلى غياب المؤطرين في المؤسسات التربوية وأهل الاختصاص في علم الاجتماع مثلا.

كل هذا يتطلب استراتيجية تقوم عليها الدولة حتى نجد أماكن للمتخرجين أيضا الذين من حقهم أن يعملوا فعائلاتهم تكبدت مصاريف طائلة لدراستهم ويعلم الله بظروفهم ونحن في مرحلة بناء وتشييد نريدها أن تكون فعلا بناء وتشييدا ولا تكون شعارات فقط ونحن مستعدون كمجلس نواب الشعب أن نواصل في مشروع السيد الرئيس في البناء والتشييد الفعلي وكل عضو بمجلس النواب يؤدي عمله وأكثر وأنا متأكد من هذا الشيء فنحن متحملون للمسؤولية في الوضع الحالي للجمهورية التونسية ونحب بلادنا وشبابنا ولا نريد من الشباب أن يغادر البلاد بطرق غير شرعية ويتركون آباءهم وأمهاتهم يتألمون وهناك بعض العائلات التونسية لم تجد أبناءها إلى الآن.

فالشغل من حق كل تونسي كما من حقه أن يعيش في تونس ونتمنى السيدة الوزيرة أن تقوم الحكومة بعملها، فنحن مستعدون للعمل ونمد أيدينا لنخدم البلاد واذا لم نتعاون مع بعضنا في الظرف الحالي ونقصي مجلس نواب شعب فلن نتقدم حيث أن هناك نوابا يسعون لمقابلة السادة الوزراء الذين لا يردون حتى على اتصالاتنا الهاتفية، فنحن في اتصال مباشر مع المواطنين ونحن من نحمل مشاكل الشعب فيجب إيجاد حلول جذرية ويجب أن تعمل الحكومة في تناسق مع مجلس نواب الشعب وإن شاء الله نجد الحلول في أقرب الآجال وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترمة السيد ماهر الكتاري عن كتلة الأحرار، له خمس دقائق.

السيد ماهر الكتاري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا السيدة الوزيرة،

قبل كل شيء أتمنى إن شاء الله أن تكون سنة 2025 سنة جيدة للاقتصاد التونسي ولكل التونسيين وأردت من هذا المنبر أن أشكرك أنت بالذات السيدة الوزيرة والطاقم المرافق لك ولو أنهم ليسوا موجودين كلهم هنا، أشكرهم على النقاشات التي قمنا بها في لجنة المالية ولو أنها في بعض الأحيان كانت نقاشات حادة قليلا ولكن يبقى الاحترام دائما موجودا بيننا، نحن كلجنة مالية وأنا شخصيا وسيادتكم والمديرين العامين الموجودين في وزارة المالية وأريد أن أقول أنه في لجنة المالية نجد دوما الأجوبة على الأسئلة التي نطرحها وأريد في آخر سنة 2024 أن أشكركم على كل ما قمتم به في سنة 2024 معنا وإن شاء الله سنة 2025 تكون سنة إقلاع حقيقية وإن شاء الله التشريعات الجديدة التي يطالب بها السيد رئيس الجمهورية تتجسم ونتمكن من أن نطور ونحسن في منظومة الاقتصاد في تونس.

لن أتحدث كثيرا عن هذا القرض لأنه تمت المصادقة عليه من قبل لكن أريد أن أقول أننا تحصلنا على هذا القرض بعد أن ارتأى

شركاؤنا في الخارج أنه سيكون لدينا استقرار سياسي في البلاد طيلة خمس سنوات ان شاء الله ولهذا منحوا الثقة للاقتصاد التونسي حتى يتقدم وأن "la résilience" في الاقتصاد التونسي موجودة وهذا الشيء مهم جدا.

مسألة أخرى أردت أن أقولها أنه ليست هناك الإيجابيات فقط بل عندنا أيضا سلبيات حيث انقسم "le taux d'épargne" الى قسمين في تونس، كان 8 فأصبح 4 على ما أعتقد وهذه مسألة مهمة جدا يجب أن نتحدث عنها والاستثمار أيضا منقوص ونرى أنه حين تطلب الدولة تكون الأموال موجودة لكن هناك "une aversion à l'investissement" يعني أن الناس لا يريدون رصد أموالهم في المشاريع وهذا إشكال كبير جدا لأن الطبقة التي تستثمر تخير ايداع أموالها في "les bons de trésor" و أو في الادخار أفضل من الاستثمار وهذا أهم ما يجب تغييره، فيجب أن نجد حلا ونطمئن المستثمرين سواء كانوا مستثمرين تونسيين أو مستثمرين بالخارج حتى يحركوا عجلة الاستثمار في تونس وهذا لا يكون بمفردهم إنما بعد أن نحسن من جزء الميزانية المخصص للاستثمار وهذا مهم جدا ودوما أقول أن 5 مليار دينار مبلغ قليل جدا ويجب أن نصل إلى ما بين 20 و25 % استثمار من الميزانية.

مسألة أخرى نريد الخوض فيها حيث تحدثت مع زميلي في القاعة بالنسبة إلى لزمات الطاقات المتجددة وهذه مسألة مهمة جدا وهذا ما نريد بلوغه في تونس حتى نخرج "le déficit" الذي لدينا في الطاقة، صحيح أننا نرغب في الاستثمارات الأجنبية لكن نود أن نشجع المستثمرين التونسيين حتى يكونوا فاعلين في هذه اللزمات وهذا ما لا نلاحظه وأقول لك هذا الكلام السيدة الوزيرة لأنه من غير المعقول أن كل لزمات المحطات الفوتوفولتيك الكبيرة تودع كلها للمستثمرين الأجانب ولا يحصل التونسيون على شيء وتقولين لي بأنها استثمارات كبيرة، أجيبك بأنها موجودة في تونس ومثلما رأيت كلما تخرجين وتطلبين الأموال في البلاد موجودة، إذن من فضلكم لنشجع المستثمرين التونسيين في هذه اللزمات المتعلقة بالطاقة المتجددة وأكرر قولي أنه من غير المعقول أن ترصد اللزمات للأجانب فقط ولا ترصد للتونسيين وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للسيد محمد علي فنيرة عن الكتلة الوطنية المستقلة، له أربع دقائق.

السيد محمد علي فنيرة

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا السيدة الوزيرة بكم وبكامل الطاقم المرافق لك،

اليوم لن أتحدث كثيرا في هذا القانون لأننا صادقنا عليه في إطار ميزانية 2024، اذن اليوم من المفروض أن نصوت عليه مثلما صوتنا عليه في قانون المالية ولكن يجب أن يكون الحديث اليوم عن الحلول البديلة لهذه القروض فقد حان الوقت للعمل، يجب أن نجد " les causes à la racine " التي جعلتنا نعاني اليوم من نقص كبير في المالية العمومية.

نعرف أن لدينا اليوم متصرفين قضائيين على كل شركة من الشركات المفلسة وبعد أن يكمل المتصرف القضائي خلال خمس أو ست سنين عمله يودعها لدى المصفي ويسمح له القانون أيضا بعام ويجدد عامين فيبقى فيها ست أو سبع سنين ولا يتم تصفيتها ويتعطل عن العمل وتتوقف الشركة وصاحب المال معطل وتلتهم الفئران الخيوط فهل هذه هي النتيجة اليوم في تونس؟

هل أن المصانع التي سعينا إلى تكوينها والتي كانت تحقق مداخيل جبائية وتدر عليكم المال لا نقدر اليوم حتى على تصفيتها، فحين تريد انشاء شركة تمضي ست سنوات كما تمضي 17 سنة في تصفيتها.

الشركات المصادرة أيضا تحدثنا عنها كثيرا وليس لنا أي حل اليوم في الشركات المصادرة وألاف الأملاك المصادرة اليوم التي صادرها الشعب وسكن فيها وكل الشركات المصادرة أفلست اليوم وندعوكم إلى الاطلاع على قرارات محكمة المحاسبات التي حين نطلع عليها نشعر وكأننا لا نعيش في نفس البلاد.

سوء اختيار كبير وسوء تصرف واختلاسات، هذا كله اليوم ونزيده سوء اختيار للمديرين العامين الذين يتم تعيينهم لأنهم يكونون سببا لرجوع المالكين الأصليين ليتحدثوا معهم فتنزل قيمة هذه الشركات ويشترونها مجددا بأبخس الأثمان.

المكلفين العامين بنزاعات الدولة اليوم يأخذ الملف ولا ينظر فيه إلا بعد عامين وما عساه يفعل؟ مثلا أراضي الدولة اليوم نبعث له قرارات الاخلاء يبقى عامين أو ثلاثة أعوام ويواصل ذلك المالك استغلال أرض الدولة وكرائها، هل من المعقول اليوم أن نترك أملاك الدولة وأموال الدولة وموارد الدولة ضائعة هكذا؟ هل أننا واعون بهذا؟ أخاطبك اليوم ليس كوزيرة المالية، بل كعضوة في مجلس الأمن القومي، أنت والسيد رئيس المجلس، هذا ما يجب أن يوضع على الطاولة، هذه هي اليوم موارد الدولة وأموالنا كيف نحصل عليها؟ ولم كل هذا التعطيل؟

هذا بعض ما يمكن أن يقوله نواب آخرون اليوم، فيجب أن تكون الجلسات للنقاش الحقيقي حتى نعرف أين ضاعت أموال الدولة التونسية، ضاعت في الإدارة وفي سوء التصرف وفي البطء الإداري الكبير وأشكر رئيس الحكومة على مسألة كانت مقترحا من مقترحات السادة النواب في هذا المجلس ألا وهي الرخصة الموحدة التي قدمناه كمقترح في قانون المالية وعرضناه في آخر اجتماع للطاقة المتجددة، الرخصة الموحدة أتمنى استعمالها أيضا في الطاقة المتجددة وفي بقية الاستثمارات الوطنية للدولة التونسية وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن النائب المحترم السيد محمد زياد الماهر عن كتلة الأمانة والعمل، له عشر دقائق.

السيد محمد زياد الماهر

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وبكل الوفد المرافق لها،

لقد جمعتنا سلسلة من اللقاءات والاجتماعات وسلسلة من الاستماعات في لجنة المالية أو خلال الجلسات العامة شهدت نقاشا ثريا ومعمقا، لكن المهم أننا توصلنا معا إلى صياغة قانون مالية متوازن إلى حد ما وملائم على الأقل للوضع الذي نعيشه وكذلك للوضع المالي الذي تمر به البلاد.

أود أن أوجه كلمة إلى أبناء شعبنا، مسألة المديونية مسألة معقدة وصعبة جدا وهي رهان كبير برشا، تجاوز المديونية ليس بالبساطة التي قد يتصورها البعض ولكن أقول أن من خطط منذ

أكثر من عشر سنوات، منذ 2014 و2015 وأقول هنا من خطط لأن المديونية التي ورثناها فقد قمنا بتسديد ديون وما زلنا إلى الآن نسدد ديونا منذ سنة 2014 وسنة 2015، لكن عندما نرى حجم هذه الديون وتواترها وآجالها نجد أنفسنا أمام تساؤل كبير، هل كان الهدف إيجاد حل للبلاد أم تعميق أزمتها؟ وببساطة ومن خلال استنتاجي الشخصي أقول أن من خطط لهذا الأمر كان يقصد أن تكون سنوات 2024 و2025 وما يليها سنوات العسر للدولة التونسية والسنوات التي تتعمق فيها الأزمة المالية ونعلم جميعا أنه ينتج عنها أزمات وارتدادات اجتماعية وحالة احتقان سياسي تبعا لذلك.

ونحن نقول اليوم أن المكسب الكبير وأقولها بكل صراحة وبكل وضوح، أقولها دون أي مبالغة نحن أمام معجزة تونسية فعلا وقولا، كيف؟ من خلال استقرار سعر الصرف، فسعر صرف العملة في ظل الظرف الذي نعيشه الداخلي والخارجي والذي يعيشه العالم يمثل معجزة في حد ذاته.

استقرار مؤشرات التضخم، بل وانخفاضها خاصة أن كثيرين في الداخل والخارج توقعوا ارتفاعه ولكن ما حدث هو أنها انخفضت ونحن نعلم مدى تأثير ذلك على الحياة اليومية.

كذلك ارتفاع نسبة النمو بشكل محترم لا نقول إنه ارتفاع مرضٍي لكنه على الأقل قريب من المرضي ويمكن أن يبشر ببداية التعافي وينجر عن ذلك حالة من الاستقرار النسبي، حالة استقرار اجتماعي وحالة استقرار سياسي وهو مكسب لا يجب أن نهدره أو نتجاهله لأنه مسألة في غاية الأهمية.

عندما ننظر إلى الوضع من حولنا في العالم نجده وضعا متفجرا شاهدنا ما يحدث في أوروبا حيث اندلعت حرب بين قوى عظمى في أوكرانيا وكان لتبعاتها تأثير كبير ليس فقط علينا، بل حتى على قوى عظمى، كذلك الوضع المحتقن الذي تعيشه أمتنا العربية خاصة في فلسطين ولبنان، فقد شهدنا اهتزازات وهزات كبيرة وتغيرات مثل التي وقعت في سوريا ولهذا يجب أن نحذر وأن يتحلى كل فرد في هذا الوطن بذرة شرف وذرة وطنية حتى نحرس بلادنا ونتجنب كل السيناريوهات المرعبة والهدامة ويجب أن ننتبه إلى أن هذه الأولوية فوق كل الأولويات، الأولوية الأولى هي ضرورة الحفاظ على موروث الأجداد والتي تتمثل في هذه الدولة بمؤسساتها وكيانها وأرضها وشعبها.

الاستقرار لا يأتي من فراغ، بل له ضريبة ولم يأت مجانا، فالاستقرار وتكريس استقلالية القرار الوطني ومسألة السيادة الوطنية ورفع شعار التعويل على الذات في عالم غير متوازن لا من ناحية القيم ولا أخلاقيا ولا سياسا، إذا نحن نعيش في هذا الظرف والتمسك بهذه الشعارات اليوم بالتأكيد له ضريبة، لكن علينا أن ندرك جيدا أن أي ثمن ندفعه الآن هو أقل بكثير من الثمن الذي قد نضطر لدفعه لا قدر الله عندما تحدث سيناريوهات غير مستحبة.

لذلك الاستقرار يقابله أيضا دفع نحو الفوضى سواء كانت فوضى في الشارع أو فوضى سياسية أو اجتماعية ولكن هذه الفوضى سترتكز على مسائل موجودة في الواقع، لذا علينا أن ننتبه جيدا، هناك فرق بين النقد والسعي إلى التغيير وبين الانخراط في مشروع هدام يسعى إلى هدم بلادنا.

نحن هنا في مجلس نواب الشعب وخلال أعمال اللجان ننتقد الحكومة وخياراتها وسأذكر الآن إن أسعفني الوقت وسأعطي مثالا على ذلك لكن يجب أن نكون حذرين، وأن لا ننخرط حتى لا نكون وقودا للفوضى في بلادنا قد تدفع ضريبتها الأجيال القادمة، عندما أستيقظ صباحا أول ما يتبادر إلى ذهني هي الصورة التي وقعت في بلد عربي عزيز علينا وهي سوريا، يجب أن تبقي هذه الصورة نصب أعيننا لكي لا ننساها أو تفارقنا.

إذا الوضع المالي معقد وصعب ولن نتجاوزه إلا بالمعنويات العالية وبوحدة الصف، صحيح أن وحدة الصف كلمة سهلة النطق لكنها صعبة في تجسيدها، لكن نحن كتونسيون هذه المسائل لا تصعب علينا، لدينا موروث وعادات وتقاليد ولدينا في موروثنا العربي الإسلامي ما يدفعنا نحو التقارب والتضامن أكثر.

في الحقيقة اليوم قرأت بلاغا لوزارة الصناعة عن نتائج منح لزمة جديدة تقدر بـ 500 ميغاواط للأجانب، أعلم أن السيد كاتب الدولة للانتقال الطاقي والطاقات المتجددة يبدو في عجلة من أمره لإشراك الأجانب هذا خياره وهو عبر عنه يوم الجمعة الماضي في أحد البرامج الإذاعية حيث قال أنه منح 17 ميغاواط للتونسيين، ثم منح هذا الأسبوع 500 ميغاواط للأجانب، في الحقيقة هذا ليس خيارا مناسبا ونحن نعارضك يا سيد كاتب الدولة، فهذه ليست خيارات دولة بل خياراتك أنت وربما خيارات المؤسسة المالية التي كنت تعمل بها سابقا.

إذا، نحن ننتقد الدولة في خياراتها وننتقد الحكومة أيضا لكن أيدينا ممدودة وما على الحكومة إلا القدوم إلى رحاب البرلمان والعمل على وضع برنامج مشترك ونتناقش معا حتى نمنع أي احتقان ونمنع أي نقطة قد يتسلل البعض منها ونسأل الله أن يحفظ بلادنا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد أيمن بن صالح عن الكتلة الوطنية المستقلة، له أربع دقائق تفضل.

السيد أيمن بن صالح

شكرا السيد الرئيس.

مرحبا بالسيدة الوزيرة وكافة الإطارات المرافقة لها.

اليوم نحن بصدد الموافقة على الملحق التعديلي لعقد القرض المبرم، هذا القرض هو تعديلي وملحق بالأساس ويفترض أن يكون ملحقا يزيد على القرض الأصلي بنسبة 10% أو 15% أو حتى 20%، لكنه الآن يصل إلى 71%، في المرة الأولى حصلنا على 500 ألف دولار وهذه المرة نأخذ 700 ألف دولار كملحق.

السيدة الوزيرة، لقد قمنا بالموافقة على 7000 مليار العام الماضي قبل شهر رمضان وهذا لا يمكن أن ننساه، ثم أضفتم 7000 مليار أخرى في قانون الميزانية لسنة 2025، ناهيك عن عدد القروض التي أصبحت كثيرة لدرجة أنني لو كتبتها على ورقة فستملأها بالكامل.

الآن المواطن التونسي الذي يسمعنا أو يشاهدنا الآن بإمكانه أن يتبين السيدة الوزيرة، في الوقت الحالي بعد كل هذه الأمطار التي تهاطلت اليوم لا توجد أي بلوعة تشفط الماء إلى الداخل، بل كلها تفيض إلى الخارج، فأين تذهب كل تلك الأموال التي نحصل عليها لا توجد وسائل نقل، رغم أن السيد رئيس الجمهورية نبه لهذا الأمر وتحدث عنه، لا توجد وسائل نقل، لا توجد مواد أساسية، لا توجد بنية تحتية نعتمد عليها لتحسين البلاد، إلى أين نحن ذاهبون؟

اليوم نحصل على أموال طائلة ولكن ثقافة العمل غائبة، السيدة الوزيرة نحن لا نخاطب التونسي لنقول له: "اعمل يا تونسي"، هناك من يعمل دقيقتين فقط في اليوم وهناك من يتقاضون رواتب دون مردودية حقيقية.

اليوم ليست هناك نجاعة، هذه الأموال التي نقترضها إلى أين تذهب؟ والأجيال القادمة هل نحن واعون بحجم التركة التي سنتركها لهم فقد تحصلنا على تركة ونقوم بتغذيتها ولم نسدد بعد ديوننا القديمة التي تحصلنا عليها سنة 2022 لتسديدها على سبع سنوات وسنتين إمهال والآن نأخذ قروضا جديدة بنفس الشروط السابقة ثم هناك مسألة أخرى وهي مصاريف مكتب المحاماة التي تأخذ 254 مليون من القرض، بالإضافة إلى مصاريف إعداد الملف وغيرها نحن نتحدث عن 1581 مليار في الحقيقة هي مبالغ كبيرة.

السيدة الوزيرة، من خلالك إلى الحكومة ككل، يجب أن نخاطب اليوم المواطنين وعائلاتنا وإخواننا ونحثهم على العمل، يجب أن نعود إلى العمل يوم السبت، لنتمكن من سداد ديوننا القديمة وخلق الثروة لأبنائنا حتى يجدوا مستقبلا أفضل في هذه البلاد.

نحن لا نرى خطابا يشجع على العمل، نحن بحاجة إلى من يخاطب التونسي ويقول له: "اعمل بجد، ضاعف من إنتاجيتك، اجعلوا منهم شركاء في العمل، اليوم الموظف يذهب إلى العمل يجد الإنترنت مقطوعا والشبكة معطلة ولا يبالي...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد حاتم لباوي عن كتلة صوت الجمهورية، له خمس دقائق تفضل.

السيد حاتم لباوي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بوزارة المالية،

نسبة النمو راكدة ولم تتجاوز 1.6%، التي من المفروض وكان من المتوقع أن تحقق 2.1%، نسبة البطالة في تصاعد من جديد، حيث بلغت 16%، حتى يصبح عدد العاطلين إلى حد اليوم 667.2 ألف عاطل عن العمل هذا الرقم المعلن عنه.

نسبة التضخم لا تزال مرتفعة وخاصة أسعار المواد الغذائية حيث تتراوح بين 8% و9% من المتوقع أن تستقر عند 9% في حوالي سنة 2027، وفقا لصندوق النقد الدولي، الفاتورة لا تزال باهظة ضف إلى ذلك النقص في بعض المواد الأساسية، القدرة الشرائية للمواطن انخفضت إلى النصف بسبب الغلاء من جهة وغياب المواد الأساسية من جهة أخرى.

مع نسبة فائدة في حدود 8%، لا يزال الوضع الاقتصادي سيئا وهذا لن يزيد الاستثمار إلا ركودا وربما سيؤدي إلى اضطرابات اجتماعية، هناك تحسن طفيف في الوضع المالي وهنا أتحدث عن العملة الصعبة وذلك بفضل السياحة والتونسيين المقيمين بالخارج الذين تساء معاملتهم في الديوانة كما نعول على زيت الزيتون لعله ينقذ الموسم، مثلما أنقذ الموسم سنة 2024، لكن زيت الزيتون يواجه أزمة كبيرة كشفت عجز الدولة وعجز ديوان الزيت.

كيف سيتم تعويض مبلغ العملة الصعبة التي كنا نعتمد عليها من خلال تصدير زيت الزيتون، في حين أن المعاصر متوقفة؟ إذا لم يتم حل هذا الإشكال نخشى تضخم العجز ونحن في عجز.

سيدتي الوزيرة، أمام غياب مخطط نمو واضح ورؤية اقتصادية واضحة، صراحة لست مطمئنا على هذا القرض الذي سيثقل كاهل الشعب التونسي ونتمنى أن لا تذهب الرواتب وتبقى الحكومة في تصريف الاعمال.

سيدتي الوزيرة، الإدارة التونسية ما زالت إدارة نائمة، يتم تغيير المسؤولين، صلاحيات الولاة محدودة وكذلك صلاحيات المعتمدين، حتى أن المعتمد أصبحت صلاحياته مشابهة للعمدة، الوالي لا يستطيع حتى إقالة مدير جهوي، بل يضطر إلى مراسلة الوزير مرات عديدة وإذا كان المدير الجهوي أو المندوب لديه من العلاقات على مستوى الوزارة فلا أحد يستطيع تغييره، بهذه الطريقة ستبقى الإدارة غير قادرة على الإصلاح ولا الوالي ولا المعتمد ولا رئيس البلدية أيضا وعليه إذا كنا نريد مقاومة الفساد حقيقة وتنشيط الإدارة التونسية فلا بد من توسيع صلاحيات خاصة المسؤولين كالولاة والمعتمدين لكي يتمكنوا من إدارة الشأن الجهوي وهم أدرى بشأنهم الجهوي.

سيدتي الوزيرة، هناك نقطة مهمة جدا تتعلق بالحسابات البنكية النائمة أو المغلقة، من غير المعقول أن يفتح شخص حسابا بنكيا في التسعينيات أو سنة 2000 ولم يعد للحساب أي نشاط أو حركية مالية ثم تفاجئ البنوك المواطن بمطالبته بدفع ديون تصل إلى 10 أو 11 مليونا بتعلة أن هذا الحساب فتح سنة 2000 أو 1997 فالعديد من ضحايا البنوك ويمكنني أن أقدم لكم أمثلة لأشخاص وجدوا أنفسهم مطالبين بدفع مبالغ طائلة لحسابات بنكية لم يستخدموها منذ عقود. هذا ظلم سيدتي الوزيرة، أظن أن هذا الشأن المالي من شأنكم ونأمل أن يقع فتح هذا الملف الخاص بالحسابات البنكية المنسية منذ زمن.

التشغيل الهش قبل أن أنهي، تشغيل المناولة فقد تحدث رئيس الجمهورية عن القطع معه لكن شركات المناولة ما زالت تستعبد الموظفين برواتب ضعيفة وساعات عمل طويلة ولم نر أي شيء إلى حد هذه الساعة في غياب الإطار القانوني.

قبل أن أنهي سيدتي الوزيرة، أود أن أتحدث عن الرهان الرياضي الموازي الذي يدر أموالا طائلة ولم يتخذ أي قرار أو أي إصلاح أو أي شيء للاستفادة من هذه العائدات في خزينة الدولة لكي تستفيد منها البلاد التونسية.

مرحبا بكم مرة أخرى تحت قبة البرلمان.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد عماد أولاد جبريل عن الكتلة الوطنية المستقلة له خمس دقائق تفضل.

غير موجود.

إذا، نرفع الجلسة لمدة 15 دقيقة إثرها نحيل الكلمة إلى السيدة وزيرة المالية لتولى الجواب على استفسارات السيدات والسادة النواب.

(كانت الساعة الرابعة والنصف بعد الزوال)

استئناف الجلسة

ومواصلة النظر في مشروع القانون

(كانت الساعة الخامسة وخمس دقائق بعد الزوال)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

استئناف الجلسة.

الآن أحيل الكلمة إلى السيدة سهام البوغديري نمصية، وزيرة المالية، للرد على استفسارات السيدات والسادة النواب فلتتفضل.

السيدة سهام البوغديري نمصية، وزيرة المالية

شكرا السيد الرئيس،

شكرا للسيدات والسادة النواب المحترمين على كل الأسئلة والملاحظات التي تقدموا بها.

سأحاول التفاعل مع كل هاته الأسئلة والتوضيحات وأرجو المعذرة إن لم أجب عن أي سؤال بعينه، فبعض الأمور حتى على مستوى الإدارات الفنية سنوافيكم بها من خلال الأسئلة التي ستتقدمون بها.

أود أن أوضح أن برمجة الاقتراض الخارجي لا تتم صدفة، بل وفق ما هو منصوص عليه في إطار قانون المالية لسنة 2024، نحن نلجأ إلى الاقتراض لسد حاجيات التمويل المبرمجة في إطار قانون المالية لسنة 2024 لمجابهة كل المصاريف وكل التعهدات المالية المستوجبة على البلاد التونسية.

كما أود أن أوضح أيضا وأنتم تعلمون جيدا أن حاجيات التمويل لسنة 2024 وفق قانون المالية لسنة 2024 تبلغ 28.188 مليار دينار وأنه إلى غاية 26 ديسمبر 2024 تمت تعبئة حوالي 26.6 مليار دينار إلى حد الآن وبذلك للوصول إلى تحقيق حاجيات التمويل المنصوص عليها بقانون المالية لسنة 2024 المحددة بـ 28.188 مليار دينار، فإن القرض المعروض اليوم للمصادقة سيمكننا من استكمال المبلغ الجملي لحاجيات التمويل وفق ما نص عليه قانون المالية لسنة 2024 والذي تمت المصادقة عليه من قبلكم في إطار قانون المالية لسنة 2024، يعني " on va boucler la boucle " بالنسبة إلى " le besoin de financement " وبالتالي وضحت الصورة لماذا أردنا دخول هذا المبلغ قبل نهاية السنة.

كما أوضح كذلك وأؤكد أن تقارير تنفيذ الميزانية في إطار ما ورد في تقرير لجنة المالية بخصوص مشروع ملحق اتفاق القرض المعروض على المجلس وهناك ملاحظة وردت بالتقرير أود أن أؤكد أن تقارير تنفيذ الميزانية يقع تنزيلها دوريا على بوابة وزارة المالية ويمكن الرجوع إليها كما يمكن مد المجلس بأي معلومة أو تقرير يرغب فيه بخصوص تنفيذ الميزانية وهي معروضة وموجودة على مدار السنة على بوابة وزارة المالية لكن أي تفصيل أو توضيح وفقا لطلب المجلس الموقر فنحن على استعداد لتقديم أي توضيح أو معلومة في هذا الإطار، علما وأن الأرقام النهائية المتعلقة بتنفيذ الميزانية يتم ضبطها في إطار قانون ختم الميزانية والذي تتم المصادقة عليه من قبل المجلس الموقر.

كما تطرق بعض النواب إلى مسألة التعويل على الذات وعدم تطابق وتوافق سياسة التداين مع شعار التعويل على الذات والسيادة وعدم وجود أنموذج اقتصادي واضح وقادر على دفع النمو وتلبية حاجيات المواطنين، كما وقع الحديث عن تحسين مناخ الاستثمار، أود القول أن مسألة التعويل على الذات التي تعتبر خيارا وطنيا ونحن كدولة نعمل على تكريسه وانطلقنا في ذلك وستتم المواصلة فيه وهو لا يعتبر شعارا فقط، بل هو مبدأ تم تكريسه وسنواصل ذلك ضمن ميزانية 2025 وكذلك خلال السنوات القادمة.

وسيتم تكريس هذا الخيار من خلال التحكم في عجز الميزانية علما وأن تكريس هذا الخيار هو بالأساس الاعتماد على الموارد الذاتية لكن يمكن كذلك الاستفادة من الفرص المتاحة لمعاضدة ولتخفيف على التداين الداخلي وذلك لاعتبار محدودية السوق المحلية في إطار تلبية حاجيات التمويل للميزانية وكذلك وكما تعلمون السوق المحلية المالية لديها جانب آخر في التمويل يتعلق بتمويل المؤسسات الاقتصادية وبالتالي فإن شعار التعويل على الذات هو التمشي في التقليص قدر الإمكان من التداين الخارجي لكن بالنظر إلى حاجيات التمويل فنحن مضطرين أساسا للتمشي في التمويل الداخلي لكن كذلك يمكن أن نلتجئ في بعض الأحيان إلى التمويل الخارجي ولديكم النتائج بالنسبة لسنة 2024 حول كيفية التقليص في التمويل الخارجي لحساب التمويل الداخلي. كما لا ننسى تحسين المداخيل الذاتية وخاصة منها المداخيل الجبائية التي ساعدت في تكريس التعويل على الذات وكذلك ترشيد النفقات وتقليصها الذي يندرج في إطار التعويل على الذات.

كما أود الإشارة أيضا أن إبرام اتفاق مع البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير يعتبر من ناحية أخرى مؤشرا إيجابيا للمستثمرين ويؤكد ثقة المؤسسات الإقليمية والمالية في مناخ الاستثمار في تونس وتعلمون جيدا أن هذه المؤسسات تعطينا تمويلات بناء على وجود ثقة في مناخ الاستثمار في تونس وإلا فان هذه المؤسسات لن نخاطر بمنح تمويلات في هذا الخصوص.

إضافة إلى ذلك فإن اللجوء في بعض الأحيان إلى التداين الخارجي علاوة على توطيد ثقة المستثمرين هناك أيضا دعم لمخزون العملة الأجنبية وهو مؤشر إيجابي في علاقة بالإيفاء بتعهداتنا المالية وخدمة الدين.

أود القول أنه بحلول 31 ديسمبر 2024 سنتمكن من خلاص كل الديون المنصوص عليها في إطار قانون المالية لسنة 2024 أي مع نهاية السنة سنوفي بكل التزاماتنا الداخلية والخارجية من حيث سداد الديون أي سنصل إلى نسبة 100% من خدمة الدين بعنوان سنة 2024.

بعض الأسئلة المطروحة هنا والنقاش على مستوى لجنة المالية كان مطولا ومفيدا بخصوص مشروع القرض وأغلب الأسئلة طرحت على مستوى لجنة المالية ونشكر لجنة المالية التي ضمنت بكل أمانة ضمن التقرير كل الأسئلة المطروحة من قبل السيدات والسادة النواب وكذلك أجوبة الوزارة والبنك المركزي وأشكرهم في هذا الخصوص فقد ضمنوا ذلك بكل أمانة ضمن التقرير، لذلك تبينت اليوم على مستوى الجلسة العامة أن أغلب النواب كانت لديهم صورة واضحة على هذا القرض.

تساءل أحد النواب المحترمين حول مجهود الدولة في التشغيل، أود القول أنه ضمن ميزانية 2025 تم العمل على دعم مجهود الدولة في التشغيل، سأكرر ذكر الرقم لهذه السنة الذي ذكرته من خلال المناقشات معكم بخصوص قانون المالية لسنة 2025، تم إقرار انتدابات بحوالي 21376 عونا تهم أغلب القطاعات وكذلك تم إدراج 12000 عونا بعنوان تسوية عمال الحضائر في سنة 2025 بالإضافة إلى تسوية الوضعيات الهشة على مستوى كل الإشكاليات المطروحة بالنسبة إلى التشغيل وقد تضمنت ميزانية 2025 اعتمادات قدرها 420 مليون دينار لتدخلات الصندوق الوطني للتشغيل لتمويل عديد البرامج على غرار التكوين المهني الأساسي

والتكوين المستمر من أجل تحسين كفاءة العاملين وكذلك برامج التكوين كبرنامج عقد الأهداف للحياة المهنية باعتماد 180 مليون دينار وبرنامج دعم انتداب حاملي الشهادات العليا باعتماد قدره 40 مليون دينار وغيرها من البرامج التي تم ادراجها في إطار دعم مجهود الدولة في مجال التشغيل.

تمت الإشارة إلى مسألة السوق الموازية وقد كانت لنا عدة مداخلات معكم حول هذا الموضوع في هذا المجلس، نحن ندرك أن هذا المحور يتطلب حلولا للتصدي لهذه الآفة لا يمكن أن يكون من خلال نص تشريعي فقط أو خلال مدة محددة فقط، بل هو مجهود متواصل يشمل كل الأطراف المعنية وكما ذكرت لكم هناك لجنة قيادة تعمل على التصدي للاقتصاد الموازي وقد اتخذنا معكم بعض الإجراءات في إطار قانون المالية، فمسألة المبادر الذاتي وكل التشجيعات التي قمنا بتقديمها في قانون المالية وتوسيع مجاله ليشمل عدة أصناف لم تكن مشمولة في هذا المجال، كلها تندرج في إطار إدماج الاقتصاد الموازي.

كذلك رأيتم كل ما يتعلق بالبيوعات عبر الإنترنت والضريبة التي تم التنصيص عليها في قانون المالية لسنة 2025 بالنسبة إلى الأشخاص الذين يبيعون عبر الإنترنت دون امتلاك معرف جبائي وكل ذلك يدخل في إطار إدماج الاقتصاد الموازي، فلقد اتخذنا معكم العديد من الإجراءات لكن العمل متواصل.

أؤكد مجددا أن هذه الإجراءات وحدها لن تحل المشكلة بشكل جذري وأن العمل المتواصل في هذا الإطار وهو مجهود وطني يضم كل الأطراف المعنية وكذلك حتى على مستوى سلوك المواطن الذي له أهمية كبيرة جدا بالنسبة إلى التصدي لهذه الظاهرة.

تحدث أحد النواب عن المجلس الوطني للجباية وأود التأكيد على أن هذا المجلس موجود ومنصوص عليه في مجلة الحقوق والإجراءات وهو مكلف بتقييم النظام الجبائي والسياسة الجبائية، أود أن أقول أن هذا المجلس قائم بالفعل ويتم دعوته في إطار مناقشة بعض القوانين ذات الصبغة الجبائية أو في إطار طرح بعض المقترحات بخصوص الإصلاح الجبائي أو أي مسألة تتعلق بالجباية حتى على مستوى تفسير قانون المالية وتأويل كل الأحكام الواردة فيه، هناك لجنة منبثقة عن المجلس الوطني للجباية نجتمع بها بصفة دورية حتى تقدم لنا ملاحظاتها فيما يتعلق بتفسير الأحكام الواردة بقانون المالية.

طرح أحد النواب سؤالا حول موضوع مهم جدا وهي مسألة المؤسسات المصادرة، أود أن أوضح أن الحكومة والدولة قد أولت أهمية كبيرة لهاته المسألة وكما تعلمون طرح هذا الملف منذ أكثر من عشر سنوات وآخر مرة تم عقد جلسة عمل مخصصة لملف الأملاك المصادرة حيث انبثقت عنها توصيات مهمة جدا وبدأت هذه التوصيات في التجسيم وتم تكوين لجنة على مستوى رئاسة الحكومة تضم كل الأطراف المتدخلة وذلك لصياغة نص موحد حول المصادرة والتصرف يمكن من تجاوز الثغرات والإشكاليات التي تطرحها النصوص التشريعية الحالية المتعلقة بالمصادرة.

كذلك أوصت جلسة العمل الوزارية بجرد كامل الأملاك المصادرة للوقوف على وضعياتها وإيجاد حلول ملائمة لها حالة بحالة، رفع نسق الائتمان العدلي وتصفية الشركات المتوقفة عن النشاط، تحسين مردودية الشركات والعقارات التي تتوفر على إمكانيات هامة من حيث الاستغلال وتنوع النشاط والمردود خاصة تلك المتعلقة بمرافق عمومية كالفلاحة والنقل والصحة.

سيدي النائب، هذا الملف كان محور مجلس وزاري وانبثقت عنه كل هذه التوصيات في إطار التجسيم إيمانا منا كحكومة بأهمية هذا الملف الذي تطرقت إليه.

السيد رئيس المجلس، مشكورين السادة النواب على أسئلتهم وقد حاولت التفاعل معها في بعض التدخلات وكما تعلمون فإن وزارة المالية دائما على تواصل تام معكم وإذا كانت هناك أي تفسيرات أو توضيحات أخرى نحن على ذمتكم في هذا المجال وشكرا لكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيدة الوزيرة على كل هذه البيانات والإفادات القيمة.

الآن نمر إلى التصويت على الانتقال إلى مناقشة المشروع عملا بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهى التصويت.

موافقون 78، محتفظون 6، رافضون 10.

التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى المحتفظين، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الرافضين.

إذا، النتيجة النهائية موافقون 78، محتفظون 6، رافضون 10.

يتم إذا تبعا لنتيجة التصويت الانتقال إلى مناقشة المشروع.

والآن نحيل الكلمة إلى اللجنة لتلاوة عنوان مشروع القانون قبل تمريره على التصويت وذلك بالأغلبية المستوجبة 54 عضوا.

السيد المقرر

مشروع قانون يتعلق

بالموافقة على الملحق التعديلي لعقد القرض المبرم بين البنك المركزي التونسي باسم ولفائدة الدولة التونسية والبنك الأفريقي للتوريد والتصدير لتمويل ميزانية الدولة عدد 83 لسنة 2024

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت على العنوان.

الإذن بالتصويت.

انتهى التصويت.

موافقون 73، محتفظون 13، رافضون 8.

التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى المحتفظين، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الرافضين.

إذا، النتيجة النهائية: 73 موافقون، 13 محتفظون، 8 رافضون.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الوحيد بنفس الأغلبية المطلوبة.

أحيل الكلة للسيد مقرر لجنة المالية والميزانية تفضل.

السيد المقرر

فصل وحيد:

تتم الموافقة على الملحق التعديلي لعقد القرض الملحق بهذا القانون والمبرم بتاريخ 25 نوفمبر 2024، بين البنك المركزي التونسي باسم ولفائدة الدولة التونسية والبنك الأفريقي للتوريد والتصدير والمتعلق بتمويل إضافي بمبلغ قدره 500 مليون دولار أمريكي لتمويل ميزانية الدولة.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الوحيد.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

71 موافقون، 16 محتفظون، 8 رافضون.

التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى المحتفظين، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الرافضين.

إذا، النتيجة النهائية: 71 موافقون، 16 محتفظون، 8 رافضون. تمت المصادقة على الفصل الوحيد.

وفي الختام الاستعداد للتصويت على مشروع القانون برمته.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

70 موافقون، 16محتفظون،7رافضون.

التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى المحتفظين، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الرافضين.

إذا، النتيجة النهائية: 70 موافقون، 16 محتفظون، 7 رافضون وبذلك تمت الموافقة على مشروع قانون يتعلق بالموافقة على الملحق التعديلي لعقد القرض المبرم بين البنك المركزي التونسي باسم ولفائدة الدولة التونسية والبنك الأفريقي للتوريد والتصدير لتمويل ميزانية الدولة عدد 83 لسنة 2024.

شكرا لجميع الزميلات والزملاء وشكرا جزيلا للجنة المالية والميزانية.

الشكر موصول للسيدة سهام البوغديري نمصية، وزيرة المالية والوفد المرافق لها متمنيا لهم جميعا التوفيق والسداد في مهامهم.

رفع الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

وبهذا ننهي أشغال جلستنا العامة لهذا اليوم.

وعليه، رفعت الجلسة.

(كانت الساعة الخامسة والنصف مساء)